"مقدمة"

التأمل خطوة نحو التطوّر وحركة باتجاه التكامل، وانتقال من الضعف إلى القوة ومن الحسن إلى الأحسن، ثم هو اعتراف ضمني بعدم امتلاك الحق المطلق، لما يتضمنه من مراجعة وتقويم للذات، كما أنه دليل كاشف عن نبض العقل، فالعقل إذا مازال حيا لا بد له أن يتفكر ويتأمل وإلا فهو من الأموات.. لهذا كان علينا أن نتأمل في ما حولنا من تطورات وقضايا.

فمن حولنا الكثير من القضايا المهمة، منها ما يرتبط بعالم الثقافة، ومنها ما له صلة بالتفاعلات الاجتماعية، ومنها ما يتعلق بمسيرة الدعوة والإصلاح، والجميع منها يحتوي على العديد من الإثارات والتساؤلات، ما يحتم على المعنيين والقريبين منها أن يتأملوا فيها ويقدموا ما يحرز من تصورات ورؤى للرأي العام، عسى أن تكون مادة خام يستفيد منها ومن غيرها في تكوين رأي حول ما يجري.

هذا بعينه ما دفعني لتقديم هذه التأملات السريعة، وكلّي أمل أن تحظى هي بنفسها بقليل من النظر والتأمل.. وما التوفيق إلا من عند الله العليم الحكيم، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

فيصل العوامي

1423-4-2

الفصل الأول

تأملات في الحالة الثقافية

الاستجابة الرشيدة لعولمة الأفكار

في زحمة البحث الجدلي - الذي يهتم بمحاورة ومدارسة الفكرة بما هي بغض النظر عن تبنيها واعتمادها كمنهج وطريقة - والتأسيسي - وهو ما يهتم بالتأسيس للرؤى والأفكار التي تقع في سياق التبني والانتهاج - المتعلق بمقومات النهضة الحضارية لأمتنا الإسلامية، تبرز أمام الرأي العام المثقف عدة من العناوين والموضوعات - التي قد تكون عبارة عن مفاهيم مجردة أو نظريات علمية أو أطروحات عملية -، لما تتسم به من علاقة عضوية مع ذات المشروع النهضوي.. وهذه العناوين ليس من الضرورة أن تكون صنيعة تفكيرنا وفعلنا الخاص، بل قد تكون لا إرادية ونتيجة لإسقاطات خارجية، ولعل من بينها ما أثير في فترتين متعاقبتين حول نهاية التاريخ وصراع الحضارات.. ولكن مع ذلك فإنها تفرض علينا نمطا خاصا من التأمل والتفكير، والمراجعة لحيثياتها وطبيعة علاقتنا معها وموقفنا العلمي منها.

ومن بين ما يتراءى على سطحنا الثقافي في الراهن من زمننا، ما اصطلح عليه ب"العولمة"، وهو شعار ينتهي في مؤداه إلى اعتبار العالم أشبه بكانتون واحد، تتداخل فيه الثقافات وتتقارب فيه الشعوب وتمتزج فيه العادات، بل وتتحد فيه المناهج التنموية وتذوب في إطار واحد سائر التطلعات المتفرقة للأمم.

فما مدى انسجام العولمة مع مشروعنا الحضاري، وهل ثمة سنحة تستحصل في بيئتنا الثقافية للتكيّف مع تضاريس هذا العنوان وتقلباته المناخية، وبالتالي كيف نقف منه بصفتنا مسلمين أصحاب مشروع مختلف..؟.

بادئ الأمر لا يسعنا إلا أن نقول بأن التعاطي المتسارع مع معطيات هذا العنوان "العولمة" في محيطنا الإسلامي كشف عوراتنا الحقيقية، وذلك لما يشوب منهج هذا التعاطي من إحساس بالضعف والاستكانة، ولما يظهر عليه من شعور ممتليء بالخوف، في حين أن استجابتنا يفترض فيها أن تكون أكثر نضجا، يعلوها إحساس ممتلئ بالعزة.. وهذا محور ما أتبناه وأدافع عنه في هذا الملف الخاص، وحتى تتضح تفاصيله ينبغي أن أتريث قليلا لأمهّد بإشارة مقتضبة حول مفهوم العولمة، وأعني به هنا الأصول الفكرية التي يتقوّم بها مشروع العولمة المطروح على المستوى العالمي، وذلك حتى نعرف بدقة كيف نحدد موقفنا العلمي والعملي، فنحن من غير أن نعرف تلك الأصول - والتي هي في الحقيقة لب هذا المشروع وجوهره، والخلفية الواقعية لطرحه والترويج إليه عالميا - لا نستطيع أن نستشرف موقفا ناضجا، وإنما سيكون موقفنا مائلا أكثر نحو الاضطراب والضبابية.

فما هي الأصول الفكرية للعولمة..؟.

لو تأملنا في مسار مشروع العولمة والأنماط الخطابية والشعاراتية المرافقة له، والتي لا تنفك عنها برامج التبشير به، لاستنتجنا بأن مسيرته إفراز لأمور ستة، وهي ما تشكل الأصول الفكرية له:

1. إن متعلق عنوان العولمة هو الإنسان بلحاظ صفته الإنسانية المشتركة، بغض النظر عن أي تصنيف آخر عرقيا كان أو قوميا أو وطنيا أو غير ذلك، وبناء على هذا الاشتراك صار من الممكن بل المستحسن اشتراكه عمليا فيما ينمي تلك الصفة من كافة الجوانب الثقافية والاقتصادية والسياسية.

2. إن تداخل المصالح فيما بين الأمم فضلا عن الدول الحاكمة، تفرض مستوى من الاشتراك والتلاقي، وتجاهل مثل ذلك لا يؤدي إلا إلى سد أبواب الفرص الإيجابية على الشعوب، وتراجع مستوى الفوائد المرجوة من العلاقة - الثقافية والسياسية - فيما بينها.

3. إن الماهية العقلية للعنصر الإنساني متقاربة، إن لم تكن متشابهة على نحو مطلق، وعلى ذلك فمتطلباتها الأساسية - الثقافية والسياسية والاجتماعية - متقاربة، ولذا ينبغي أن تتحد الخطط التنموية على مستوى هذه الأصعدة الثلاثة.

4. إن العالم متكوّن من عنصر متطور وآخر متوسط وثالث متأخر، والرغبة في تشميل حالة التطور للجميع يتطلب انتهاجا لمشاريع متطورة وتجارب متقدمة مما أفرزه العالم المتقدم.

5. إن الثقافة على درجات من التطور ولا بد أن نأخذها من آخرها، أي أن الثقافة تراكمية تتكشف مصداقيتها مع حركة الزمن، ولهذا فإن ما توصل إليه عالم اليوم أقرب إلى الواقعية مما توصل إليه عالم الأمس، ونحن لا بد أن نعمل بما توصلت إليه الثقافة وانتهت، لا ما بدأت به أو مرّت عليه.

6. إن إحدى أسباب التنافر بين الأمم - والذي قد يهدد بصراع حضاري- التباعد والتعدد في المصالح والخطط التنموية، وأفضل طريقة لتجذير حالة التعايش والمصالحة بينها وتذويب الحالة العصبية، صياغة مشروع عالمي واحد متحد الهموم والتطلعات.

إننا من خلال الاستقراء للجو الخطابي المصاحب لعملية الترويج لمشروع العولمة، إضافة لما هو مرتكز في الأذهان مما هو موافق للوجدان والضرورة العامة، نتوصل إلى نتيجة مؤداها أن العولمة في مسيرتها محكومة بعدة من الأصول الفكرية تشكل منطلقها الأساسي، وهي ما تم ذكره

في النقاط الست، مع العلم بأنه في ثناياها تنطوي العديد من الفروع التفصيلية..

ولا ينبغي لنا أن نغفل هنا ما يمكن أن يطرأ على هذه الأصول من منطلقات أخرى بفعل التطلعات الانتهازية لبعض القوى الطامحة للسيطرة، بل قد تكون مثل هذه المنطلقات مسيّرة لمشروع العولمة جملة وتفصيلا، بحيث تكون أشبه بالأصل السياسي له الذي يتحكم في يومياته وحركته وأهدافه وبرامجه.. ولكن مع ذلك فإن التكوّن الأساسي للعولمة متقوّم في الأصل بما سلف ذكره من الأصول الستة، ونحن من خلالها ينبغي أن نفهم العولمة ونتعامل معها.

بعد هذا التأسيس الأولي للعولمة، يمكن لنا الادعاء بأن التعاطي المتسارع المصبوغ بالتضخيم كشف عوراتنا الحقيقية..كيف..؟.

يظهر ذلك من الموقف المتخوف الذي تجلى عند بروز هذا المشروع، فعند تعالي الأصوات الداعية للعولمة - الثقافية على وجه الخصوص، لأنها أهم فصل في هذا المشروع، فضلا عن أن العولمة السياسية ليست في متناول أهل الرأي، وإنما هي في قبضة أصحاب المصالح، ولذلك فإننا يمكن أن ننهزم في الإطار السياسي وبسهولة، وذلك بخلاف ما يمكن أن يشهده الإطار الثقافي - ظهر في المحيط الإسلامي شعور بالخوف، مرده الاعتقاد بأن العولمة ستكون بالنسبة لنا بمثابة الحوت الكبير الذي يلتهم الأسماك الصغيرة.

إن هذا الشعور أظهر للعلن نقاط ضعفنا الحقيقية، إذ أننا لو كنا أقوياء لسعينا للعولمة فضلا عن تمنيها، لأنها الفرصة الأعظم لنشر قيمنا الرائعة والترويج لها في العالم الحر.. فخوفنا وجزعنا دل على قناعتنا بالضعف الفكري، ولهذا خشينا أن يلتهمنا الآخر بقوة فكره، وهذا هو السبب الذي دعا الكثيرين للتركيز على ضرورة المحافظة على الهوية.

ولكن هل هذا الشعور له واقعية..؟.. أي هل الخوف من الذوبان في الغير وتلاشي الهوية شعور صحيح، أم هو مجرد وهم..؟.

أظن أنه مجرد وهم، بل هو وهم كبير، وذلك لأمور:

1. إن تصنيف ثقافتنا في حيز الثقافات الضعيفة المقابلة لثقافة الكبار، أمر لا يخلو من الاشتباه، ذلك أن ثقافتنا إن لم تكن أقوى فهي مساوية للآخر، إذ أن العناصر الحقيقية المكونة للقوة في أي ثقافة كانت تتوزع على أمور ثلاثة:

أولها: تعبير تلك الثقافة عن جذر وعمق راسخ في النفسية الاجتماعية.

ثانيها: اتصالها بامتداد تاريخي له مكانته ومنزلته.

ثالثها: قيامها على مباني علمية واضحة.

وأظن بأن هذه العناصر الثلاثة متجذرة في ثقافتنا ومتوفرة فيها بشكل واضح ورزين، لأنها تعبر عن جذر عميق في النفسية الاجتماعية يصعب اقتلاعه وتحريكه وهو الدين، فهي ثقافة متصلة بدين إنساننا المكوّن لهذا المجتمع.. كما أن لها امتدادا تاريخيا عظيما ومشرفا، مازال واقعنا الثقافي يتفاخر به ويستمد منه قوته، وهو تاريخ يصعب التنكر إليه حتى من خارج محيطنا الثقافي.. وأما المباني العلمية فنحن نعتقد بأن ثقافتنا تستند في حركتها الداخلية - وهو ما يؤثر على حركتها الخارجية - على مباني علمية واضحة ودقيقة صنعت على مدى أجيال علمية متعاقبة، مما أكسبها متانة وثباتا.. وثقافة كهذه لا يمكن أن تتقهقر أمام أي ثقافة أخرى، بالذات إذا كان المعبر عنها جديرا بها وعلى مستوى من النضج وممتلئا بالثقة التي نعبر عنها في اصطلاحنا الخاص بالعزة.

2. إن الموقف المشوب بالخوف لا ينسجم مع مشروع يتقوّم بأصول كالأصول الستة التي ذكرت، باعتبار أن هذه

الأصول مما يدعو إليها الدين ويشجع عليها، - وإن قلنا بضرورة التحفظ على بعضها في التفاصيل كما هو الحال بالنسبة للأصل الخامس -، بل دعا إليها حين كان المسلمون في أوج حالات الضعف، ولكن قال في حينها " ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين "، لينطلق المؤمن في دوائر غيره متزوّدا بالعزة، كالتي ظهرت على لسان عبد الله بن حذافة السهمي عندما أسره الروم وقد كانوا آنذاك على مستوى متقدم من الجهة المدنية، وسأله ملكهم عن سبب مجيئهم من الصحراء، فقال بكل عزة: أتينا ندعوكم لعبادة الله سبحانه الواحد الأحد.

وأما ما يقال من أن المشاريع العالمية وإن كانت في الأصل إيجابية، إلا أنها غالبا ما تقع فريسة للقوى الانتهازية، وبالتالي فهي التي تتحكم بها وبحركتها، فهذا اعتراض صحيح إلا أنه يؤثر على المستوى السياسي فقط، كما سبقت الإشارة، وأما على المستوى الثقافي فالأمر مرهون بأهلية العلماء والمفكرين، فإن كانوا على مستوى من الجدارة فلا ينبغي الاستئناس والركون إلى حالات الخوف الرهبة، وإنما ينبغي الاستجابة لهذا التحدي.

إن ثقافتنا لم تخلق لتكون أسيره للخوف والرهبة، ولتبقى حبيسة في دوائرها الضيقة، وإنما خلقت لتكون مطمئنة وشجاعة، ومنطلقة في رحاب الواقع مهما كانت ظروفه ومعالمه.. وهذا هو واقع الأنبياء (عليهم السلام) على امتداد التاريخ، فقد كانوا يخوضون معاركهم الثقافية ليس في دوائرهم الإيمانية التي صنعوها، وإنما في دوائر الآخر العامة المتأثرة غالبا بشروطه الثقافية، وهكذا نقرأ المسيرة الثقافية للأئمتنا الكرام (عليهم السلام)، وبالطبع فإن ذلك لا يتعارض مع ما ورد حول المقاطعة الثقافية للبعض في ظروف خاصة، أو عدم جواز التعاطي مع ما يصطلح عليه فقهيا بكتب الضلال، وأمثال ذلك فإنه يرتبط بموضوع آخر لسنا في سياقه في هذه الفرصة.

لهذا فإن التخوّف ليس إلا وهما ينتاب البعض، ولعلي أستطيع الادعاء بأن تخوّفا كهذا منشؤه أمور، أحدها: الانبهار المسبق بالفكر الآخر، لأن الانبهار يشعر صاحبه بالهيبة عند مواجهة الآخر مع أنها قد لا تكون منبئة حقيقة عن الواقع.. وثانيها: عدم التعمق في فكر الذات، فهو يقود صاحبه إلى الاستقلال من هذا الفكر واستضعافه بل والحط من مكانته، مع أنه قد يكون واقعا على درجة من القوة والمتانة.. وثالثها: الضعف النفسي وهزالة الهمة، فهما لا يشجعان المصاب بهما على مجابهة الآخرين ومجاراتهم.. وأظن أن بعضا من مفكرينا من المبتلين بمثل هذه الأمراض، ولهذا وضعونا في حيز الضعاف على المستوى الثقافي، واستعاضوا عن الاستجابة الحضارية الرشيدة بإطلاق شعارات الخوف والخطابات المحذرة من تضرر أو فقدان الهوية.

وهنا وقبل أن أختم لا بد أن أؤكد على أننا مع ما سبق الإشارة إليه وتبنيه نظريا وعمليا، إلا أن ذلك لا يعني أن نتجاهل التأكيد على الهوية التي في ظني أنها لن تذوب أو تمسخ مهما كان مستوى الضغط في الظروف المعاكسة.

والهوية باعتبارها تراكم لمجموعة من الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، فينبغي أن نفكر في كيفية تجذيرها - الخصوصيات -، وذلك يكفينا مؤونة الخوف عليها عندما نكون في ظل الأجواء المعاكسة التي تصنعها ثقافة الآخر.. فنحن في البدء ينبغي أن نحدد خصوصياتنا الثقافية والاجتماعية، ونسعى لرفع الغموض عنها وإبرازها، ثم نعمل على تدعيمها بالرؤى العلمية لتكون أقوى وأركز وأصلب عودا، وبعد ذلك نسعى لإفراغ جهودنا في كيفية تجذيرها والمحافظة عليها، وما عدا ذلك فلا خوف منه.

ويتراءى لي أن من أهم خصوصياتنا الثقافية التي ينبغي أن نستبينها قبل الانطلاق نحو الآخر مسألتان:

الأولى: مناهج التفكير، وهي عبارة عن الطرق المثلى

التي تتبع للوصول إلى ما يجب تبنيه من الأفكار.. وذلك أن مناهجنا ينبغي أن تنبع من فكرنا الداخلي لتكون منسجمة معه، خاصة أن الدين عندما أمرنا بالالتزام بجملة من القيم والأفكار، لم يبخل علينا بالمناهج الكفيلة بإيصالنا إلى تلك القيم.. وإنما نتحفظ بدءا على مناهج الآخر لأنها وليدة حاجته الخاصة ونابعة من فكره الخاص، مما قد يجعلها غير قادرة على الوصول بنا إلى الواقع الذي أمرنا باتباعه والالتزام به، وذلك بخلاف مناهجنا الخاصة المتولدة من حاجتنا العلمية التي تتجدد بتجدد الزمان والمكان، والمستلة من فكرنا الداخلي الخاص.

الثانية: أصول الأفكار والقيم، فهي ما دامت واضحة وثابتة فإن كل المتفرقات الأخرى ستعود إليها لا محالة، مهما كانت طبيعة الزمان والمكان الذي يعيش فيه الإنسان.. أما لو اختلت هذه الأصول بأي شكل وبأي سبب، فإن المسيرة الثقافية لنا ستضطرب وإن لم نتواجه مع الآخر في واقعة ثقافية ما.

ثم إن هذه الأصول هي المكوّن الأساسي لثقافة الدين الذي ننتمي إليه، وبالتالي لا يمكن العبث فيها وبها أو استبدالها بأصول أخرى، نعم متفرقات الأفكار بالذات المرحلية يمكن أن تخضع للتلون حسب مقتضيات الزمان والمكان وبشروط خاصة، وهذا غالبا ما تتكفل به العناوين الثانوية.

وأما الخصوصيات الاجتماعية فتتركز في القيم التي تنسحب على كافة المحاور الاجتماعية، كالعائلة بمختلف فصولها، والعلائق العامة القريبة والبعيدة، بالإضافة إلى أصول الأخلاق، ومنطلقات السلوك الاجتماعي كالمبدئية في مقابل المصلحية، وما أشبه.

أظن أننا بهذه الروح يمكن أن نشرع في بناء مشروعنا الحضاري الذي ينسجم مع تطلعنا كأمة إسلامية، ويمكن أن نجاري الآخر في تعاملنا معه مهما كانت مكنته الثقافية

والاجتماعية والسياسية، وأما التخوف فهو أمر إضافي كشفت الأيام الخوالي عدم مصداقيته، بل إننا إذا جارينا من نعتقد تفوقه فسنكتشف ذواتنا، وستتجلى حقيقتنا كما هي فعلا، فآنذاك سنعرف ما نستطيع وما لا نستطيع، وأعتقد أننا سنتفاجأ بما سنعرف مما لم يكن في متن توقعاتنا.

ثقافتنا في ظل العصر الجديد

لعل من أشد ما يثير انتباه المثقف الإسلامي، وهو يتابع الحركة الثقافية في العالم، ما يشاهده من تسارع جنوني بل تحوّل من نمط إلى آخر في ثنايا تلك الحركة، لدرجة لا يكاد المرء يفرغ من التعرف على نمط حتى تجتاح الساحة أنماط عديدة أكثر تطوراً وغرابة.. فها نحن مثلاً ما كدنا نتعرف على أوليات العمل بالحاسوب حتى تلاحقت التطورات فيه لدرجة يصعب على الإنسان مجاراتها، ثم دخلنا عالم الإنترنت الذي يفكر العالم اليوم في تجاوزه إلى ما هو أكثر غرابة وتطوراً منه.. لقد أجاد أحد المعنيين بشأن الكومبيوتر في معرض تعليقه على تسارع التطور في عالم الإنترنت حيث قال: بأننا في المستقبل القريب سننظر إلى ما نحن فيه اليوم من تطور على أنه شيء بدائي كما هو حال نظرنا اليوم إلى بدائيات القرون القديمة.

إن هذا التحول لا يثير المراقب فحسب وإنما يؤرقه، وذلك إذا فكر في مستقبل الثقافة الإسلامية، وأين، ثم كيف ستكون تلك الثقافة، وكيف ستتعامل مع هذا العصر الذي تقوده تحولاته المعلوماتية والعلمية إلى مرحلة التداخل الثقافي العالمي أو ما يصطلح عليه بالعولمة.

إنه فعلاً أمر يؤرق ويحتاج إلى وقفة مع الذات.. لهذا يحق لنا أن نتساءل.. أي ثقافة نريد في ظل ثورة المعلومات وتحديات العولمة؟

والإجابة يمكن أن يأتي على نحوين، فنحن في خضم ملاحظتنا لهذا الاستفهام تارة ننظر إلى أنفسنا من الخارج لنحدد موقفاً تجاه ما يجري، فنقول على إثر ذلك إننا يجب أن نستجيب لمتطلبات العصر، ونتفاعل مع التطور ونستفيد من سائر الإنجازات وما أشبه، وتارة ننظر إلى أنفسنا من الداخل، وهي نظرة سابقة لتلك، فنتحدث حينها عن الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه أرضيتنا، أي نمط الثقافة التي سنحملها معنا لندخل بها العصر الجديد.. وهذا تماماً ما سيكون عليه سياق هذه المداخلة..

لهذا أعود فأسأل.. أي ثقافة نريد في ظل ثورة المعلومات وتحديات العولمة؟

ما هي تلك الثقافة التي تعيد إلينا حيويتنا العقلية والاجتماعية، وتجتثنا من الهامش المكاني والزماني لتضعنا في واجهة الصفحة الثقافية لنكون شهوداً لا مشهودين فحسب؟

ثم أجيب فأقول.. سيكون من السهل علينا معرفة المعالم الأساسية لتلك الثقافة، إذا كانت أهدافنا الثقافية واضحة أمامنا، إذ لا يمكن أن نحد موقفنا تجاه ما يجري حولنا من تحولات فكرية ونرسم المعالم المهمة لثقافتنا -وهي المحرك الأساسي- من دون أن نعرف ماذا نريد وما هي أهدافنا.

مقدمات النهوض الثقافي:

لهذا لابد من التصدير بعرض موجز لتلكم الأهداف، وأظنها ثلاثة:

أولاً: القضاء على الفيروسات الثقافية: التي كانت ومازالت تلعب دوراً كبيراً في تكريس حالة التأخر عندنا، وتعميق مظاهر الترهل الحضاري التي تجعل المجتمع أشبه بالسلحفاة في انطلاقاته الثقافية. ولأن الامتداد الزمني لحالة التأخر والتراجع الثقافي في عالمنا واسع جداً، يعد بمئات

السنين، فقد تراكمت تلك الفيروسات، فلم تعد مجرد أفكار ونظريات هامشية أو كلاسيكية جامدة، بحيث لا يتطلب علاجها سوى بعض التصحيحات الطفيفة وإضفاء الطابع العصري عليها، وإنما تجاوز المرض إلى مستوى المنهج الثقافي الذي يبتنى عليه في تحليل الأفكار، فالقواعد الفكرية الكبرى والفرعية المعتمد عليها في تحرير مطالب ثقافتنا تشكو من أمراض لا يستهان بها، ولعلها المسؤول الأول عن ترهّل ثقافتنا وشيخوختها.

والذي يزيد الأمر حرجاً أكبر، أن المرض لم يتوقف عند مشكلة الفكرة والمنهج، وإنما تعدّى إلى القناعات الثقافية المتجذّرة.. فمن أمراضنا الثقافية أن بعض المغالطات الفكرية أو لا أقل المفاهيم والتصورات التاريخية تحوّلت إلى قناعات راسخة في النفس ليس في حدود الفئات الناضجة والمثقفة - حتى يسهل معالجتها أو مراجعتها- وإنما لدى العموم، مما يزيدها صعوبة حيث يتعسر تصحيحها أو تهذيبها فضلاً عن تبديلها، فهي من النوع الذي لا يتبدّل إلا في الانعطافات الكبرى من قبيل الانعطاف التاريخي النوعي الذي عاشته أوروبا إبان وعقب الثورة الفرنسية والانعطافات الكبرى من قبيل الانعطاف التاريخي النوعي الذي عاشته أوروبا إبان وعقب الثورة الفرنسية والانعطاف الذي واكبته المنطقة بعد الثورة الإسلامية في إيران، وأشباه ذلك.

ففيروساتنا الثقافية هي تراكم من النظريات والمناهج والقناعات النفسية.. ومن أولى أهدافنا الثقافية القضاء على هذه الفيروسات أو لا أقل التقليل من مستوى الخطورة فيها، وهو الأمر الذي عادة ما يكون نقطة انطلاق الرسل في دعواتهم حيث إنهم يعمدون في البدء إلى كنس الترسبات ثم يشرعون في عملية التأسيس، وذلك تماماً مفاد قول الباري جل وعلا: {يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ}[1].

---

(1) الأعراف 157.

ثانياً: تنمية الوعي الثقافي في الأوساط الشعبية، برفع مستوى التكفير وتنشيط الحس العلمي، إذ ما لم تتصاعد مراتب ذلك الوعي فإن المجتمع سيظل حبيس لحظته المتأخرة ولن يخطو نحو الأفضل، لأن العقل الواعي هو المسؤول عن بعث الأمل والطموح وزرع الرغبة في الارتقاء، أما العقل الساذج فإنه لا يفرق بين الأعلى والأدنى والفضل والأسوأ.. وذلك هو مقتضى قول الله سبحانه: {وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ}[1]، والغاية من بدء الرسالة الإسلامية بالدعوة إلى العلم، حيث كانت أول آية يُؤمر الرسول (صلى الله عليه وآله) بتبليغها قول الله سبحانه: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ}[2].

ولقد تنبّه الأستاذ حسن حمادة في كتابٍ له حول ترويج عادة القراءة إلى هذه النكتة إلى هذه النكتة قائلاً: "فقبل أن يؤسس القرآن لأي نظرية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، وجّه أنظارنا إلى أمر هو في غاية الأهمية، إذ وجه الخطاب لنا بصيغة الأمر بقوله عز من قائل: {اقْرَأْ}... وكلنا يعلم بأن الرسول (صلى الله عليه وآله) صدع بالحق قائلاً: اقرأ وارقَ"[3].

وفعلاً هو تنبهٌ دقيق... فمجمل الرسالات السماوية كانت تبتدئ بالدعوة إلى التوحيد كما قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ}[4].. لكن في الرسالة الخاتمة قبل أن يؤكد الخطاب على مبدأ التوحيد حيث على العلم.. والفلسفة في ذلك أن الإنسان العربي آنذاك -وكل إنسان عبر التاريخ- ما كان من السهل عليه بسبب جهله أن يميّز بين العمق العلمي الذي يدعو غليه الرسول (صلى الله عليه وآله) المتضمن لفكرة الغيب والوحدانية وما أشبه، وبين السذاجة العقلية التي ينادي

---

(1) الجمعة 2.
(2) العلق 1.
(3) أمة اقرأ.. لا تقرأ، للأستاذ حسن حمادة، ص11.
(4) الأنبياء 25.

بمضامينها كفار قريش من التحاكم إلى الشهود والمجرّد واتخاذ الحجر وسيلة للتقرب إلى اللّه زلفى.. ولهذا كان لابد أن يتعلم ويعي حقائق الأمور حتى يكون عقله قابلاً لتلقي وهضم الأفكار النهضوية الجديدة.. وهذا هو تماماً أحد أبرز أهدافنا الثقافية، فنحن نطمح إلى تقوية العصب الثقافي وتنشيط الحس العلمي كي يتأهّل المجتمع لتلقي الأفكار والأطروحات النوعية التي تقع في طريق النهضة والإصلاح الفكري والاجتماعي.

ثالثاً: حضور فاعل في الساحة الثقافية، بأن نتخطى حدود الهامشية الثقافية التي تجعل منا مجتمعاً مستورداً للأفكار، وتجعل من أرضيتنا أرضية خصبة لنمو زرع الغير..

إننا نريد أن نقفز على هذه الهامشية ونتجاوزها، ونتحول إلى مجتمع له صوت فكري في الساحة الثقافية، بما يبدعه من أفكار وحلول ومشروعات قابلة للتصدير.

وحين نطمح إلى ذلك فإننا لا ننشد الاكتفاء الذاتي كلياً في عالم الفكر والثقافة، لأنه ضرب من الخيال، بل من صنوف المستحيلات، فالأفكار ليست حكراً علينا ولا على غيرنا، ولذا يمكن استعارتها من الغير والاستفادة منها في تقوية الأفكار الذاتية.. وبعبارة نحن بوسعنا المزاوجة بين العطاء والأخذ، فنرفد الساحة الثقافية بتصوراتنا العلمية والاجتماعية، ونستعير الأخرى التي تفيدنا وتخدم واقعنا بعد فحسها وتهذيبها.

لكن كل ذلك أيضاً لا يسلب منا حق السعي للتفوق.. ونحن إذ نطمح لتخطي حدود الهامشية، فإننا في حقيقة الأمر نتطلع إلى التفوق في عالم الفكر والثقافة بما نحتضن من مقومات تاريخية وموضوعية.. وهذه هي الترجمة الفعلية لقول الباري جل وعلا: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ

شُهَدَاء عَلَى النَّاس}[1].

إذاً فأهدافنا الثقافية تتمحور حول خطابات قرآنية ثلاثة "{يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ}، {وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ}، الذي يُعد مؤدى بـ{اقْرَأْ}، و {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاس}"... ويمكن مزجها جميعاً للخلوص بنتيجة محورية وهي أننا نسعى لاسترجاع حيوتنا العقلية حتى نعيش -بعزّة- واقعنا لا واقع غيرنا، ونعيش زماننا لا زمان غيرنا.

إذا كانت هذه هي أهدافنا الثقافية، فلابد للثقافة المعتمدة من قبلنا أن تكون منسجمة معها، بحيث تكون هذه الثقافة واقعة في طريق ت حقيق تلك الأهداف.

فإذا أردنا دخول العصر الجديد، عصر المعلومات والعولمة، ونحن نحمل أهدافاً كتلك، أهدافاً تدفعنا لنكون في موقع ثقافي متميز فلا ننهزم أمام ثقافة الغير وإنما نكون شاهدين على عصرنا، فلابد لنا من تبني ثقافة تكفل لنا ذلك التطلع، ثقافة تتناسب مع الجو الجديد، لابد من تحرير أولوياتنا الثقافية والتسالم عليها قبل كل شيء.

ثقافة الديمقراطية وديمقراطية الثقافة:

إن ثقافة العصر الجديد التي نحتاجها، والتي كشفت لنا تجارب التاريخ ووقائع الحاضر خطأ وخطورة نقيضها، هي الثقافة التي تصنف جميع الآراء والطروحات النظرية والعلمية ضمن دائرة الإيمان، فلا تفترض خطين متوازيين تجاه كل فكرتين متباينتين، خط الكفر وخط الإيمان.. وهي الثقافة التي تؤدي إلى رفع الحجب النفسية والاجتماعية والفكرية عن الرأي الآخر.

إنها ثقافة الديمقراطية وديمقراطية الثقافة.. التي تنص على أن كل فكرة قابلة للنقد والتجريح الطويل ودعّمته

---

(1) البقرة 143.

بمبررات تأصيلية مقطوعة الصدور، وهذا يعني أن الأجواء المحيطة بالثقافة ينبغي أن تكون أجواء غير متشنجة، تعطي للآخر الحق في إبداء ما يخالجه من أفكار من غير أن يواجه سوء الظن وإنما سياسة حسن النوايا، فلا ينظر إلى فكرته إلا بما هي بلا مؤونة إضافية أو تفسيرات جانبية.

هذا بعض ما تنص عليه ثقافة الديمقراطية، إذ إن هناك أموراً أخرى تنص عليها ديمقراطية الثقافة، حيث تكون الأفكار والطروحات هي بذاتها ديمقراطية غير عدائية، لا تبحث دائماً عن ضحية أو عدواً تضعه في قبالها لتستعديه.

وهنا قد يتراءى للبعض بأن هذا النداء لا يعدو كونه سطحياً، أو ليس ذا أثر على مسيرتنا الثقافية، حتى نحتاج إلى التركيز عليه وإعطائه هذه الأولوية.. ولكن هذا الترائي غير تام، لأن الحس الديمقراطي في الثقافة هو بذاته ثقافة بل هو لبّها والمتحكم في مسيرتها وبدونه لاشك ستبقى الثقافة جامدة بل ميتة، والسبب في ذلك أن الفكر لا ينطلق ويأخذ تمام قوته إلا إذا وجدت بإزائه أجواء الحرية التي تنشطه، ما إذا كان مكبوتاً فإنه سيتقيد ويظل حبيس حدوده الضيقة.

فالمناخ الأفضل الذي ينعش الفكر هو مناخ الديمقراطية، فكلما كانت الأجواء أكثر ديمقراطية كلما كان الفكر أكثر إبداعاً. والدلائل التاريخية والواقعية لا تحصى في هذا المجال، فلو أخذنا مثلاً على ذلك التجربة العلمية للإمام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) لوجدنا دليلاً فعلياً على هذا المدعى.

إذ بعد الكبت الشديد الذي تعرضت له مدرسة أهل البيت، والذي كان سبباً في شيوع مبدأ التقية الفكرية -وليس السياسية فسحب-، مرّت على هذه المدرسة مرحلة يمكن أن نطلق عليها تجوّزاً بالمرحلة الديمقراطية، وقد عاصرها الإمام الصادق (عليه السلام).. وهي مرحلة انحطاط دولة بني أمية وولادة دولة بني العباس، حيث كانت الأولى منشغلة بالحروب الداخلية، وأما الثانية فقد اهتمت من جانب

بتنظيم الدولة الوليدة ومن جانب آخر بإظهار المودة ولو سطحياً لأهل البيت كي تركب الموجة العارمة التي كانت تنادي بالرضا لآل محمد (صلى اللّه عليه وآله)..

فذلك فرض على الساحة الثقافية ديمقراطية قسرية، أو لنقل ديمقراطية مسكوت عنها لأجَل.. لذلك نشطت الحركة العلمية عند أهل البيت، فوسع الإمام الصادق (عليه السلام) مشروعه العلمي وأظهر قناعات مخالفة وصريحة في مختلف العلوم، واستقبل متعلمين من مختلف أصقاع الأرض فأحوز بذلك نهضة علمية مازال الكل يرتشف من معينها حتى هذا اليوم.. حتى قال عنه الجاحظ: "وفجّر الإمام الصادق (عليه السلام) ينابيع العلم والحكمة في الأرض، وفتح للناس أبواباً من العلوم لم يعهدوها من قبل وقد ملأ الدنيا بعلمه"[1].

وبمثل ذلك نظر ابن حجر لتجربة الصادق (عليه السلام) فقال: "ونقل عنه الناس من العلوم ما سارت به الركبان وانتشر صيته في جميع البلدان"[2].

ولنفس السبب فإن النشاط العلمي للصادق (عليه السلام) لم يقتصر على منطقة أو فئة، وإنما كانت مدرسة الإمام ملتقى لكل الفئات المتعلمة الوافدة من مختلف البلاد، حيث إن المناخ الفكري دفع الإمام للجهر بدعوته، وسمح للراغبين في الالتحاق بمدرسة أهل البيت بالاستجابة لتلك الدعوة بدون أن يضعوا في حساباتهم الصعاب السياسية والاجتماعية التي تعرض إليها من سبقهم، وهذا ما دفع سيد أمير علي للقول: "إن حركته -الإمام- العلمية اتسعت اتساعاً هائلاً شملت جميع المناطق الإسلامية"[3].

حتى بلغ عدد من روى[4] عن الإمام (عليه السلام)

---

(1) رسائل الجاحظ، للسندوبي، ص106.
(2) الصواعق المحرقة، لابن حجر، ص120.
(3) تاريخ العرب، سيد أمير علي، ص179.
(4) علماء الحديث نقلوا لنا بحكم تخصصهم في الرواية عدد من روى عن

أربعة آلاف راوية حسب تصريح العديد من المتتبعين، من بينهم محمد بن جمال الدين مكي العاملي المعروف بالشهيد الأول حيث صرّح في كتابه "ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة": "إن أبا عبدالله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) كتب من أجوبة سائله أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، ودوّن من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق والشام والحجاز"[1].

كل ذلك لأن المناخ الفكري في عصر الإمام الصادق كان ذا طابع ديمقراطي.. ولهذا بمجرد أن تبدل ذلك المناخ في عصر ابنه موسى الكاظم (عليه السلام) انحصرت الدعوة العلمية، حيث تحفظ الإمام (عليه السلام) على أفكاره وبقي "طيلة حياته يتقي شر العباسيين ولا يسمح حتى لشيعته وتلامذته من الاتصال به بالشكل الذي اعتادوه في عهد أبيه، وحتى أن رواة أحاديثه قلّما كانوا يروون عنه باسمه الصريح، بل بكنيته تارة فيقول الراوي: سمعت أبا إبراهيم، أو أبا الحسن، أو بألقاب أخرى، كالعبد الصالح والعالم والسيد ونحو ذلك، وأحياناً بما يشير إليه فيقول: حدثني الرجل، وسمعت الرجل، وكتبت إليه ونحو ذلك مما يدل على أن الحكام الذين عاصرهم كانوا يراقبونه ويحصون عليه وعلى أصحابه أنفاسهم، وكان هو بدوره يؤكد على أصحابه وخاصته أن يستعملوا التقية حتى في أمور دينهم وعباداتهم كي لا يتعرضوا للخطر والانتقام من حكام زمانه"[2].

ولملاحظة المفارقة بين تداعيات كلا المناخين، نجد أن الصادق (عليه السلام) يدعو تلامذته إلى الانتشار بين الناس في العلن لإرشادهم، كما ظهر ذلك في دعوته لإبان بن تغلب حيث قال له: "اجلس في مسجد المدينة أفتي الناس فإني أحب

الإمام الصادق (ع) ولم يحصوا جمع من تتلمذ على يديه، إذ هناك العديد ممن لم يرو عنه (ع).

(1) للاستزادة حول هذه الإحصائية، يمكن مراجعة كتاب "الإمام الصادق والمذاهب الأربعة"، لأسد حيدر، ج1، ص67.

(2) سيرة الأئمة الاثني عشر، هاشم معروف الحسني، ج2، ص321.

أن يرى في شيعتي مثلك، فجلس"[1].

في حين نرى الإمام الكاظم (عليه السلام) يبعث إلى هشام بن الحكم ويأمره بأن يكف عن الكلام في المسائل العقائدية خوفاً عليه.. والتزم هشام بذلك حتى مات المهدي العباسي[2].

ثم إن ما حدث في البلاد الغربية ليس ببعيد، حيث كبلت الأفكار بفعل السطوة الكنسية، وما استطاعت أن تنطلق إلا بعد أن أرست دعائم الديمقراطية، حيث ناضلت أغلب الأقلام من أجلها حتى نُقِلَ بأن ما ألف في الغرب من كتب تنادي بالديمقراطية قارب الألفين[3].. وكل ما نشاهده اليوم من تطوّر هائل في المجال الثقافي في تلك البلاد إنما هو وليد للديمقراطية..

بل لو نظرنا في هذه اللحظة الراهنة إلى البلاد التي ينتعش فيها الحس الديمقراطي بعدما كان مكبوتاً كبعض البلاد العربية، لوجدنا كيف أن الثقافة تتفجر فيها بشكل يلاحظه كل مراقب.

وهذا ما نطمح إلى تحقيقه نحن أيضاً ليس في المسار السياسي فحسب وإنما في المسار الاجتماعي أيضاً، لأنه لا يقل أهمية عن الأول.. وإنما نقول بذلك ونؤكد عليه لأنه يعد من أعقد مشاكلنا الثقافية المعاصرة، لدرجة لا يكاد يوجد مثقف إلا وفي داخله كابح يؤرثه ويكبحه عن إبداء آرائه بصراحة، فتارة يتمثل في البيئة الاجتماعية أو السياسية، وتارة يتمثل في الانتماءات التي تؤطر الحركة العقلية للمثقف وتقيده بفكر خاص، وهو الذي لا يكون مؤداه غير جمود الفكر وموت الثقافة.. وبالعكس تماماً فيما لو وجد المثقف أمامه متنفس كافٍ يعبر من خلاله عن آرئه، ولم يخش من

---

(1) معجم رجال الحديثن السيد الخوئي "قده"، اسم إبان بن تغلب.
(2) رجال الكشي، ص172.
(3) إحصائية وصلتني سماعاً لم اطلع عليها شخصياً في مصدر مقروء.

ردات فعل الآخرين قربوا أم بعدوا، فإن فكره آنئذٍ سيحلق بارتياح في فضاء الثقافة..

هذه مسألة تعتبر من أبرز أولوياتنا الثقافية التي نريد أن ندخل العصر الجديد ونحن متوجون بها..

تفكيك إشكالية التراث والمعاصرة:

يظهر أن أبرز مسألة ثقافية انشغل بتحريرها المفكرون المنتمون لمنطقتنا الإسلامية، مسألة التفكيك بين التراث القديم والإنتاجات الفكرية الجديدة.. بل وصل الأمر إلى أن يتجه المفكر إلى تسجيل موقفه من التراث في دراسة مفصلة قبل أن يؤسس لنظريته الثقافية، كما هو ملاحظ عند العديد من المفكرين المغاربة والمشارقة أمثال الدكتور محمد عابد الجابري الذي سجّل موقفه من التراث في عدة دراسات كـ"نحن والتراث" "التراث والحداثة" ثم أسس لنظريته الثقافية في مشروعه "نقد العقل العربي"، والدكتور حسن حنفي الذي قبل أن يشرع في إعداد مشروعه الفكري "من العقيدة إلى الثورة" قدّم له بدراسة مفصلة حول التراث.

ولم يقتصر الأمر على الكتابات الموسوعية، بل تعدّاه إلى المجلات والنشرات الثقافية، حيث يعمد الكثير منها في (الأعداد الأولى حين التقديم للمشروع الفكري الذي صدرت من أجله المجلة أو النشرة، إلى إشعار القارئ بالموقف من التراث، كما شاهدنا ذلك في مثل نشرة "إسلام 21" الصادرة من لندن، ومجلة "التجديد" الصادرة عن الجامعة الإسلامية في ماليزيا، و "الكلمة" الصادرة عن منتدى الكلمة في بيروت، و "إسلامية المعرفة" الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، وغيرها كثير.

ولسخونة هذا المبحث الفكري ومصيريته فقد احتدم الطرح الفكري بين العديد من الاتجاهات لدرجة وصل الأمر عند البعض إلى حد التراشق بالتهم..

هذا وقد نظر بعض أولئك إلى أن التراث هو المنقذ من التخلف الفكري والاجتماعي، معتبرين كل من يخالف هذا المنحى الفكري ضال ومضل وما يريد إلى أن يقوّض أركان هذه الأمة ويفصلها عن أصالتها الدينية، في حين رأى البعض الآخر أن التراث يعتبر أحد المقومات الأساسية للنهضة، ولا يصح لنا المسير نحو العالم الجديد ونحن متثقلون به، واصفين من خالفهم بالرجعية والسذاجة.. وهناك من الكفرين من سعى للمزاوجة والتوفيق بين الاتجاهين.

والسؤال هنا.. هل نحن عازمون على اقتحام المرحلة الثقافية الجديدة ونحن بعد لم نحرر مطلباً كهذا، فلا نعرف هل نحمل معنا تراثنا ونستذكره في كل واقعة، أم نلقه في سلة المهملات؟ هل سندخل العصر الجديد ونحن مضطربون في فهمنا للتراث والواقع أم ماذا؟

أظن أننا لابد أن نوقف المساجلات الفكرية المتعلقة بهذا الموضوع، ولا نتمادى أكثر في إثارتها، ونوجه اهتماماتنا لموضوعات أكثر حيوية وأهمية تتناسب مع اللحظة الراهنة ومع ما نعيشه من تسابق وتنافس فكري...

إذ بعد كل تلك الإنتاجات الفكرية، وبعد أن ازدحمت مكتبتنا بالعديد من المساهمات في هذا الحقل، لا يعقل أننا لم نحرز بعد ولو رأياً نسبياً.. صحيح هناك مسائل كثيرة لم تتقارب الآراء فيها بعد، لكن الحد المتيقن من المفترض أن يتم تشخيصه من خلال النظر في ثنايا ما طرحه وتعرض إليه الجميع.. وهو الحد الذي ينبغي أن نحمله معنا في مسابقتنا الفكرية اللاحقة.

ولعل الحد المتيقن الذي تتسالم عليه جميع الأقلام إلا ما شذ منها -والشاذ لا تبني عليه السيرة العقلائية ولا تلتفت غليه غالباً، وهو أننا أمة لها امتدادها الذي لا يخجل منه، فتاريخنا يبعث على الفخر والعزة، وفكرنا ليس ارتجالياً وعفوياً وإنما مبني على ثوابت وأسس مستمدة من مركز واحد لا يتنكر إليه أحد وهو الوحي.. وفي هذا الامتداد من

النور الكثير الذي يمكن أن نستضيء به في دروبنا القادمة.

هذا حد متيقن ومسلّم به، وتبقى أمور خارجة عن هذا النطاق تشتبك عندها الآراء، يمكن مجانبتها، وبناء على ذلك لا يسعنا الالتزام بكلا القولين المتطرفين..

أولهما: الذي يدعو لهجران التراث واعتباره مجرد تاريخ، وتركيز النظر في خصوص اللحظة المعاشة، وذلك لسببين:

أولاً: إن التراث هو أرضية الأمة التي تؤمن بها ولا يمكن لأمة أن تضع نفسها في مصاف الأمم الأخرى وهي خالية الوفاض.. خصوصاً أن كل أمة لا تقدم نفسها للآخر متجرّدة من أصولها، فهذه الحضارات الصينية واليابانية والهندية حينما تعرض نفسها للآخر تذكّر بتاريخها الفلسفي وتتعامل من خلاله، مع أنه تاريخ ضارب في القدم وتعدّته مراحل أكثر نجاحاً وشيوعاً بدءاً بالتاريخ الفلسفي الإغريقي فالإسلامي وأخيراً الغربي الحديث، وهذا هو تماماً شأن بقية الأمم والحضارات وعلى رأسها الحضارة الغربية التي لا تنسى بين الحين والآخر أن تتشدق بتاريخها وأصولها الفلسفية اليونانية وغيرها.

لذلك فإن الأمة التي تتعامل مع الآخر متجردة من الامتدادات الفكرية والاجتماعية، شاءت أم أبت ستصبح هزيلة أمامه وستضطر لاستعارة تراثه وبالتالي ستتماهى فيه من حيث لا تشعر، لهذا لا يسعنا التخلي عن أرضيتنا الثقافية على وجه الخصوص.

ثانياً: إن الأمة لن تستجيب -كما لم تستجب- لأي دعوة تفصلها عن تراثها، لأنه عبارة عن الدين الذين تؤمن به وتعتقده، وليس مجرد نظريات فلسفية أو كلامية صادرة عن العقل البشري.

وثانيهما: الذين يدعو إلى التماهي في القديم واعتماد منهجية السلف في كل الخطوات الثقافية والاجتماعية، هذا

الرأي لا يمكن تبنيه لأنه يعني نسيان القدرات الذاتية التي حبا الله بها كل إنسان بلا فرق بين القديم والحديث، وتجميد العقل والاعتماد على عقول الآخرين، حيث إن التراث ليس بأجمعه نصوصاً شرعية غير قابلة للنقد وإنما يحتوي على الكثير من الإنتاجات الإنسانية القابلة للجرح والتي لا تعبر عن لحظتها.. ثم إن ذلك لن يجعلنا مؤهلين لسد الكثير من الثغرات التي تحتاج إلى ملاحظة مباشرة من قبل عقل معاصر -مع ضرورة التسليم بالقيم الكبرى-.

ولا يخفى أنني هنا لست بصدد مناقشة جدلية العلاقة بين التراث والحداثة بصورة مسهبة، وإنما هو حديث عرضي لا أهدف منه إلا تسجيل رأي كلي بخصوصهما فقط، ولذا لم أطنب في عرض النقود والمبررات للمذهب المتبنى.. وإنما اكتفيت باختيار الرأي الثقافي الأصح الذي يفترض أن نجتاح به العصر الجديد، وذلك بأن نتوقف عن الاسترسال في هذه المجادلة الثقافية التي تفترض القطيعة أو الاتصال مع الماضي، لأن ما طرح فيها يعد كافياً ومستوعباً لأغلب مسائلها، ولأننا لا يصح لنا مجاراة الآخرين في ثقافتهم بثقافة مضطربة ومختلفة اختلافاً جذرياً ن ولهذا لابد من اعتماد ثقافة الحد المتيقن في هذا المنحى المهم من الثقافة والذي يقضي بدخولنا العصر الجديد ونحن محملون بكل قوانا الذاتية والتي من جملتها التراث.

ولاشك أننا إذا اعتمدنا ثقافة الحد المتيقن -وأوقفنا المجادلة في هذا المطلب- فإن العديد من المطالب الثقافية سيتقزم الإشكال فيها كالثقافة بين النص والعقل، والثقافة بين المسلمات النفسية والاجتماعية والواقع العملي وأشباهها.

مشكلات الثقافة بين الكل والجزء:

ثلاثة إشكالات كان لها أبلغ الأثر في خلخلة ثقافة الأمة الواحدة وتجزئتها:

1- إشكالية المذهبيات الفئوية.

2- إشكالية التعدديات الحزبية الضيقة.

3- إشكالية التحيزات الإقليمية.

لكن كيف؟

من المعالم الأساسية للثقافة الإسلامية التي بلّغها رسول اللّه (صلى اللّه عليه وآله)، ما ظهر جلياً في قول الباري جل وعلا: {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً}[1].

وقوله سبحانه: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}[2].

ومثلها: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا}[3].

وكذلك: {وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ...}[4].

وهو الذي يرمز إلى الثقافة التي تتعالى على كل التقاسيم العاطفية -أي التي تلعب العاطفة فيها دوراً كبيراً كالعائلة والقبيلة وأشباهها- والتجزؤات بل وحتى الفوارق العرقية.. الثقافة التي تحوّل المجتمع والأمة إلى قوة فكرية واحدة.

فالثقافة التي جاء بها الدين هي ثقافة الأمة لا ثقافة المذهب ولا الحزب ولا الإقليم، وعلى أساسها تكوّنت أرضية الأمة.. وهي الثقافة التي اعتمدها رسول اللّه (صلى اللّه عليه وآله) وحثّ المؤمنين على التمسك بها، لدرجة أصبحت هذه الثقافة شعاراً للدولة الإسلامية كان يتجلى في كل مشاريعها وعلى رأسها الفتوحات، بل أصبحت ظلالاً لكثير من الأحكام الشرعية في مجال العبادات والمعاملات كما لا يخفى على المتتبع.

وبهذه الثقافة استطاعت الأمة في ماضيها أن تسجل العديد من الانتصارات على صعيد الفكر والسياسة، والسبب

---

(1) الأنبياء 92.
(2) آل عمران 110.
(3) البقرة 143.
(4) آل عمران 104.

في ذلك أنها حوّلت الممزق الأمة إلى جسد واحد، والفكر المبعثر إلى فكر واحد..وعلى إثرها أصبحت تلك الأمة الضعيفة المقطعة الأوصال قوة واحدة تتحرك باتجاه هدف فكري واجتماعي واحد.

إلا أن هذه الثقافة شوهتها الأيام، بفعل الإشكاليات الثلاثة المذكورة أعلاه، إذ حينما انتشرت الثقافة المذهبية في المحيط الإسلامي تقسمت الثقافة الكبرى إلى أجزاء وحمل كل مذهب قسماً منها يكبر أو يصغر، ثم جاءت ثقافة الإقليم التي بدأت بذورها من العصر الأموي حيث مُيِّزَ بين العربي وغيره من الأعاجم، فازدادت التقسمات في كيان تلك الثقافة، ولم يتوقف الأمر عند ذلك وإنما استجدت أنواع أخرى من الثقافات كان لها أثر سلبي ظاهر على ثقافة الأمة، وعلى رأسها الثقافة الحزبية، وذلك بعد أن ولدت العديد من الأحزاب في وسط الأمة وأخذ كل حزب بالترويج لثقافته فقط والتقليل من ثقافة ما عداه.

على إثر ذلك تحولت ثقافة الأمة الواحدة إلى عدة ثقافات متباينة، فأصبحت عندنا ثقافات مذهبية، وثقافات إقليمية، وثقافات حزبية، بالشكل الذي ضاعت في زحمته ثقافة الأمة وهذا ما أضر بثقافتنا أمام الآخر وجعلها ثقافة هزيلة.

لكن ما يهوّن الخطب أن الأمة لم تتخلَّ نفسياً عن ثقافتها الواحدة، وإنما هي حالة معشعشة في داخلها، وكأن غبار السنين هو الذي أخفاها فقط، ولهذا كلما جاءت ريح وأثارت الغبرة عنها اشتعلت من جديد، وهو ما يدلنا على تجذّر هذه الثقافة في نفسية الأمة.

فمثلاً حين انتعشت الفكرة القومية -وهي تعبير عن جزء من ثقافة الأمة وليس الكل، لأن الكل يتعالى حتى على القوميات- رأينا كيف أن الأمة استجابت لها، وشهدنا كيف أن الأمة كانت وما زالت تنفعل بقضية واحدة وهي قضية فلسطين وذلك تعبير عن انتمائها الثقافي الواحد.. وهذا ما حدث تماماً عقب انتصار الثورة الإسلامية في إيران، حيث

تفاعلت معها أغلب الشعوب الإسلامية.

لهذا كله أقول إننا إذا أردنا أن ندخل العصر الجديد بثقافة القوي ونجاري الأمم الأخرى، لابد أن ندخل بثقافة الأمة لأنها سر من أسرار قوتنا، نحمل معنا ثقافة الكل التي تتعالى على كل الإشكاليات لا ثقافة الأجزاء والتفرعات، مع ضرورة الاعتراف والتسليم لأصحاب المذاهب والأقاليم وحتى الأحزاب بخصوصياتهم..

فإذاً.. نحن في هذه الحقبة الثقافية في حاجة إلى اعتماد ثقافة نظرية من نوع خاص، ثقافة الإيمان التي تؤدي إلى تنشيط الأجواء الثقافية وتقضي على حالات الركود، وثقافة الحد المتيقن التي تخرجنا من مأزق التضارب بين الأصالة والحداثة، ثم ثقافة الأمة الواحدة التي تذيب كل التمزقات الفكرية وتحوّل الأمة إلى قوة فكرية واحدة.

"ذاتنا الثقافية المستقرة وتقلبات الثقافة الأخرى"

عقدت ندوة بالقاهرة تحت عنوان "الدور الثقافي العربي والعالم"، وقد كتبت عنها ملخصا صحيفة "الوطن" السعودية في العدد 142 وبتاريخ 18 فبراير 2001م، واختارت مانشيتا يترجم أهم ما دار فيها ووضعته في صدر الصفحة، وهو"حمودة وجورجيت يحذران من خروج العرب من التاريخ".. وبعد مطالعة التقرير بشكل مفصل تبين أن ما يترجمه العنوان ينحل إلى دعوتين تتعلقان بالثقافة الغربية الوافدة والنظام العالمي الجديد وهما:

التخوف من خروج العرب من التاريخ على فرض عدم السعي لتطوير الذات، وصاحبة هذا الرأي الكاتبة السورية الدكتورة جورجيت عطية، وكان مفاد كلامها ليس الدعوة إلى التغريب، وإنما التواؤم مع الغرب والنظام العالمي القادم منه، بحيث لا نبقى نغرد بمفردنا، فقد حذرت حسب نقل الصحيفة: "من خروج العرب من التاريخ إن لم يحاولوا تطوير أنفسهم ويخلقوا قاعدة علمية لهم، وقالت: نحن لسنا مع التغريب ولكننا ضد التغريد المنفرد وإذا لم نتعلم العمل الجماعي فسوف نتوه".

الدعوة لتشكيل منطقة وسط عند التعامل مع الوافد الغربي، بسبب أن العزلة عنه تعد ترفا مستحيلا من جهة، ومن جهة أخرى لتناسب الحداثة الغربية مع المجتمعات

الغربية فقط وعدم تناسبها مع غيرهم، وقد كان الداعي لهذا الرأي الدكتور عبد العزيز حمودة، حيث نقلت عنه الصحيفة هذا النص: "على الرغم من أن الغرب ليس شرا كله إلا أنه لا بد من الانتقاء من الأفكار القادمة منه لأن العزلة أصبحت ترفا مستحيلا، والمشكلة تكمن في الوصول إلى منطقة وسط وأن نتعايش مع الثقافة القادمة على ألا نسمح بالذوبان فيها"، وأكد " أن الحداثة تتناسب مع الغرب لأنها نتاج لمقدمات غربية".

وكلتا هاتين الدعوتين حسب الإجمال يمكن أن يقابلا بالقبول والرفض والتحفظ في آن، وبذلك فإن خلاصة ما يمكن أن نعقب به عليهما من تصورات تتوزع على ثلاث نقاط:.

إن التخوف من الخروج من التاريخ موقف غير صحيح، بسبب أن الغرب هو الذي يوحي لنا بذلك من خلال إعلامه، ليفرض علينا ثقافته ويقنعنا بها ولو بشكل نسبي.. إنه يريد أن يوصلنا إلى الاعتقاد بأن الثقافة الغربية ضرورة لا بد منها، وبالتالي فإن التغافل عنها معناه الطبيعي الخروج من التاريخ، كل ذلك ليجبرنا على أن نخطو ولو خطوة واحدة نحوها، وهي كافية بالنسبة إليه، لأنها ستقودنا بشكل طبيعي إلى آخر خطوة.

والحقيقة ليست كذلك، فإن الثقافة الغربية لا تتجسد فيها الحياة والتاريخ، فالحياة والتاريخ أكبر من أن يتأطرا بثقافة قوم أو مرحلة، وبالتالي فإننا لو تعاملنا مع ثقافة الغير من منطلق العزة، وأعقبنا ذلك بالتركيز على قوانا الذاتية ووثقنا بها، لصنعنا لنا تاريخنا ومجدنا من غير حاجة إلى تاريخ الغير.. ومنطق العزة المقصود هو الذي جاء في قوله تعالى:(ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين).. وهو المنطق الذي تعامل به عبد الله بن حذافة السهمي عندما أسر من قبل الروم، وقد كانوا حينئذ في أوج قوتهم ومستواهم الحضاري، وذلك عندما استدعي من قبل ملكهم وسأله عن سبب

مجيئهم..؟ قال بكل اعتزاز: إنما جئنا لكم حتى تسمعوا كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله فقلها معنا تكن لك السلامة عند الله سبحانه وتعالى.. فقال له الملك: أنت كن معنا وأعطيك ما تريد، أزوجك أحسن فتاة بالرغم من هيئتك-وكان قليل الجمال-، وأعطيك ما تحب من المال ولو طلبت نصف مالي.. فأجابه عبد الله: والله لو أعطيتني ما على وجه الأرض من مال وملك لما آثرت ذلك على ما أنا عليه من دين، لأن ما أنتم فيه نعيم زائل وما أعتقده نعيم باق.

إننا لو تعاملنا بهذا المنطق سنكون قادرين على أن نصنع لأنفسنا تاريخا نظيفا كما صنع أسلافنا، ولن يرعبنا آنئذ أن نكون خارج تاريخ الآخرين، فالتاريخ ليس حبيسا لثقافة دون أخرى، حتى نخشى من التلويح به من قبل الآخر، ولنا في الماضي القريب عبرة، فالخروج من التاريخ كان شعارا طالما أزعجنا به دعاة الماركسية اللينينية ليفرضوا علينا التواؤم مع ثقافتهم ولو بالمستوى النسبي، وإننا لنرى اليوم جهارا مصير ذلك الإزعاج.

إننا لا نريد أن نتعامل مع الثقافة الغربية وأصولها، لا قديمها ولا حديثها، ولكننا نتعامل مع المنجزات المدنية فقط، وأما الثقافة فنرقبها لا أكثر.. وذلك لأن الثقافة الغربية غير نابعة من أصولنا الدينية، وهي ضعيفة مع ما تحظى به من زخم دعائي، لمجيء كثير من أطروحاتها ضمن مشروع سياسي مرحلي- كنهاية التاريخ وصدام الحضارات -، ولعدم ثبات الكثير الآخر منها، فهي في تقلب مستمر، كمسألة النظر إلى الكون والتاريخ والديانات وما يرتبط بها، في حين أننا نعد منتهين من هذه الجهة، لأن لنا ثوابت واضحة جاء بها ديننا.

إننا لسنا في حاجة كي يؤسس لنا من هم خارج ديننا، في حين أننا نملك رؤية واضحة ومتينة مستمدة من أصولنا الدينية.. نحن في غنى مثلا عن مثل البنيوية والتفكيك والسيميائية والمناهج التاريخية الحديثة والأنثروبولوجيا،

فلسنا مضطرين للاعتماد عليها حتى نتقن قراءة تاريخنا وأصولنا الدينية كما يصور لنا الدكتور محمد أركون، لأن ديننا الذي جاءنا بالقيم والنظريات، جاءنا أيضا بالمناهج الموصلة إليها، ونحن نحتاج أن نمعن النظر في أصولنا ونستفرغ الوسع حتى تتضح لنا تلك المناهج.

إن الدعوة لتشكيل منطقة الوسط يمكن أن تلقى منا قبولا إذا كانت بالمعنى المشار إليه في النقطة الثانية، بحيث نستفيد من منجزات الحضارة المعاصرة ونرفض ثقافتها.. أما إذا كانت بمعنى الأخذ النسبي من الثقافة الغربية، بحيث نأخذ شيئا ونرفض آخر، فهذا ما لا يمكن المساعدة عليه بحال، إذ أن الثقافة الغربية غير مقبولة لدينا جملة وتفصيلا للأسباب المشار إليها آنفا، ولكوننا أصحاب ثقافة متماسكة وقوية تغنينا حتى عن الوقوف في منطقة الوسط.

أخيرا أنهي تعقيبي بكلمتين:

الأولى: إن الحضارة الغربية بما تحمل من ثقافة يجب أن لا ترعبنا مهما بلغت من قوة، فهي تتراءى لنا قوية بينما هي هزيلة، ودليل هزالها أنها ما أن تواجه المخاطر حتى تنهار وتنتهي- كما حدث للثقافة الشرقية -، أما نحن فطوال تاريخنا كنا نواجه المشاكل والمخاطر والتحديات، ومع ذلك لا زلنا نتقوى ونتطور.

الثانية: إن ثقافتنا الدينية قوية جدا وهي في تطور داخلي مستمر، اللهم إلا أن ضعفنا الخارجي قد يشوش الرؤية على ثقافتنا الداخلية فيظهرها عند البعض ضعيفة، ولكن ذلك غير صحيح، فثقافتنا الفقهية والأصولية والفلسفية والكلامية بل وحتى الاجتماعية والسياسية في تطور داخلي مستمر، بفعل التجارب النظرية والعملية التي مررنا بها على مر التاريخ بالذات في القرن الأخير.. وذلك هو السبب في بقائنا ومحافظتنا على هويتنا ووجودنا، ويجب أن نثق بذلك.

المؤمن وثقافة دينه

قال تعالى في كتابه الكريم: {وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ}[1].

جرت العادة عند قرّاء هذه الآية المباركة على توجيهها إلى فئة مخصوصة من أبناء المجتمع، وهم من يتوجه إليهم الخطاب الإلزامي بطلب العلم والتفقه في شؤون الشريعة، وكأنها تتحدث بلسان الوجوب الكفائي...

بمعنى أنها تضع التعرف على مفاهيم الشريعة الإسلامية في مصاف الواجبات الكفائية التي إن قام بها البعض بمن فيهم الكفاية من أبناء المجتمع سقطت عن البعض الآخر، حتى لو كان هذا البعض الآخر يفوق الأول بما لا يقاس من الأضعاف.

فتكون نتيجة الآية على ضوء التوجيه اختصاص التفقه في شؤون الشريعة والتعرف على مفاهيم الدين بفئة محدودة من أبناء المجتمع الإسلامي.

بينما لو نكثر من التأمل في الآية نكتشف أنها تتحدث بلسان الوجوب العيني في هذا الخصوص، بالمستوى الذي يتوافق مع ما ورد في الأثر عن رسولنا الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله): "طلب العلم فريضة على كل مسلم

---

(1) التوبة 122.

ومسلمة".

وإنما يتضح ذلك من عجز الآية في قوله تعالى: {لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ}.. إذ تراكم عدة من الظروف الزمانية والمكانية لمجتمع ما قد يمنع من تفرّغ الجميع بالمستوى الكلي للتفرغ، وإنما يسمح باختصاص فئة بذلك.. لكن هذا الاختصاص لا يرفع الإلزام عن سائر أبناء المجتمع، وإنما يجب عليهم عيناً أن يتعرفوا على المفاهيم والأحكام الضرورية التي تمنحهم القدرة على تأدية الفرائض الدينية على وجهها الصحيح، وهذا هو تمام مفاده قوله تعالى: {لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ}.. وذلك أن الحذر -وهو ما يراد في الالتزام بقيم الدين- لا يمكن أن يتسنى لأحد لولا العلم، وما استطاع إنسان أن يحذر إلا لأنه عالم بما يحذر.

فلأن كافة أبناء المجتمع مكلفون بصورة عينية بالامتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه، كان لابد أن يعرفوا حقيقة تلك الأوامر والنواهي، ولهذا فإن طلب العلم الديني في حده الأدنى الذي يمكّن الإنسان من الامتثال واجب عيني لا كفائي.. نعم ما يتعلق به الوجود الكفائي إنما هو التخصص.

من كل ذلك يتضح لنا أن الآية توجه الخطاب لكافة أبناء المجتمع، بأن يتعلموا ويتعرفوا على مفاهيم الدين، كي يستطيعوا أن يتمثلوا أوامر الله سبحانه وتعالى.

ولكنها أيضاً من جهة أخرى تنهى عن العبث بقيم الدين والتعامل العفوي مع أحكامه، حيث إنها ركزت في صدرت الآية على ضرورة التخصص {وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً}.

فإذا كان المسلمون بأجمعهم لا يتأتى لهم النفور والتفرغ الكلي، فإن على جماعة مختصرة القيام بذلك {فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ}.

فمع أن مصادر التشريع كانت متأتية للجميع في العصر الإسلامي الأول، وبالذات عند نزول هذه الآية المباركة

وقريبة من الجميع، ومع أن الثقافة الشرعية في ذلك العصر كانت بسيطة وغير معقدة، بحيث لم تكن ثمة مؤونة على الراغب في التعلم كما هو الحال في مثل عصرنا، لكن مع ذلك وجهت الآية الخطاب إلى المسلمين بضرورة التخصص حتى يتسنى لهم ضبط معارف الدين ضبطاً دقيقاً ليستطيعوا ممارسة دور التوجيه والبت في الشؤون الشرعية وتصحيح تصرفات وتصورات غير المختصين من أبناء مجتمعاتهم.

ولهذا نجد عدة من المسلمين نبغوا في ذلك وأُوكل إليهم أمر الإرشاد، وعلى رأسهم أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، الذي وصل به الأمر أنه كان ينفرد برسول اللّه (صلى اللّه عليه وآله) أوقاتاً طويلة، يفتح له فيها الرسول (صلى اللّه عليه وآله) أبواباً من العلم لم تتسن لغيره، حتى قال فيه الرسول (صلى الله عليه وآله): "علي من الحق والحق مع علي".

كما نشأت طبقات متخصصة في وسط المسلمين في بعض النواحي العلمية، كطبقة القرّاء الذين يشكلون النموذج الأمثل لمثقف ذلك العصر، وطبقة المحدثين الذين برعوا في حفظ ونقل الأحاديث.. وكل أولئك على مستوى من المعرفة بشؤون الدين ما أهلهم لممارسة دور تربوي وتوجيهي كبير.. أما غيرهم ممن لم تسمح لهم ظروفهم بالتخصص فكانوا على حذر شديد من أن يتقولوا في الشريعة.

لهذا تكونت في وسط المسلمين سيرة كانت تعطي المتخصص في شؤون الدين الحق في الإفتاء والاعتراض العلمي، أما غيره فلا، لأنه لا يتقن استخدام أدوات ذلك العلم وليس محيطاً بكل تفرعاته.

وفي ذلك إشارة إلى أن الدين لم يأذن لأتباعه بالعبث في أحكامه وقيمه، بدءاً من رسول اللّه (صلى اللّه عليه وآله) الذي أنزل في شأنه الباري عز وجل قوله: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا

بَعْضَ الأَقَاوِيلِ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ}[1]، وانتهاء بأبسط إنسان ينتسب إلى هذا الدين.

والعبث إنما هو الرفض والقبول على غير دراية علمية، بل بناء على استحسانات سطحية وسريعة جداً.

وهذا النوع من المنهج في التعاطي مع قيم الدين وأحكامه مرفوض في الشريعة، لأنه ضرب من ضروب التقوّل على الله عز وجل، ومن هذا المنطلق نجد أن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) أوصوا أتباعهم بالحذر الشديد قبال كل ما له صلة بالدين، فإذا ورد إليهم أمر من ذلك وفهموه فبها وإلا ردوه إليهم (عليهم السلام)، أما رفضه فلا يسوّغ لهم.

فقد ورد في الكافي بإسناده إلى الإمام الباقر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): "إن حديث آل محمد صعب مستصعب لا يؤمن به غلا ملك مقرب أو نبي امتحن الله قلبه للإيمان، فما ورد عليكم من حديث آل محمد فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، وما اشمأزت منه قلوبكم وأنكرتموه فردوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالم من آل محمد (صلى الله عليه وآله)، وإنما الهالك أن يحدِّث أحدكم بشيء من لا يحتمله فيقول والله ما كان هذا والإنكار هو الكفر".

فهذه الرواية تبين لنا كيف أن الأئمة (عليهم السلام) كانوا يشددون على رفض المنهج الذوقي الذي قوامه الأساسي الاستحسان العقلي السريع، ويضعون بذلك منهجاً لشيعتهم في كيفية التعاطي مع الأفكار الدينية.

وإنما يشدد الأئمة (عليهم السلام) على ذلك، لما تنطوي عليه تلك الأفكار من أثر مصيري خطير، وبالتالي فإن نتيجة الالتزام بها وعدمه ثواب أو عقاب، لأن تلك الأفكار إما عبادات والعبادات في الشريعة توقيفية لا يجوز التصرف

(1) الحاقة 44 - 46.

فيها، أو مواقف خاصة لا يسع الإنسان المؤمن إلا التعبد بها.

والعبث في العبادات والمواقف تجرؤ على اللّه سبحانه وتعالى.. وقد حذّر الأئمة (عليهم السلام) العديد من ذوي الوجاهة الدينية والاجتماعية في ذلك العصر من خطر التصرف بالقيم بغير دراية كافية.

قد جاء في رواية زيد الشحّام قال: دخل قتادة على أبي جعفر (عليه السلام) فقال له: أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون. فقال (عليه السلام): بلغني أنك تفسر القرآن. قال: نعم... إلى أن قال (عليه السلام): يا قتادة إن كنت فسرت القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكت وأهلكت، وإن كنت قد فسرته من الرجال فقد هلكت وأهلكت، يا قتادة ويحك إنما يعرف القرآن من خوطب به".

فالحذر في التعاطي مع أفكار الدين مطلوب، وهذا ما حدا بأغلب فقهاء المسلمين سنة وشيعة إلى انتهاج الاحتياط في كثير من فتاواهم الشرعية، وعدم تخطي قول المشهور إلا في حالات خاصة وبحذر شديد.. حتى عدّ البعض من النقاد هذا المنهج نوعاً من الجبن الذي يلازم الفقيه، بينما هو في الحقيقة ورع وتحذر من العبث في قيم الدين.

إذاً من خلال هاتين المقدمتين -شمول الخطاب الإلزامي في الآية إلى كل أبناء المجتمع، ونهي الآية عن العبث بالقيم استناداً إلى بعض الاستحسانات الذوقية- نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الإنسان المتدين لا ينبغي له الخوض في قضايا الدين بلا بصيرة، وإنما يجب عليه التثبت والحذر، ولا يتسنى له ذلك إلا بالتعلم إما على نحو التخصص وهو الأفضل، وإما باعتماده الحد الأدنى الذي يمكّنه من تأدية الواجبات العبادية والمعاملاتية على وجهها الصحيح.

وقبل الختام لابد من التأكيد بأن تعلم المادة الدينية لا يتأتى للإنسان بأي طريقة كانت، وإنما لابد أن تؤخذ من ذوي الاختصاص وذلك حفاظاً على الضبط والدقة، مع التشديد

على ضرورة التتلمذ تجنباً للاكتفاء بالمناقشة الخطابية.

الاختصاص وأثره في مسيرة العلم

يمكن لنا تقسيم المتعاملين مع العلم الى ثلاثة اقسام:

القسم الاول: الذين يطلبون من العلم ما يسدون به احتياجاتهم الضرورية في شتى مجالات الحياة.. فيأخذون من علم ا لطب - مثلا - ما يكفيهم للوقاية من الامراض فقط، ويتعلمون من علم الدين ما يمكنهم من تأدية التكاليف الشرعية لا غير كالصلاة الصوم وأشباهها، و هكذا بالنسبة الى سائر العلوم.

القسم الثاني: الذين ينظرون الى الابعاد العلمية بشتى تفرعاتها على أنها مادة من المواد المكونة للثقافة العامة للانسان، ولهذا فإنهم يسعون لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المتصلة بسائر العلوم متجاوزين حد التكليف المطلوب، بهدف تنمية الثقافة الذاتية وتنمية مستوى الوعي، أي أنهم يتعاملون مع سائر الحقول العلمية على أنها مجال من مجالات الثقافة العامة التي ينبغي أن يتزود بها الانسان.

القسم الثالث: الذين يتوقفون عند شق من شقوق العلم ويتخذونه مجالا للتخصص، فيبذلون جهدهم لمعرفة المباني العلمية لذلك الشق العلمي وأسسه التي يتقوّم بها، ويسخّرون كل حياتهم للسيطرة عليه والابداع فيه.. وبالتالي فإنهم حتى لو انفتحوا على سائر الحقول العلمية فإنما بغرض تمتين مجالهم التخصصي فقط، أي أنهم قد ينفتحوا على العلوم والثقافات لكن لا بغرض التخصص فيها وإنما لأنها تدعم

الثقافة العامة من جهة، ومن جهة أخرى لأنها قد تفيد في مجالهم التخصصي.

إن هذه الاقسام مع إمكان التمييز بينها بوضوح، إلا انه مع ذلك كثيرا ما يحدث خلط في الاوراق على مستوى الساحة الثقافية العامة، وذلك بتعامل المصنفين ضمن القسم الثاني مع المواد التخصصية كتعامل المختص تماما، كما هو مشاهد وبوضوح في سوق الثقافة اليوم، حيث تنتشر الكتابات - الناقدة وغيرها على حد سواء - التي تتكفل بمعالجة موضوعات تخصصية من قبل من لا إختصاص لهم فيها، والغريب أنها تعالج باساليب حادة في الغالب وبثقة تامة وكأن الباحث فيها قد ألمّ بكل خلفياتها..

إن التتبع يلاحظ ذلك جليا فيما يتعلق بسائر العلوم، ففي ساحة الادب نقرأ كل اسبوع على صفحات الجرائد نقودات أدبية من مجرد قارئ روائي، وفي الحقل الفلسفي تطالعنا الايام بين حين وآخر على نظريات معاكسة ورافضة إلا انها في الغالب من قبل من لم يعط من وقته ما يكفي للتعرف على كل أبعاد الفلسفة، وفي عالم الفقه نسمع بين فترة وأخرى تحفظات سريعة على بعض الاحكام أو المفاهيم من غير المختصين فيه، وهكذا في بقية العلوم.

والمشكلة إن أمثال هؤلاء يتصورون بأن هذا العمل الذي يقومون به من أبسط حقوقهم العلمية، ولو يشكّل عليهم في ذلك فإنهم سرعان ما يبادروا الى إتهام المستشكلين بالديكتاتورية والقمع العلمي.. وفي الحقيقة أن الامر ليس كذلك، فمن حق الكل أن يشارك في صناعة العلم وتطويره، ولا يحق لأيّ كان أن يمنع غيره من ذلك، ولكن كل ذلك مبني على أساس مهم وهو ضرورة الإلمام والإحاطة الكافية، ومجرد الاطلاع العام بلا تخصص لا يوصل الباحث الى مستوى من الإحاطة الذي يؤهله الى القدرة على ممارسة النقد والتطوير.. وبذلك فإن التمسك بهذا التصور والدفاع عنه من قبل المختصين لا يعد قمعا، بقدر ما هو دفاع عن

حريم العلم والمعرفة.

بتقريب أن عملية الخوض في آيات العلم ومبانيه بلا إلمام كامل بتلك المباني - مع العلم بأن الباحث عادة ما يتصور نفسه ملمّا الى حد الكفاية في حين أنه قد يخادع نفسه من حيث يشعر أو لا يشعر -، لا يعد إنصافا للعلم وإنما هو من أكثر المساوئ التي تنعكس سلبا على العلم.. بسبب أن التحليل العلمي لأي مادة تخصصية بمختلف أنواعه يتطلب دراية كافية بمباني تلك المادة وفروعها ثم دراية بروح تلك المباني وخلفياتها، أضف الى ذلك أن لكل مادة علمية أدوات خاصة، واستخدام تلك الادوات يحتاج الى إحاطة تامة بها وإلى معرفة بكيفية تطبيقها على موادها بشكل صحيح.. وكل ذلك يتطلب سيطرة وهي لا يمكن أن تتسنى إلا إلى المختص.. فإذا لم يراع غير المختص كل ما ذكر وباشر بالتحليل فإن عمله لن يتمخض إلا عن نتائج علمية هزيلة، وهذا ما يضر بالعلم على المدى البعيد.

بل أن ذلك يضر حتى بالمتعلمين من ذوي الدخل الثقافي المحدود، باعتبار أنهم لن يقرؤا العلم على أصوله، خاصة أنهم غير قادرين على تشخيص نقاط العجز في المكتوب، فالقادر على ذلك إنما هو المختص.

بناء على ذلك فإن الكل ينبغي لهم أن يحترموا العلم، فيخوضوا فيما لهم دراية به، ويدعوا المواد التي لا إختصاص لهم بها إلى أهلها.

"الرؤية.. وحيثيات الصناعة العلمية"

بين الحين والآخر يحتاج الإنسان المعني أن يتخذ موقفا فكريا أو اجتماعيا، وحيث أن الموقف بشتى فروعه لا بد أن يكون مستندا إلى رؤية ومعبرا عنها، لهذا أصبح للرؤية التي يصنعها الإنسان أهمية خاصة.. فهي تتحكم في رسم مسيرته في الحياة، كما قال الإمام علي (عليه السلام): (ما من حركة إلا وأنت محتاج فيها إلى فكرة).. بل إنها تحدد موقعه ومكانته في الحاضر والمستقبل وبالتالي في التاريخ، كما هو ملموس في الواقع الخارجي، حيث أن الأسماء تبقى ببقاء رؤاها وفعلها العلمي، طبقا لما قاله الإمام علي (عليه السلام): (مات خزان المال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة).

فإذا كان هذا هو موقع الرؤية من الإنسان ومسيرته، وهكذا هو أثرها في حياته، فمن الواجب أن تدار داخليا وخارجيا بحذر شديد، وأقصد بالإدارة الداخلية ما يتعلق بصناعتها وتكوينها، والإدارة الخارجية ما يرتبط بإذاعتها والإفصاح عنها أمام الرأي العام.. ولا يمكن أن تضبط هذه الإدارة بالذات الداخلية إلا إذا التزم صانعها بحيثيات الصناعة العلمية وتخلق بأخلاقها، إذ أن صناعة الرؤية تستوجب أخلاقا خاصة، وحيثيات صناعية من نوع خاص، ولا يمكن أن تأتي وصانعها في هيئة ارتجالية، فارتجال في التعامل مع الرؤى والأفكار لا يولد إلا أفكارا مرتجلة وغير متزنة..

ولعل النصوص الشرعية أشارت إلى ذلك مرارا، عندما تحدثت عن المقارنة الضرورية بين العلم والحلم، فالحلم هو عبارة عن التأني وعدم التسرع، وهو عماد الأخلاق - كما المح إلى ذلك الإمام علي (عليه السلام): (الحلم نور جوهرة العقل)، و(الحلم تمام العقل)-.. فالملاحظ للروايات يجد كثيرا ما تؤكد على التآخي بين العلم والحلم، من مثل ما ورد عن الرسول (صلى الله عليه وآله): (والذي نفسي بيده ما جمع شيء إلى شيء أفضل من حلم إلى علم).

فصناعة العلم والرؤى تحتاج إلى أخلاق خاصة-والحلم رأسها بل إذا وجد وجدت بأجمعها-، وهي عبارة عن تلك الضوابط التي تتحكم في الصانع عندما ينوي صناعة رؤاه وأفكاره.. وعند هذا المنعطف يحدث التمايز بين أهل العلم وأصحاب الفكر، فالصانع الحقيقي عادة ما تكون أفكاره ورؤاه أكثر ثباتا وتأثيرا في محيطه من المتسرع الذي لا يراعي ضوابط العلوم وقوانين الصناعة.

ومن هنا ينشأ تحفظنا على العديد من الأفكار والرؤى التي تكتب وتنشر، فما وافق الصناعة العلمية، لا بد أن يحظى بالقبول والاحترام وإن لم يوافق الرأي الشخصي للمهتم، وأما ما لم يعتن بالصناعة وجاء نتيجة تسرع وارتجال، فلا مناص من التحفظ عليه وعدم الترضي عنه.

المرحلة الثقافية الثالثة: ومهمة التقويم العلمي

عندما نتأمل اليوم في تاريخ العمل الثقافي الحديث في الساحة الإسلامية من جهة، ثم في مسيرته المعاصرة من جهة أخرى، نكتشف مباشرة وجود مرحلتين ثقافيتين، أي أن العمل الثقافي طوال هذه الفترة مرّ بمرحلتين، كلتاهما متسمتان بالطابع الإيجابي - وإن ظهرت بعض البوادر السلبية في ثناياهما -، بمعنى أنهما لم تكونا متضادتين وإنما تعبران عن حالة تطورية في العمل الثقافي:

المرحلة الأولى: لقد شاع في هذه المرحلة نوع من العمل الثقافي المتسم بالانشداد إلى الأصالة، لهذا تكاثرت الدعوات التي توجه الأمة إلى قراءة تاريخها والتمسك بحبل الأسلاف من الأصحاب وغيرهم، لإعادة أمجاد الحضارة الإسلامية.. وقد انعكس ذلك حتى على العمل النظري، حيث اشتد الحديث الذي يدعو لضرورة العودة إلى المصادر الدينية الأساسية للمسلمين المنحصرة في القرآن والسنة، بل واعتماد المناهج القديمة التي أسسها علماء المسلمين بالذات في الفقه والأصول والكلام.. وما إلى ذلك من صور الانشداد إلى الأصالة الإسلامية التي لا تخفى على من تتبع مقولات روّادها.

المرحلة الثانية: كانت هذه المرحلة شبه انقلابية على سابقتها، فقد خرج جيل في وسط الأمة من العلماء والمفكرين يدعو للتمرد على حالة الإنشداد تلك، ويتبنّى أطروحة التجديد

والتطوير لكل ما هو شائع على صعيد الفكر والممارسة.. مع ملاحظة أن المتبنّى هنا كان ذا نسب، إذ أن البعض كان يدعو للتجاوز المطلق والبعض الآخر كان يتوقف عند الدعوة إلى خصوص التطوير والتحديث بما يتناسب مع مقتضيات الزمن المعاصر.

وقد كان لكل من هذين المنهجين في العمل الثقافي ما يبرره، فأما المنهج المدوّن ضمن المرحلة الأولى فكانت منطلقاته تتمثل في الضعف الشديد والتراخي الذي وصلت إليه الأمة الإسلامية بعد أن كانت في أبلغ حالات القوة - وفي تحليل أصحاب هذا المنهج أن السبب وراء ذلك هو الابتعاد والتخلّي عمّا دعا إليه الدين من قيم وأفعال، وبالتالي فإن سر قوة المسلمين يكمن في تلك القيم والأفعال -، كما أنها كانت تتمثل عندهم أيضا في تغلغل المفاهيم والقيم الغريبة عن واقع المسلمين في الوسط الثقافي الإسلامي بل وحتى في الحياة الاجتماعية، كالنظريات الفلسفية والمفاهيم الغربية وما إلى ذلك.

وأما منطلقات من يصنفون ضمن المرحلة الثانية فيتمثل أبرزها في أن الإنشداد المبالغ فيه إلى الماضي أدى إلى قطيعة مع الحاضر وتطوراته، وهذا بدوره أدى إلى غربة الإنسان المسلم عن زمنه وكأنه لا يعيش في عصره، هذا بالإضافة إلى ما أدى إليه ذلك الإنشداد من تجمّد في النشاط الحضاري للمجتمع المسلم، بسبب ما تحمله الثقافة القديمة من مفاهيم وأفكار تخديرية تدعو إلى الجمود الاستسلام.. لكل ذلك كان لا بد من الدعوة إلى التجديد والتطوير، بالذات لأن التطورات المعاصرة في مختلف الأصعدة تحمل فوائد كبرى لا يمكن الاستغناء بحال.

هكذا كانت المبررات لكل طرف، وقد اصطبغت الفترة الماضية من العمل الثقافي بسجالات مستمرة بين الطرفين، كل يسعى لإثبات وتغليب منهجه.

ونحن نقول أمام هذا السجال الثقافي المستمر - بعد

التعبير عن حسن الظن تجاه الطرفين، والإقرار بعدم الاستغناء عن إبداعات كل منهما -، أن الطريقة الهجومية التي اتبعها كل طرف في سبيل إثبات منهجه، أدت به للوقوع في خطأين، أولهما تجاهل إبداعات الآخر بل وعدم تفهّم أفكاره وبالتالي فإنه لم يستفد منها ويضمها إلى رصيده الثقافي - وكان من المفترض أن يستفيد كل من الآخر -، وثانيهما الغلو في الذات الذي أدى من جهة إلى القطيعة الثقافية والاجتماعية مع الآخر، ومن جهة أخرى إلى شحن الثقافة الذاتية بالأفكار والمفاهيم غير العلمية التي تحتاج إلى مراجعة وتدقيق.

لكل ذلك فإننا نقول بأننا نحتاج ونحن نسير في غضون المرحلة الثالثة من العمل الثقافي إلى وقفة تأملية متسمة بالنضج والحكمة، لمراجعة كل ما أبعه الطرفان على المستوى الفكري.. فأما الوقفة التي تتعلق بالطرف المدافع عن الأصالة فينبغي أن تركز في المراجعة على ما هو صالح للثبات وما هو قابل للتغير، ليتم التمسك بالثابت ومن ثم تحديث طرق التعامل معه، وأما المتغير فيجب أن يتغير بهدوء علمي ويستبدل بما يصلح لإنسان هذا اليوم.

وأما الوقفة التي تتصل بالداعين إلى التحديث، فيجب أن تركز على كل من المفاهيم والأفكار بل وحتى الاصطلاحات والمفردات التي أقحمت بدعوى التجديد إلى داخل الثقافة الإسلامية، إذ أن الكثير من ذلك ما خضع لدراسة كافية وإنما حشر وبلا علمية في ثقافتنا في زحمة النقض والإبرام..

ولا شك أن هذه المراجعة ينبغي أن ترجع كل فكرة أو مصطلح أو ممارسة إلى العمق الذي تتقوّم به ثقافتنا وهو القرآن والسنة المعصومة، فينظر عند المراجعة إلى ملائمة كل شئ مع هذا العمق ومدى انسجامه معه.. ثم أن الذي ينبغي أن يقوم بهذه المراجعة إنما هو خصوص المختص، فكل مختص في حقل ينبغي أن ينظر في حقله ولا يتعدّاه، وما ذلك إلا من أجل المحافظة على البناء العلمي للفكر

والمعرفة.

كيف نقرأ دور الفقيه

إن اكتشاف دور الفقيه أي تكريس الحالة الدينية والمحافظة عليها في وسط المجتمعات الإسلامية والشيعية على وجه الخصوص، يتطلب نظرة من جانب آخر، وذلك لتجاوز الادعاء والتحرير النرجسي..

والجانب الآخر الذي أقصده هو النظر في ذات الحالة الدينية وفي سيرتها السجالية، وذلك من خلال تشخيص أعمق نقاط الضعف التي تسهم في زعزعة تلك الحالة.. زمن خلال ذلك يمكن اكتشاف دور الفقيه، لأن دوره الحقيقي يتجلى في الاستجابة الفعلية للضغوط المؤرقة للحالة الدينية ومدى قدرته على الحد من خطورتها، كما يمكن اكتشاف دور أي إنسان في المجتمع بنفس الطريقة أيضاً..

فما هي أعق وأبرز نقاط الضغط التي تؤثر في زعزعة الحالة الدينية عند الإنسان والمجتمع؟

هناك عدة مؤثرات اجتماعية وعلمية بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي، أما المؤثرات الداخلية فهي:

1- توقف التنظير الديني.." سبب علمي ":

وذلك إن العلم متحرك وليس أمراً جامداً حتى يمكن الاكتفاء فيه بالإنتاج القديم، بل الجمود يزيده غموضاً ويسهل عملية اختراقه واختراق المجتمع من خلاله.

لهذا حتى يحافظ العلم على حيويته لابد من تطوير وتنظيم مستمر، يأخذ في اعتباره حركة المجتمع وطبيعة الظروف العلمية لتلك الحركة حتى يستطيع تقديم حلول ورؤى معاصرة..

وإذا لم يكن هناك تطوير مستمر للعلم، فأن النتيجة الفعلية تكون تحوّل العلم إلى قوالب جامدة لا أثر اجتماعي لها، وذلك ما يسهل عملية اختراق المجتمع المتدين لأنه آنئذ لن يجد ما يحاكي همومه العملية المعاصرة؛ فيضطر إلى الانتقاء والالتقاط من هذا وذاك مما يسبب في نهاية المطاف زعزعة للقناعات الدينية عند الإنسان والمجتمع.

2- تمييع القيم الدينية.." سبب اجتماعي ":

فحيث أن القيمة الدينية غالباً ما تتعاكس وتتناقض مع المصالح المؤقتة للإنسان -طبعاً هي ليس من شأنها ذلك لكن الإنسان ينظر إليها موازية لمصالحه الشخصية-، فأنه يسعى بين الحين والآخر إلى التحايل عليها.

وإنما أقول التحايل لأن المؤمن ليس من شأنه الرفض المطلق والصراع للقيمة الدينية لأن ذلك يعد خروجاً عن ربقة الدين، وإنما قد يكون من شأنه الالتفاف على القيمة لتجنيب نفسه صعوبتها باستخدام حيل شرعية أو بعض الثغرات العقلية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تمييع القيمة الدينية ورفع حالة الإلزام فيها.

وحتى يحافظ على سلامة القيمة من التمييع، فأنها تحتاج دائماً إلى حارس يقظ قادر على التنبّه لتلك التحايلات، وخبير يسعى دائماً وأبداً للتأكيد على القيمة وعلى أصالتها.

هذه بعض المؤثرات الداخلية، وأما الخارجية، فهي:

1- إثارة الشكوك العقيدية.. " سبب عملي ":

فعلى اعتبار أن الأفكار الدينية والقيم الشرعية تمذهبت

مع مرور الزمن، ولأن بعض المتمذهبين يعتريهم شيء من العصبية لمذهبياتهم، فأنهم غالباً ما ينظرون إلى القيم والممارسات المتبناة من قبل غيرهم نظرة عدائية بل قد تكون كفرية..

فيعمدون على اثر ذلك إلى محاربتها وتوجيه سهام النقد إليها في أدق قضاياها، خاصة الأمور الاختصاصية التي لايملك المجتمع قبالها قدرة على الرد والمواجهة لعدم اختصاصه..

ومثل هذه التشكيكات لو تترك وشأنها فأنها لا محالة تؤثر تاثيراً سلبياً على عقيدة المجتمع، ولهذا فإنها دائماً تحتاج إلى مواجهة علمية عميقة ومستمرة أيضاً لأن التشكيكات لا تختص بمرحلة دون أخرى.

2- الدفع السياسي باتجاه فكر خاص:

وهذا بطبيعته يستلزم مناوأة من جهة أخرى للأفكار المغايرة.. فكل نظام سياسي عادة ما يكون متبنياً لفكر معين، قد يكون تبنيه عقيدياً وقد يكون مصلحياً باعتبار أن ذلك الفكر يخدم مشروعه السياسي..وذلك يدفعه إلى الترويج لفكره المتبنى، وقد يدفعه أيضاً إلى محاربة فكر الغير والتضييق عليه، كما حدث في العصر العباسي الأول في السجال المشهور بين المعتزلة والأشاعرة.

ولا يخفى ما لهذا العامل من أثر على عقيدة المجتمع وتدينه، ولهذا فأن المحافظة على سلامة العقيدة وحسن الحالة الدينية في المجتمع يحتاج إلى رجال متصدين ومبدئيين يقللون من خطورة هذا الأمر.

هذه بعض المؤثرات التي تساهم بشكل جدي في زعزعة الحالة الدينية في المجتمعات، وفي زحمة هذه المؤثرات تألق دور الفقيه قديماً وحديثاً، فهو الرجل الذي تصدى لإحياء العلم وتطويره، وهو الذي جسّد دور الحارس

الأمين على القيم الأصيلة وحارب دون تمييعها، وهو الذي ذب بقلمه ولسانه عن حريم العقيدة وأجاب على التشكيكات المتكاثرة، وهو أيضاً الذي تصدى لقيادة المجتمع أمام الحملات السياسية الطائفية.. وكل ذلك ليس غريباً عن المتتبع لتاريخ الفقه والفقهاء.

بذلك فإننا بعد النظر لهذه المعايير يمكن أن نفهم حقيقة دور الفقيه، الدور الذي يمكن له أن يتمايز فيه مع غيره من سائر القوى الفاعلة في المجتمع.. وتبعاً لذلك تتضح المسؤولية الحقيقية الأولية -لا الثانوية- للفقيه في المجالين الثقافي والاجتماعي.

"عالم الدين بين التخصص والشمولية"

مقولتان طالما نسمعهما في أحاديث وأقاويل المجالس الاجتماعية بل وحتى العلمية، وكل منهما تعبر عن رؤية خاصة للحياة والدين، ترتبطان بالدور الحقيقي لعالم الدين..

الأولى: تقول بأن العالم ينبغي أن يتفرغ للتحصيل والإبداع الفقهي فقط، ولا ينشغل بغير ذلك، فكل ما عدا الفقه وما يتصل به إنما هو من مسؤوليات سائر أبناء المجتمع من المختصين وغيرهم، إضافة إلى أن انشغال العالم بغير الفقه سينعكس سلبا على أدائه الفقهي وسيضعف من إبداعه مع مرور الزمن.

الثانية: تقول بأن العالم لا بد أن ينطلق نحو المجتمع، ويشارك في صناعته والدفاع عن حقوقه وحل مشاكله النفسية والاجتماعية والسياسية، وتربية أبنائه، بالإضافة إلى اهتمامه الفقهي، باعتبار أن العالم إذا لم يتصل بالمجتمع ويتصدى لإدارة شؤونه فإن المجتمع سيكون فريسة للتيارات المنحرفة، التي لن تتوانى لحظة عن أن تقوده إلى الفساد، بل وسوف تتخذه أداة طيعة في سبيل بناء مجدها الذاتي.

ولا شك أن لكل مقولة ما يبررها ويدعمها من المواقف التاريخية المتصلة بالمعصومين (عليهم السلام) وغيرهم، ومن الإسقاطات والتفسيرات المنتزعة من النصوص الشرعية.. والذي يثير في الأمر هنا ما يلحظ في بعض الأحيان من غمز ولمز ضد هذا وذاك، فصاحب كل رؤية يستقل من الآخر ويتهمه باللاوعي لأنه يسير في غير ما يعتقد من رؤية.

ويمكن لنا هنا أن نقول بأن كلا النظرتين صائبتين وخاطئتين في آن واحد، وذلك أن التخصص هو من خير ما يفعله العالم مسيرته، وبالتالي فإنه لا يمكن أن يشكل أحد

الطرفين على الآخر أبدا، فالعالم يمكن له أن يختار جانبا من العلم أو الحياة يتناسب مع ميوله وطاقاته الذاتية ويلقي بكل ثقله عليه، فيختار هذا الفقه ويعتبره مجال تخصصه ويسعى للإبداع فيه، ولا يمكن لأحد أن يشكل عليه بسبب اختياره، وكذلك الآخر الذي يختار العمل الاجتماعي بعد أن يحصل شيئا من الفقه، ويتمحض فيه ويسعى للإبداع فيه قدر الإمكان، وهذا أيضا لا يمكن لأحد أن يشكل عليه، باعتبار أنه اختار ما يتناسب مع ميوله وقدراته الذاتية والظروف التي عاشها.

لهذا نقول بأن الكليني صاحب الكافي - مثلا - لو لم يكن له إنجاز إلا هذا الكتاب، لكان في ذلك خير وكفاية، ولم يتوجه إليه إشكال عدم التصدي الاجتماعي، وكذلك السيد موسى الصدر لو لم يكن من إنجازه إلا ما صنعه في لبنان من عمل اجتماعي وسياسي، لكان في ذلك كفاية ولم يتوجه إليه إشكال عدم التمحض الفقهي.

وخلاصة ما يقال هنا أن كلا الرؤيتين صحيحتان إذا كانتا تعنيان ضرورة التخصص للتمكن من الإبداع والتطوير، وبالتالي فإن الفقه يحتاج فعلا لمن يتخصص فيه ويسعى لتطويره والمحافظة عليه وعلى عمقه وسلامته.. كما أن المجتمع أيضا يحتاج إلى من يتخصص في حل مشاكله وتطوير مسيرته والدفاع عنه.. ولذلك لا مناص لكل طرف إلا أن يحترم الطرف الآخر ويثني على تخصصه، لا أن يقوم بالاعابة عليه والتهريج ضده.

نعم لو أمكن لأحد أن يكون شموليا فيجمع بين كل ذلك بحيث لا يخل بأي من التخصصين لكان أرقى وأفضل لا محالة، كما هو شأن العديد من علمائنا العظام في التاريخ.

متى تكون القراءة من مقومات النهضة الثقافية؟

هل المطالعات الثقافية -القراءة- تعتبر المؤشر الأبرز لنمو الحالة المعرفية في المجتمعات؟ وبالتالي فإن انعدام تلكم المطالعات يصبح معوّقاً من معوّقات النهضة الثقافية؟

كل مجتمع تبعاً لبيئته الاجتماعية وموروثاته التاريخية، لديه أدوات معرفية خاصة يستمد منها ثقافته، فكما يوجد المجتمع الذي يقتصر على الكتاب والصحيفة، فإنه يوجد أيضاً من يتغافل عن الكتاب ويعتمد الكومبيوتر وسيلة معرفية، وكذلك المجتمع الذي أصبح المنبر والمسجد فيه من أبلغ الأدوات المعرفية المؤثرة.. وما إلى ذلك. لهذا فإن سياسة جمع الإحصاءات والمقارنة على أساسها بين مجتمع وأخر أسلوب غير دقيق، كالمقارنة التي يعتمد الكثير إيرادها بين المجتمعات الغربية والعربية، حيث أن الأولى تقرأ بنسبة 50 - 70% والثانية بنسبة 2%، لأنها لم تنظر إلى الخصوصيات المعرفية للأخرى أو لبعضها، بحيث لو عُكست المقارنة لربما اتضح أن الثانية أفضل. نحن من تلك المجتمعات التي بزغ فيها نجم المنبر والمسجد، حتى أصبح من أكثر الأدوات الثقافية فاعلية، لاستناده إلى قدسية المكان والزمان، لدرجة ساهم في إشاعة بل تركيز الثقافة الفقهية والتاريخية والنصية -ثقافة القرآن والحديث- لهذا فإن المنبر يُعد منافساً أساسياً للكتاب، وإن لم يكن الأخير ديفاً له. من هذا المنطلق فإننا إذا أردنا أن نحلل دور الكتاب والقراءة في سياق النهضة -لا مجرداً عنها-، فإننا ينبغي أن نحدد قبل كل

شيء موقع القراءة في ذلك السياق، لا بما هي عمل مجرد يُرجى مه فائدة معرفية، وفرق شاسع بين الموردين.. وعلى المورد الأول فإن القراءة تجد لها مزاحماً أساسياً -وليس فرعياً- يؤدي مؤدّاها، وعليه فإن دراستنا لها على اعتبار أنها أداة من بين أدوات لها فاعلية تذكر، لا لأنها الأداة المتفرّدة الواقعة في طريق البعث الثقافي -مع ملاحظة القيد والخصوصية السابقين- لذا فإنه لو عُمم المنطلق واستوعب كافة الأدوات المعرفية، لكان أشمل وأدق في تشخيص الخلل المعرفي، لكن لا مناص من الجري وراء التخصيص المقترح، والذي بإمكاننا أن نشخص مثبطاته في أمور عدة.. منها.. دور الخطاب العام في الإمداد الثقافي. فبالإضافة إلى أنه أقلّ مؤونة، هناك من أبناء المجتمع من يعتبره زاداً ثقافياً يُستغنى به عن غيره، أي أنه يجد في المادة المنبرية وغيرها التي يتضمنها الخطاب الثقافي العام غذاءً ثقافياً كافياً يسد به حاجته الضرورية يدفعه للتعاطي مع الكتاب، ولصرف قسط كبير من فرصه الزمنية لقراءة دراسة علمية، فهو إن أراد التاريخ تسنى له، أو الفقه فهو كذلك، أو مسائل العقيدة وغيرها فهي مادة ذلك الخطاب، فلماذا إذاً إرهاق الذات في البحث والاستقصاء، خاصة أن يسمع ذلك ممن يثق به ويطمئن إليه، وهذا ما قد يفقده في الكتاب في بعض الأحيان.

- ومنها.. تدني الطموح العلمي.. إذ إننا لو قمنا بمسح اجتماعي شامل لمعرفة مستويات الطموح ومفرداته في محيطاتنا الاجتماعية، فيا ترى إلى ماذا سنتوصل..؟ لاشك في أننا لن نجد الغالبية تطمح لتسلق مناصب قيادية كبرى، أو للمساهمة الجادة في صناعة الحياة وما أشبه ذلك مما يستلزم بطبيعته اهتماماً علمياً كافياً، ويشكل دافعاً للإنسان كي يقرأ ويطلع ويقتني الكتب.. بالطبع لن نتوصل إلى هذه النتيجة، وإنما غاية ما نتوصل إليه هو الاقتناع بالدور المحدود في الحياة والذي لا يعدو الدور الوظيفي والمعيشي. إن الهم الحياتي الأهم عند الغالبية الساحقة من أبناء مجتمعنا إنما هو إعداد وتهيئة حياة كريمة لأنفسهم ولعوائلهم بالقدر الذي لا

يفرض عليهم الاحتياج إلى الغير، أو أن يكونوا دونهم في المستوى، وهذا لا يتطلب منهم سوى الاسترزاق.. ولهذا فإن مقياس النجاح والفشل عندهم لا يتعدى هذه الأمور.. فالناجح هو الذي يملك داراً طيبة تلمّه وعائلته، ووسيلة جيدة للتنقل، ورصيداً يستر به حاجته اليومية من الأكل والشرب والأسفار، أما من لم تحالفه الحياة لتوفير ذلك فإنه لن يصنف إلا مع الفاشلين. فإذا كان هذا هو الطموح الاجتماعي الغالب، فما هو وجه الحاجة إلى الكتاب.. إنما يُحتاج إليه إذا كان واقعاً في طريق تحقيق هدف ما، مثل ذلك الهدف لا يمكن أن يقع الكتاب في طريق تحقيقه، إذ ليست هناك ثمة حاجة علمية وإنما كلها حاجات روتينية متعارفة. إنما يكون الكتاب ضرورة حياتية، إذا كانت هناك طموحات رفيعة لابد من الاستعانة بالعلم والمعرفة فيهان أما إذا انعدمت فإن الحاجة إلى الكتاب ستنعدم أيضاً.. نعم يمكن أن يكون أداة للتسلية ولسد الفراغ في بعض الحالات الشاذة.

- منها.. غياب المحفّز. فإنما يضطر الإنسان للمطالعة ويتشجع إليها، إذا كان أغلب من حوله من أصحاب الهم الثقافي، لأنه حينئذٍ سيحاول أن يتميز بينهم، أو لا أقل يحافظ على درجة من التساوي معهم ولن يجد وسيلة لذلك سوى الكتاب.. أما إذا كان أغلب المرافقين له والذين يتعامل معهم في مختلف مرافق المجتمع، من البيت إلى المدرسة والعمل والمحافل العامة، إذا كان أغلب هؤلاء من غير القرّاء -ما عدا القلّة القليلة-، فإنه تبعاً لذلك لن يجد نفسه مضطراً للقراءة وهذا هو حالنا تماماً، فالأجواء العامة ليست مشجعة على القراءة، لأنها إما مكتفية بالخطاب العام، أو منشغلة بهموم المعاش ومكتفية بنتائجها.. وبالتالي فإنها أجواء غير قارئة، فلا يمكن أن تكون محفزاً على القراءة.

فهذه المسائل الثلاث من أبرز المثبطات التي تحجب الإنسان عن الكتاب، لكننا إذا أردنا أن نتجاوزها، ونسعى لإيجاد صداقة طيبة بين الإنسان والكتاب، فعلينا أن نضع عدة من المقدمات الفنية والاجتماعية في اعتبارنا.

1- أن نكتب للمجتمع لا للذات. في بعض الأحيان يخون القلم كاتبه، فيقوده للكتابة لنفسه لا للمجتمع، وذلك حين يدفعه لإسقاط همومه الثقافية والنفسية على المجتمع، متناسياً القضايا العالقة والحقيقية لمجتمعه.. وذلك من الطبيعي أن يكون للمثقف هموم ومشاكل تواكب مسيرته الثقافية، إلا أنها في بعض الأحيان تسيطر عليه فينظر للحياة من خلالها، فلا يكتب إلا فيها ولا ينظر للأمور إلا من خلالها، في حين أنها قد تكون بعيدة عن هموم الناس ومشاكلهم.. وحيث لا رابط بين الناس وبينها، فإن الاندفاع نحوها سيقل لا محالة. بينما لو كان ما يكتب معبراً عن مشاكل المجتمع الحقيقية، وناظراً إلى طبيعة اهتماماتهم، فإن التفاعل معها سيزداد.. وملاحظة سريعة لحركة الكتاب في مجتمعاتنا تثبت ذلك، فكلما كان الكتاب أقرب إلى هموم الناس وقضاياهم كلما كانت نسبة توزيعه أكبر، بل إن الشراء لا يقتصر على محترفي القراءة أو الراغبين إليها، وإنما حث غيرهم ممن لا عهد لهم بكتاب يسعون لاقتنائه وتصفحه إن أمكن، وذلك لاشك أفضل من تجاهله.

2- اعتماد الخفّة الكمية والنوعية. ففي هذه المرحلة الزمنية حيث مازال المجتمع بعيداً عن الهم الثقافي، لا يمكننا أن نطلب من المجتمع أن يقرأ بصورة مركزة، فهذا هدف أسطوري، لأن قراءة كهذه -سواء عندنا أو عند غيرنا من المجتمعات- تقتصر على طبقة معينة وعادة ما تكون قليلة، لكننا إذا أردنا أن يشاركنا المجتمع، فلنكتب ما يمكن أن يقرؤه من الكتابات الخفيفة التي يمكن أن تستهويه أو تتناسب مع فرصه الزمنية. وذلك بأن يكون مثيراً في موضوعاته من جهة تركيزه على القضايا الملحة سواء الاجتماعية أو التاريخية أو الثقافية، وأن يكون خفيفاً في الوزن، وسهل العبارة.. وذلك كله كيلا يجد القارئ صعوبة في مطالعته لا عقلية ولا زمنية.

وأعتقد أن أغلب الكتب التي قرئت في مجتمعاتنا، وأثرت في أكبر نسبة منهم، هي التي وضعت في اعتبارها

هذه الملاحظات الفنية، أما غيرها فقد بقي حبيس الرفوف.

3- نزول المثقف إلى الساحة الاجتماعية. هذه مسألة قد يتصور البعض أنها ليست ذات أهمية في هذا المقام، لكنها في حقيقة الأمر من أفضل الأدوات المنشطة للقراءة، وهي نزول أصحاب الهم الثقافي في المجتمع، وتعمدّهم التحدث عن القراءة والكتاب، ومحاولة نقل الأفكار والمعلومات الجاذبة مع نسبتها إلى مصادرها.. فإن ذلك يمكن أن يبعث هماً لدى البعض فيتشجع للقراءة، كما يحدث تماماً للخطيب حين ينوّه إلى أسماء الكتب التي يتحدث عنها أو ينقل منها، ما يثير فضول المستمعين فيندفع بعضهم للسؤال عنها وقراءتها.

ثم أن وجود المثقف في الساحة الاجتماعية يمكن أن يحوله إلى قدوة يراقبها الناس باحترام ويسعوا إلى تقليدها، خاصة أن قربه سوف ينضج أفكاره الاجتماعية ويبعده عن النظرية المجردة التي ينتقده الكثير عليها بدعوى أنها خلاف الواقع.. فإذا طبّع المثقف علاقته مع مجتمعه فسوف يُتخذ مثالاً: أما إذا استمر في الهروب عن الساحة الاجتماعية لمبررات لا يعلم مصداقيتها، فإنه في بادئ الأمر سينعكس عليه نفسه حيث سينظر إليه على أنه إنسان معقد ومبتلى بالكبر، وفي النهاية فإن سلوكيات المثقف ستصبح معرضاً للتقزز والسخرية ومن أبرزها القراءة.

فهذه المقدمات الثلاث إذا ما روعيت، فإنها لاشك ستؤثر إيجابياً على الحالة الثقافية في مجتمعاتنا، وبالذات ما يتصل منها بإشكالية تجاهل الكتاب.

وفي خاتمة هذا المطاف يتوجب علينا التنويه إلى أن القراءة الصحيحة هي التي تؤدي بصاحبها إلى بلوغ مستوى النضج الثقافي، لا مجرد التراكم المعلوماتي، وذلك لا يتسنى للقارئ إلا إذا أضاف لقراءته قسطاً من التجارب الثقافية والاجتماعية، وتتلمذ على أيدي المتخصصين بالذات في العلوم الشرعية.

"ما ينبغي أن نقرأ وما لا ينبغي"

ينتشر في الساحة الثقافية ما لا يعد ولا يحصى من المؤلفات والإصدارات التي تتعرض بالنقاش والتقرير لمختلف المسائل ذات البعد الثقافي أو الاجتماعي، لكن ليس كل ما ينشر يستحق أن يوضع على رأس قائمة ما ينبغي أن يقرأه المتتبع ويهتم به، وذلك لأمور عديدة:

إن الكثير مما ينتشر في الساحة الثقافية، ويحظى بسمعة واسعة عند القراء ودور النشر، لا يحتوي على مادة علمية كافية، وإنما سمعته جاءت بفعل الدعاية والإعلام الموجه.. فكثير من الكتابات التي تعج بها الساحة وتمتلي بصخبها وتزدحم بسببها الحواشي والتعليقات، حظيت بدعاية معينة أو ترويج جهوي، فحصلت على سمعة لا تقاوم، مع العلم بأنها لا تحتوي على مادة علمية ذات قيمة فعلية، في حين تختفي في زوايا المكتبات ودور النشر العديد من الكتابات المهمة جدا المليئة بالروح العلمية، وما السبب في ضمورها وعدم بروزها أمام القاريء إلا انعدام الدعاية.

إن العديد من الإصدارات التي قد تسبقها دعايتها حتى، تقف وراءها سياسات خاصة ويراد منها عمدا فرض منهج من التفكير في الساحة، وفرض قضايا من نوع خاص لإلهاء الساحة بها، وتهميش القضايا المهمة والمناهج الفاعلة.. لهذا نجد في كثير من الأحيان ضمورا لكتابات ذات قيمة علمية راقية، في حين تتألق كتابات أكثر ما يقال عنها أنها سطحية

من الوجهة العلمية.

بناء على ذلك فإننا ينبغي أن ننتقي ما نضعه على قائمة أولوياتنا مما يصدر في الساحة من كتابات، وأظن بأن أهم ما ينبغي أن نضعه في اعتبارنا عند انتخاب ما ينبغي أن نقرأ أمران:

ما يتركز البحث فيه على عرض الثوابت العلمية والتأسيس لها، لا ما يكتفى فيه بالإثارات وظلال الثوابت.. وهنا لا مانع من قراءة غير ذلك، لكن التركيز ينبغي أن ينصب على الثوابت والمباني الأساسية للعلم، لأن حقيقة العلم تتلخص في الثوابت والمباني، ولأن من يتمكن من المباني يستطيع أن يفرع عليها الكثير من الأفكار المتسقة معها، ولأن المباني تجعل حركة العقل ونوعية استنتاجاته متوافقة وسائرة في خط واحد، أما من لا يملك الثوابت فإن أفكاره كثيرا ما تكون مضطربة ومتناقضة، ولأن المباني والثوابت مستمرة، بينما غيرها مؤقت.

ما يكتبه أهل الاختصاص، لأن المختص أقدر على فهم ألغاز علمه وتشعباته، ومطلع على بواطنه التي تشكل محتواه، أما غيره فعادة ما ينظر إلى العلم من خارجه، ومن يقتصر اطلاعه على المظهر الخارجي للعلم، قد يستنكر كثيرا منه بحكم أنه لا يقيسه إلى بواطنه، أما العالم ببواطن العلم وحقيقته فإنه دائما يجد المظهر الخارجي منسجما مع الباطن، ولهذا فإنه لا يجد أي غضاضة من التمسك بذلك الظاهر.. وفي الحقيقة إن مذبح العلم يكون في المنطقة التي يتدخل فيها غير أهل اختصاصه، ولهذا ينبغي أن نصب جهودنا في مطالعة ما يكتبه أهل الاختصاص.

" هل يصح للداعية بث شكوكه أمام الملأ.. ؟. "

السؤال: قد يصل الباحث أو الداعية - الثقافي أو الاجتماعي - في أثناء مراجعته لبعض الأفكار أو الممارسات - التي لها علاقة من جهة أو أخرى بالدين والحياة التكليفية للمؤمن -، إلى منطقة حرجة لا يستطيع الخروج منها برأي صريح، أي أنه يبقى في منطقة الشك ولا يمكنه الانتقال منها إلى رحاب العلم ولا حتى الظن.. فحينئذ هل يحق له أن يذيع تلك الاستنتاجات أمام الرأي العام، أم لا يحق له ذلك.. ؟.

الجواب: في البدء يجب تسجيل ملاحظتين مهمتين، وذلك لتشخيص الشاهد من هذا التساؤل، ولدفع الالتباس الذي قد يطرأ جراء الخلط بين أقسامه وتفريعاته " التساؤل ":

الأولى: إن الإذاعة المقصودة في السؤال، إنما هي المتصلة بالرأي العام أي المجتمع العريض، وليست المقتصرة على المحافل العلمية الخاصة، والأشخاص من ذوي المؤهلات العلمية العالية..فلو أن باحثا أحرز الشك في قضية علمية، ثم طرح نتائجه الشكية أمام جمع من أهل الرأي والدراية، أو في مجمع علمي معد للمدارسة والبحث، فإنه لا يعد مخطئا بل محرزا لمحض الحق، لأن الطريقة العلمية الصحيحة التي تدفع صاحبها لمشاورة العقلاء من أمثاله.

الثانية: إن المقصود من المذاع إنما هو خصوص الشك، وأما لو أحرز الباحث علما وجدانيا - وهو اليقين - أو تعبديا

- وهو الظن المعتبر -، فإن من حقه الإذاعة حتى لو اختلفت مبانيه مع مسلمات المجتمع.. كما فعل نبي الله إبراهيم " ع "، فهو كان على علم تام بصحة عقيدته وخطأ معتقدات قومه، لهذا أخذ يشككهم في معتقداتهم، حيث قال كما في منطوق الآية المباركة:

(فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي ....، فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر .....).

إذن الذي يتعلق بالسؤال إنما هو الشك وليس العلم أو الظن المعتبر، والإذاعة المقصودة إنما هي التي تتصل مباشرة بالمجتمع العام، وليس المتعلقة بالخاصة من أهل العلم.

إن هذه الإذاعة يمكن القول بأنها محظورة من الجهة الشرعية والعقلية، لأن مؤداها النهائي زعزعة عقائد المجتمع بلا أي ثمرة علمية أو عملية.. وذلك أنه إذا كان المقصود من الإذاعة العامة ممارسة عملية التفاكر مع المجتمع، فإن المجتمع العام ليس من شأنه البحث والتفكير، وإنما هو على الغالب تابع لا أكثر ومنشغل بهمومه الذاتية - والتي غالبا ما تكون معيشية - ولا يمكن أن يشارك الباحث في تفكيره العلمي، فهو إما أن يؤمن أو يكفر أو يضطرب نتيجة لما يسمع، أما أن يسعى هو للبحث أو لمشاركة الباحث فهذا ليس مألوفا لديه..

لهذا فإن غاية ما يمكن أن يحققه المذيع لشكوكه، هو زعزعة عقائد المجتمع لا أكثر، من غير أن يستقر معهم على أساس علمي ثابت، إذ في مفروض السؤال أن المذيع لم يحرز علما مستقرا، وإنما غاية ما حققه شكا غير مستقر.

ثم يمكن استكشاف النهي عن ذلك من آيات قرآنية عديدة، من قبيل قوله تعالى:

(قال قائل منهم إني كان لي قرين، يقول أئنك لمن المصدقين، أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمدينون).

ويظهر هنا أن المشار إليه كان يمارس عملية التشكيك في المعتقدات أمام الرأي العام.. ثم تسترسل الآية لتبين مآل هذا المشكك:

(قال هل أنتم مطلعون)

أي أن المؤمن في الجنة يخاطب أصحابه: هل تريدون معرفة نتيجته النهائية التي ترتبت على تشكيكاته:

(فاطلع فرآه في سواء الجحيم، قال تالله إن كدت لتردين).

فالنتيجة النهائية لمثل هذا الإنسان، تبين حكم عمله.

بناء على ذلك فإن إذاعة الشك أمام الرأي العام، يصعب الترضي عنه والقبول به.

"بين موقفين: الردع والاستجابة..

التساؤلات الحرجة ودورها في إثراء البحث العلمي"

نرى ونسمع بين الحين والآخر أفكارا ونظريات علمية تنتشر في الوسط العلمي والثقافي، وبالطبع ليست هي على مستوى واحد في الإثارة، ما يجعل الموقف قبالها متعدد، فأما ما يسير في خط واحد مع المألوف ويتحدث بلغته، فمسكوت عنه، وأما ما يصطدم مع المألوف فالساحة العلمية أمامه تنقسم إلى:

1. من يستهين به كنتاج علمي ويغض الطرف عنه باعتباره كلاما هامشيا لا يرقى لمستوى البحث العلمي.

2. من يشكك في نوايا القائلين به ويرمي النظرية والمنظر بمختلف التهم.

ومع أن كلا الموقفين قد يكونا عمليين في بعض الأحيان، إذ أن بعض ما يخرج على السطح العلمي والثقافي لا يعدو كونه هامشيا لا يحفر في العمق ولا يتوقف عندما يستحق التوقف عنده من إشكالات وقضايا، إما بسبب عدم التخصص أو بسبب التسرع والعفوية أو لضحالة المستوى المعرفي للمنظر، ما يجعل هذا الإنتاج موضوعا للاستهانة العلمية بالذات في الدوائر التخصصية.. كما أن بعضا مما ينتشر في الوسط العلمي تغذيه بعض الأطراف المشبوهة مما يجعل النظرية وصاحبها في موضع التهمة.

ولكن ليس كل ما يطرح في الساحة العلمية هو من هذا القبيل، فالكثير من النظريات والأطروحات العلمية جاءت حصيلة دراسة مستفيضة وتأمل بريء لا يرمي إلا لخدمة الحركة العلمية.. ومثل هذه النظريات لا ينبغي لنا أن نواجهها باستخفاف أو تشكيك، بل نستقبلها بروح علمية عالية مفادها:

1. احترامها وتقدير جهود أصحابها، وذلك بالإصغاء إليها والتأمل في أبعادها العلمية.

2. الاستفادة منها في إثراء البحث العلمي، لأنها تشكل تساؤلات حرجة تستفز المختص، ولا بد له أن يستجيب لها بنحو علمي، فإنها إن لم تضف لبحثه شيئا جديدا فلا أقل ستمتن من عمقه البحثي عندما يعالجها بشكل علمي وإن أقصاها بكاملها في نهاية المطاف.

وهنا ينبغي القول بأن التخوف على الهوية الذي طالما يرفعه البعض شعارا أمام كل جديد لا يتجانس مع المألوف أمر خاطئ، وذلك أن ثقافتنا الدينية وبحثنا العلمي الأكاديمي فيه من العمق والمتانة ما يجعله قادرا على المحافظة على ذاته بلا عناية ولا تشجم، ولهذا فإننا ينبغي أن نستقبل الأفكار الجديدة بشجاعة، بل ينبغي لنا أن نبحث عنها ونباغتها لنستفز قدراتنا الأكاديمية ونزيد بحوثنا العلمية والثقافية عمقا وسعة.

"التحليل الرشيد في ظل الصخب والإثارة"

قال الله العظيم في محكم كتابه الكريم، بسم الله الرحمن الرحيم:

(فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى وليبلي المؤمنين منه بلاء حسنا إن الله سميع عليم). صدق الله العظيم

غالبا عندما يريد الإنسان أن يحلل موقفا أو حدثا أو حالة من الحالات التي تحدث أمامه، فإنه يتوسل باستقدام مجموعة من المعطيات المحسوسة والتي يمكن أن تلمس ماديا، ويبني عليها عدة من النتائج.

ففي الصراع بين أمتين أو دولتين مثلا، إذا أراد أن يحلل المراقب والمهتم طبيعة الصراع ويستشرف مستقبله، فإنه ينظر إلى العوامل المادية المحيطة به والتي يتحسسها بصورة واضحة، كالقوة العسكرية والاقتصادية والبشرية وما أشبه، لينتهي إلى القول بأقوائية أمة على أخرى، بل قد يجزم بتغلبها عليها.

والمشكلة في ذلك أن مثل هذه الاستنتاجات كثيرا ما تكون خاطئة وغير واقعية، لأنها تغفل عاملا من أهم العوامل المؤثرة في مسيرة الإنسان، وهو العامل الروحي والمعنوي الذي طالما أكد على أهميته ومركزيته القرآن الكريم، ولم يكتف بذلك وإنما قدم أيضا عدة من التجارب الواقعية التي

حصلت في التاريخ القديم زيادة في التأكيد.

ففي سورة الأنفال التي تناقش تداعيات الانتصار المظفر للمسلمين في غزوة بدر الكبرى، يقول الباري جل وعلا (فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى).. فمع أن المؤمنين فعلا هم الذين قاتلوا بسيوفهم ورماحهم، حتى أن الإمام علي (عليه السلام) قتل بسيفه خمسة وثلاثين رجلا كما يؤكد على ذلك الشيخ المفيد، ولكن مع ذلك يخاطبهم الباري جل وعلا مؤكدا لهم بأن سبب الانتصار الحقيقي ما هو وراء ذلك وهو العامل المعنوي الذي عادة ما لا يلتفت إليه الإنسان في زحمة إحصائه للمعطيات الواقعية.

ولهذا يقول الباري جل وعلا مقررا لهذه النتيجة ومؤكدا عليها (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة)..

فمع أن العوامل المادية المحسوسة والتي عادة ما ينظر إليها الإنسان ويتأثر بها، كانت في صالح المشركين إلا أن الانتصار كان حليفا للمسلمين، وذلك بسبب ما يتمتعون به من عوامل روحية ومعنوية، ما جعل كفة الغيب في صالحهم.. فالله سبحانه وتعالى نصرهم مع أنهم كانوا أذلة وضعافا.

وهكذا في الصراع الذي دار بين العمالقة بقيادة جالوت - الذين احتلوا ما بين الأردن وفلسطين في العهد المبكر لنبي الله داود (عليه السلام) - وبين المؤمنين بقيادة الملك طالوت، فقد كان قوام الجيش الذي كان يقوده طالوت بعدد المقاتلين في غزوة بدر، عدة من المئات فقط، بينما كان جيش العمالقة هائلا من ناحية العدد وقويا من ناحية القدرات العسكرية، ولكن مع ذلك كانت الغلبة في نهاية الأمر للمؤمنين القلة، حيث نصرهم الله سبحانه وتعالى نصرا عظيما، وفي خصوص هذه الواقعة قال الباري جل وعلا (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين).

فهذه الآيات تؤكد هذه الحقيقة وهي أن الإنسان إذا رام أن يقدم تحليلا لحدث، بالذات إذا كان الحدث عبارة عن صراع بين حق وباطل، فعليه أن لا يغفل الجنبة المعنوية ويقتصر على العوامل المادية، وإنما يعطي للروح وبالتالي للقوة الغيبية أولوية كبرى.

ولعل ممن تنبه لهذه الحقيقة من المفكرين السياسيين المعاصرين، اسماعيل صبري مقلد استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، فقد قال في كتابه " العلاقات السياسية الدولية " بأن للقوة القومية عدة مقومات، وأنهاها إلي ستة تقريبا من بينها القوة العسكرية والاقتصادية والبشرية والارض وما أشبه، ولا شك أن الدولة التي تتوفر فيها هذه المقومات تتفوق عليى غيرها، ولكنه في النهاية نبه إلى عامل آخر وهو العامل الروحي والمعنوي، وقال بأن هذا العامل يمكن أن يذيب كل العوامل المادية الأخرى ويتفوق عليها، فقد تكون أمة تنعدم فيها كل تلك العوامل المادية ولكنها تتمتع بقوة روحية، وبسببها تتفوق على غيرها من الأمم التي تجتمع فيها سائر العوامل المادية.

وقد رأينا ذلك بالوجدان في زماننا المعاصر في افغانستان حيث تغلب المعدمون البسطاء على عملاقين عسكريين، أولهما البريطانيون ثم الروس الذين حاولوا ولسنين أن يحتلوا الأراضي الأفغانية، لكنهم باءوا في نهاية الأمر بالفشل وعادوا صاغرين.. وهكذا في إيران التي ازدلف العالم عليها لمدة استمرت ثمان سنين، ولكن في النهاية أخذ هذا العالم نفسه يتوسل إليها بمختلف السبل كي تقبل بوقف اطلاق النار.. وليس ببعيد عنا ما حدث في لبنان حدث لقن جمع من الشباب المؤمن الذين لا يملكون سوى أرواحهم، اسرائيل درسا لن تنساه عبر تاريخها مع أنها تعوم على بحر من القدرات العسكرية المتطورة.

لهذا علينا أن نتنبه اليوم إذا أردنا أن نقدم تحليلا لأي صراع يحدث بين طرفين أحدهما مسلم والآخر كافر، وذلك

بأن لا ننظر إلى مجرد ما يلوح أمامنا من قدرات مادية زائفة، وإنما نرمي ببصرنا باتجاه العوامل الأخرى الأكثر أهمية وعلى رأسها العامل الروحي والمعنوي.

الهموم الثقافية للساحة العريضة

أظن بأن التأكيد الشديد من قبل دعاة الثقافة والفكر في خطاباتهم العامة - في هذه المرحلة الثقافية - على البعث الثقافي، يتكشّف عن نسيان كبير لهموم الساحة الاجتماعية العريضة، وبالتالي فإنه يكون نوعاً من إسقاط هموم النخب على الشارع الاجتماعي العام، وهو من أشد المحظورات الثقافية التي كثيراً ما يتناساها الداعية في زحمة عمله الثقافي.

وأعني بالبعث الثقافي هنا ليس الاهتمام بالتوعية والتنضيج العلمي، وإنما ما يتلخّص في المناداة ببعض الشعارات كتجديد الفكر الإسلامي وتنشيط الحرية الفكرية وإصلاح المفاهيم وحق المرأة في الحكم ... وما إلى ذلك.. فمثل هذه الشعارات لا تعد هموماً للشارع العام، وإنما هي هموم وتطلعات تختص بشريحة محدودة جداً في المجتمع، خاصة إذا نظرنا إليها ضمن البعد الشبابي.

ولو أردنا أن نسجل إحصاءً لهذه الشريحة فسنجد أنها لا تتجاوز 5% من كل الطاقة الشبابية التي تملأ جنبات هذا المجتمع، بينما الباقي من هذه النسبة وهم في الحقيقة المجتمع العريض - بل المجتمع الحقيقي - فإنهم يبلغوا بلا أي مبالغة 95%، وهؤلاء لهم تطلعات وهموم مغايرة تماماً، ولهم مشاكل ثقافية واجتماعية تختلف عن مشاكل النخب، على رأسها التسيب الديني من استهتار بالواجبات وتساهل

بالمحرمات، والفراغ القاتل، والانجراف وراء المادة، والتقليد السطحي للغرب، واللاهدفية، والقلق من المستقبل ... الخ.

والأجدى بالدعاة أن يصبّوا جام اهتمامهم على مناقشة هموم الساحة العريضة المهملة، وإنما أقول " مهملة " لأن الكثير من المهتمين بشؤون الدعوة جماعة وأفراداً توجّهوا للنخب في مشروعهم الاجتماعي، وانشغلوا بمجادلاتهم الفكرية الخاصة في مشروعهم الثقافي، من دون أن يولوا اهتماماً كافياً بالمشاكل الثقافية والاجتماعية محل البلوى التي يمتلئ بها المجتمع العريض.. ولا يفهم من هذا الكلام أنني أرفض أو أتحفظ على مشروع البعث الثقافي بما هو، إنما أعتبره مشروعاً تسبقه مقدمات أكثر أهمية منه، خاصة إذا كان حديثنا في دائرة الخطاب العام، أما لو كان الأمر متعلّقاً بالخطاب الخاص، فلا يمكن التحفّظ إلا من نواحي ضيقة، لأن الدوائر الخاصة يمكن أن تكون مجالاً لمداولة سائر العناوين الجدلية، ولكن إذا تعلّق الأمر بالخطاب العام حيث المجتمع العريض فإن الأمر يختلف، لأن من أبرز مهمات هذا المجتمع - الشبابي على وجه الخصوص الذي هو محل الكلام - أمرين:

1- المحافظة على دينه.

2- تقويم مسيرته الاجتماعية.

وإنما تكون هذه المقدمات أكثر أهمية، ليس فقط لغربة المجتمع العريض عن القضايا الجدالية الخاصة وغربتها عنه وبالتالي فإنها لا تمت له بأي صلة ولا تعد من مشاكله الخاصة، ليس لذلك فقط، ولكن لأن الشاب إذا كان مضطرباً دينياً واجتماعياً فإنه يشكل خطراً على نفسه وعلى المجتمع لا يمكن التغافل عنه بحال، والغفلة عن ذلك لا تؤدي إلا إلى مضاعفة ذلك الخطر ووصوله إلى حد يصعب القضاء عليه.

وقد سبق لإحدى الدول المعاصرة أن ركزت في عملها

الاجتماعي والثقافي على ضخ الساحة بالشعارات التي تعبر عن المشاريع الكبرى لها، في حين لم تعط أهمية لإنشاء المؤسسات التي تهتم باحتواء الجيل الشاب ومناقشة قضاياه البسيطة، معتقدة بأن تلك الشعارات كفيلة بالمحافظة على دين الشاب ومسيرته الاجتماعية، لكن المعنيين في تلك الدولة فتحوا أعينهم بعد حين على خطر كبير اجتاح جيل الشباب، وهو التهاوي على المخدرات والانشغال بالمعاكسة في الطرقات.. فأرادوا مواجهتها بشدة عبر الحملات العسكرية ولجان الدعوة والإرشاد، فلم يفلحوا.. لذلك وفي نهاية المطاف وضعوا أيديهم على الخلل الحقيقي، فقرروا أن يلجوا عالم الشباب ويعيشوا مشاكله الحقيقية، ووجدوا عندئذ أن البرنامج الذي يمكن أن يكون له أبلغ الأثر في الحد من زحف الشباب نحو الهاوية هو تشجيع البرامج الرياضية، لأن إلتهاءهم بالرياضة وإن أدى إلى إضاعة الزمن لكنه أهون من الضياع الديني والاجتماعي المطلق.. وفعلاً أحدث هذا البرنامج أثراً مع مرور الزمن.

لذلك أقول أن الساحة العريضة تحتاج إلى من يلتفت إلى همومها، لا من يلقي عليها همومه، خاصة أن همومها هي هموم الساحة الحقيقية، بل هي الهموم الأوسع.

"الاستجابة العلمية لإثارات الشارع العام"

لتراكم عدة من الأسباب والعوامل العلمية، تظهر على السطح العديد من التساؤلات والتوقفات.. فبسبب العمق- والذي قد يظهر لغير صاحب الفن على أنه سطحية وضعف- في بعض جوانب الثقافة الدينية، ولاعتماد الكثير من جوانب هذه الثقافة بالذات في بعدها الفقهي على الغيبيات، والتي قد تظهر في بعض الأحيان على أنها غير منسجمة مع ظاهر العقل عند البعض، وهو ما يصطلح على بعض نتائجه بأنه قضية تعبدية، بمعنى أن الشارع قال لنا تعبدوا بهذه الطريقة مع أنها قد لا توافق عقولكم- ولكنها لا شك متوافقة مع أصل العقل-، وأيضا جراء التعدد والاختلاف في العديد من النظريات والتصورات المرتبطة بالثقافة الدينية، بسبب كل ذلك تنطلق في بعض الأحيان في الوسط الاجتماعي أو الثقافي بعض التساؤلات والإثارات أو حتى التحفظات على بعض من الأفكار أو الأحكام.

وفي كثير من الأحيان تكون طريقة تناول وعرض هذه التساؤلات انفعالية بل قد تكون هجومية، خاصة إذا كان صدور مثل هذه التساؤلات منبعثا من الشريحة الشبابية المعروفة بحماسها وقلة تجاربها ومحدوديتها المعرفية، مما قد يثير بعض المتصدين وأصحاب الفن.

والكلام هنا ليس في صحة أو خطأ تلك الإثارات أو طريقة تناولها، وإنما بخصوص منهج الاستجابة المتبع في

كيفية التعامل معها.. إذ يلاحظ أن بعض الأطراف المستجيبة تتعامل مع تلك الإثارات بالعنف، وتواجه أصحابها بالتسقيط والتكفير، بحجة أنهم تجاوزوا الحدود الدينية، وأنهم يسعون للعبث بأفكار الدين وتشريعاته، مما يؤدي في نهاية إلى تعقيد المشكلة وتوسيعها، حيث تتطور المشكلة إلى صدام وإلى إصرار كل طرف على أفكاره.

بينما الاستجابة الصحيحة التي تحد من المشكلة، إن لم تقض عليها، هي تلك التي تتوفر على عنصرين:

الهدوء التام وضبط الأعصاب مهما كان حجم الإثارة.. فهذا ما نجده عند العظماء من الأنبياء والأوصياء(عليهم السلام جميعا)، ويكفينا في ذلك أن نتأمل في رد فعل الإمام الصادق(عليه السلام) عند محاورته للملحدين الذين لا يقرون بوجود الله سبحانه فضلا عن غيرهم من المسلمين، فهذا أبو شاكر الديصاني يدخل على الإمام في مجلس عام ويقول له: دلني على معبودي.؟. فلا يهاجمه الإمام أو يطرده مع أنه ينكر أهم قضية دينية، وإنما أدناه منه وأخذ في تقريب الاستدلال له.

اعتماد الرد العلمي بدلا من الأساليب الهجومية الصاخبة، لأن صاحب الإشكالية لم يثرها أمام الرأي العام من فراغ، وإنما لوجود تساؤلات حقيقية لديه، ولذلك فإنه إذا سمع إجابة علمية هادئة وسكنت لها نفسه، فسيلتزم بها لا محالة.. وحتى لو كابر في البداية فإنه سيميل إليها لاحقا، وحتى لو لم يحصل الغرض الأساسي المرجو من الإجابة، فلن تتسبب هذه الطريقة في تعقيد المشكلة، وإنما ستبقيها على حالها، وستخلق جوا إيجابيا في الساحة العلمية والاجتماعية، وهو كاف في المرحلة الأولى.

الفصل الثاني

تأملات في الحالة الاجتماعية

" كيف نخفف من حدة التوترات الجهوية.. ؟. "

السؤال: إن الاختلاف بين التيارات في التصورات والبرامج ليس أمرا سيئا، بل هو أمر حسن إن لم يكن ضروريا.. ولكن ذلك إنما يكون عندما لا تصاحب حالة الاختلاف أمراض وحالات سيئة، إذ في هذا الحال يتحول الاختلاف إلى أزمة خطيرة تهدد المسيرة الاجتماعية، ولهذا ينبغي أن نسعى دائما لترشيده..

وفي هذا السياق يأتي الحديث حول ما يشاهد من تصادمات وتوترات بين الاتجاهات المختلفة، والتي تظهر بين الحين والآخر على شكل فتور في العلاقات الاجتماعية، أو حروب كلامية، أو تحريض وما إلى ذلك.. وهي لا شك تدفع بالاختلاف إلى الاتجاه السلبي.. لهذا يأتي السؤال عن كيفية الحد من هذه التوترات.. ؟.

الجواب: لا شك أننا بحاجة إلى أن نخفف من تصاعد التوترات الجهوية، وذلك لعدم جدوائيتها فهي لا تؤدي إلى نتيجة، بل تتسبب في إضاعة الكثير من الفرص والجهود.. ثم إنها غير واقعية لعدم استنادها في الغالب على وقائع حقيقية وأحداث ذات قيمة، وإنما على ردود أفعال وتصورات مضخمة وظنون سيئة.. ولذلك لا بد أن نسعى قدر الإمكان كل من موقعيته وحسب استطاعته للقضاء عليها لا أقل تخفيفها.

ومن الخطوات التي نستطيع أن نسلكها للوصول إلى

هذه الغاية ما يمكن أن نجمله في التالي:

1- التلاقي وإن كان نسبيا.. ونعني به عدم الانقطاع على المستوى الاجتماعي بين الأطراف المختلفة.. لأن الانقطاع إذا استمر يؤدي في نهاية المطاف إلى مضاعفة الحدة والتوترات وتعقيد الأزمة..

ولا شك أن هذه الخطوة تحتاج إلى تواضع وهدوء أعصاب وطول في النفس ومبادرات مستمرة وشجاعة وتجاوز للذاتيات، إذ مع وجود حالات الجفاء والرؤى العنيفة المسبقة، يكون من الصعب على الإنسان التقدم ومن ثم التلاقي، لأنه قد يواجه ببعض الجفاء أو لا يقابل بالمثل أو تفسر مبادراته بصورة سلبية.. ولكن مع ذلك على من يفكر في مصلحة المجتمع أن يتحلى بالصبر، ولا يقطع الأمل، ويواصل حتى نهاية المطاف مستعينا بالله سبحانه وتعالى.. ولا شك أن شيئا ما سوف يحدث لأن ما رام امريء شيئا إلا وصل له أو دونه.

2- السعي للتأكد من القصود والمرادات قبل اتخاذ موقف تجاهها، وعدم الاعتماد على الحدس والظنون الطارئة.. وذلك أن كثيرا من الجفاء والتوتر القائم بين الأطراف، إنما هو وليد تفسير خاطيء لمقولة أو تصرف أو ما أشبه، ولو أن الكل سعى للتعرف على حقيقة كل ذلك، لرأوا بأن الكثير من مواقفهم ليست علمية، وإنما سلبية وردود أفعال تجاه أشياء لم تكن واضحة بشكل تام.

3- اتخاذ قرار من طرف واحد بوقف إطلاق النار، حتى لا تتصاعد التوترات وتتجه إلى الأسوأ.. أي أن كل طرف هو بذاته وقربة إلى الله سبحانه وتعالى يقرر أن لا يتكلم سلبا على الآخر، ولا يحرض الساحة ضده.. ولا شك أن هذا الأمر إذا بدأ به طرف سوف يؤثر مع مرور الزمن على الأطراف الأخرى.

هذه بعض الخطوات الإيجابية التي يمكن أن تقع في

طريق التخفيف من التوترات بين الأطراف والاتجاهات، تم ذكرها على سبيل الإجمال، وتفصيلها لا يخفى على كل أحد.

" التأزمات الاجتماعية وضرورة الدور الدعوي "

قال الله العظيم في محكم كتابه الكريم، بسم الله الرحمن الرحيم:

(ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون). صدق الله العظيم

بين الحين والآخر نلحظ تكاثرا في الحديث عن تزايد بعض التجاوزات الاجتماعية- كانتشار السرقة، وتكاثر الجرائم، وضعف العلائق العائلية-، وبعض المفاسد الأخلاقية أو التجاوزات في الالتزامات الدينية.

ولو أن الأمر يتوقف عند مجرد التحدث السريع، لما كان ثمة ضرر أو خوف، بل لا يكون هناك داع أساسا للتوقف والإشكال عليه بصفته حالة خاطئة، ولكن المشكلة- وهو ما يلفت الأمر ويدعو للتوقف- أن أمثال هذه المسائل عندما تعرض أمام الرأي العام، تصور وكأنها الشيء الوحيد الموجود في المجتمع، ما يعني أنها تنقل بتضخيم وتهويل كبيرين، لدرجة قد يشعر المستمع إليها بشيء من التقزز والنفور، بل قد ينتابه بعض التشاؤم تجاه نظرته لمستقبل مجتمعه.. وما السبب في ذلك إلا طريقة العرض، حيث أن من يقوم بعملية العرض يشعر الآخر المستمع-إما لتأكيد دعواه أو لسلبيته في التقويم- بأن المجتمع في طريقه للانحدار نحو الهاوية.

والسؤال هنا: هل أن التعامل بهذه الطريقة المثيرة مع التأزمات والإشكاليات الاجتماعية، أمر عملي وصحيح، أم هو قابل للنقد والاعتراض..؟.

قبل الانتقال إلى الإجابة، لا بد من التنويه إلى أن البعض يرجع السبب في حدوث وتكاثر المشاكل الاجتماعية إلى عملية الانفتاح على العالم الآخر المتسيب، وهو الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال الحديثة.. وهذا ما يكشف لنا سر الإصرار

عند أصحاب هذه النظرة على المقاطعة التامة لوسائل الاتصال ولكل أوجه الانفتاح.

لكن الأقرب إلى التصور أن كلا الأمرين من النتيجة والسبب فيهما نظر، ولا يمكن المرور عليهما بلا تحفظ، وعلى ذلك ليس من الصحيح تهويلهما وإعطاءهما أكثر مما يستحقان.. وذلك لا يعني عدم وجود إشكاليات على السطح الاجتماعي، بل هي موجودة وملحوظة، كما أن ذلك لا يعني عدم وجود مؤثرات سلبية للإعلام المعاصر ووسائل الاتصال الحديثة، فهي أيضا موجودة ومحسوسة، ولكن مع ذلك لا ينبغي التعامل مع كل ما ذكر برعب وخوف، وبالتالي فإن التهويل ليس أمرا عمليا، فالاستجابة لتحد كهذا يحتاج إلى طرق أكثر علمية وأساليب أكثر هدوءا، ومرجع هذا الرأي إلى قضيتين أساسيتين ينبغي أن يكون لهما حضور في ذهنية كل إنسان:

القضية الأولى: إن ظهور الفساد وتكاثر سائر المغريات والمؤثرات، أمر لا يدعو للخوف مهما كان له من جاذبية وتأثير، إذ أنه مع الزمن قد يحدث إشباع عند الفرد والمجتمع، ومن ثم يتيقظ كل منهما، وبهذا فإنهما لو يجدان ما هو أفضل وأصح لا يترددان في الانتقال إليه والالتزام به.. وهذا بالطبع ما يجعل الكرة في ملعب الملتزمين.

ولا شك أن هذا ليس ضربا من الكلام، وإنما هو واقع

مستمد من الكثير من التجارب العملية التي يزدحم التاريخ بها، ويمكن لنا أن نأخذ تجربة الحكم الأموي وما رافقها من إعلام شاهدا على هذا المدعى.

فقد شن بنو أمية حربا إعلامية ضروسا كان مؤداها- شاءوا ذلك أم لم يشاءوا- الإضرار بالدين وتشويه سمعته، وذلك من خلال تشجيع اللهو والفساد، لدرجة وصل بعض ألوان الفساد في عصرهم إلى المدن المقدسة، حيث نقل بعض المؤرخين بأن الرجل الذي كان يبحث عن الراقصة الجيدة في مختلف البلاد كالشام والعراق ولم يجدها، يمضي إلى مكة المكرمة أو المدينة المنورة ويجد أحسنها فيهما.

هذا عدا عن الانتشار المذهل للغناء والملاهي، الذي ما كان له أي وجود في حياة الرسول (صلى اللّه عليه وآله)، ولا في فترة الخلافة الراشدة، لدرجة أن الروايات التي صدرت للنطق بحرمة الغناء، العديد منها كان في العصر الأموي، فقد كان المقربون من الأئمة (عليهم السلام) وكذلك تابعوا الأصحاب يتوجهون وبشكل كبير بالأسئلة والاستفسارات إلى الأئمة من أهل البيت وإلى عدة من علماء الأمة الإسلامية، عن حكم الاستماع إلى الغناء المتداول في عصرهم، وذلك كاشف عن مستوى الانتشار لمثل هذه الملاهي في ذلك العصر.

كل ذلك من جهة، ومن جهة أخرى كان هناك دعاية مغرضة ضد أهل البيت (عليهم السلام)، ومواجهة عنيفة لهم، وهو ما يعني السعي لمحاصرة عناصر الخير والقضاء عليها.. هذا غير السعي الحثيث الذي كان لإخفاء القيم الأصيلة من خلال وضع الروايات والأحاديث.

ويظهر بأن بعضا ممن كان يعيش في تلك الحقبة أصيب بما يصاب به إنساننا اليوم من تشاؤم وخوف، مما حدا ببعضهم إلى الاكتفاء بتهويل الخطر ونشر الصور السلبية عن المجتمع الإسلامي.. لكن الذي حصل خلاف ذلك تماما، فإن المجتمع الذي وقعت عليه كل تلك الدعاية سرعان ما

أصيب بالإشباع، واستيقظ من نومته وسباته، وإذا به ينقض على بني أمية وعلى منهجهم، وإذا بالدعاية التي كانت تسيء إلى أهل البيت (عليهم السلام) تتراجع، ويظهر مكانها شعار الرضا لآل محمد (عليهم السلام)، وهو الشعار الذي حمله من نهض ضد الحكم الأموي، وهكذا بالنسبة لسائر المسائل.

وما ذلك إلا دليل على أن الدعاية الفاسدة والتوجه نحو الأمور المنحرفة، قضية وقتية عند الإنسان، وهو سرعان ما سيصحو منها، وبالتالي إذا كانت أمامه خيارات صالحة فإنه سيتوجه إليها.. وبالطبع فإني لا أعني بذلك السكوت على الفساد واللهو، وتركه يتمدد على السطح الاجتماعي، من غير نكير ولا مواجهة، بدعوى أنه سينتهي في يوم ما، لا شك أني لا أقصد ذلك، وإنما أقول في البداية لا بد من معرفة طبيعة الدعاية الفاسدة ومدى قدرتها على الاستمرار في التأثير، ثم لا بد أيضا من مواجهتها ولكن بطرق علمية لا بأساليب التهريج والتخويف، إذ أن الطرق العلمية مع هدوئها إلا أنها أكثر رسوخا وأنجع في العلاج.. وأما الاكتفاء بالصيحة وتهويل المشاكل والأزمات فإنه لا ينفع في الحد منها بل يضر.

القضية الثانية: بدل أن يكون التوجه نحو تهويل الفساد وإثارة نقاط الضعف في المجتمع بصور مضخمة ومخيفة، ليكن التوجه نحو الدعوة الخير، إذ لا سبيل للحد من موجة الفساد إلا بذلك..

إن وظيفتنا الحقيقية في مثل هذه الظروف وحين تتوسع نقاط الضعف والتأخر في داخل المجتمع، ليس الإعلان عن تلك النقاط وإطلاع الآخرين عليها، لنشر الخوف والرعب منها، وإنما وظيفتنا تتجاوز إلى ما هو أبعد من ذلك حيث التفرغ للدعوة إلى الخير والصلاح، وهذا ما أكدت عليه الآية المباركة المدونة في صدر هذه الأسبوعية، حيث قال تعالى:

(ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير)

والوجه في التأكيد على هذا المنحى في خضم التعامل مع موجات الفساد، ضرورة تهيئة البدائل وإشعال الشموع بدل التوقف عند محطة اللعن للظلام، فالبديل إذا كان موجودا ومهيئا، فإنه سيكون خيارا مناسبا أمام كل من يبحث عنه، ذاك أن العنصر المنشغل لمدة زمنية بالفساد، قد يصل يوما إلى حد التململ والإشباع، فإذا وجد أمامه- ولو من باب الصدفة كما حدث مع كثيرين- عنصر خير ونموذج صلاح، فإنه قد يميل إليه، إما إذا لم يجد أمامه إلا الضجيج والصراخ، فإنه إما أن يعود إلى ما كان عليه سابقا، أو يبقى متوقفا في مكانه، وهو خلاف ما يطمح إليه ديننا الحنيف.

ويمكن أن نمثل لذلك بالمنهج الذي اتبعه الإمام الصادق (عليه السلام)، ففي مواجهته لموجة الانحراف الأخلاقي والفكري، لم يكتف بالتهويل ولعن ما حوله، وإنما قدم بديل خير استوعب من خلاله الكثير من العناصر المنحرفة وهذبها حتى أثر إيجابيا على مستوى الساحة الإسلامية، وحد من مستوى الانحراف، حتى قال عنه الجاحظ:" فجر الإمام الصادق (عليه السلام) ينابيع العلم والحكمة في الأرض وفتح للناس أبوابا من العلوم لم يعهدوها من قبل وقد ملأ الدنيا بعلمه).

وإننا قد نتعجب اليوم إذا قيل لنا بأن هشام بن الحكم-أحد أبرز أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، الذي كان له دور بارز في الذب عن الشبهات التي كانت تنهال على المدرسة الإمامية- كان من بين العناصر المنحرفة عقيديا، وما استقامت عقيدته إلا على يد الإمام.. لكن في الحقيقة كان الأمر كذلك، فهشام وغيره الكثير ممن وقعوا في براثن الموجة الفاسدة التي اجتاحت ذلك العصر، استوعبهم العمل الإيجابي الذي فجره الإمام (عليه السلام).

لهذا نقول لا بد من التوجه للدعوة إلى الخير، بدل التوقف والاكتفاء بالصراخ.. والدعوة إلى الخير يمكن أن تتصور في ممارسة عدة أمور في هذه المرحلة الزمنية:

تحبيب الفضيلة والإيمان للناس من خلال المحافظة على السلوكيات الحسنة.

إقامة الأعمال الخيرية والمشاريع الإيجابية التي تستقبل أكبر قدر ممكن من أبناء المجتمع، وبالذات الطاقة الشابة.

تشجيع أعمال الخير وعدم الوقوف أمامها، لأن تحطيمها هو الذي يعطي مجالا أكبر لتنامي حالة الفساد، والعكس بالعكس.

الضوابط الشرعية للاختلاف

السؤال: ما هي الضوابط الشرعية التي حددها الدين لتنظيم حالة الاختلاف في وسط المجتمع الإسلامي..؟.. وإنما يسأل عن الضوابط الشرعية، لأن طريقة الاختلاف الشائعة بين المسلمين أنفسهم الذين يحتكمون إلى شرع مقدس يشوبها الكثير من الأخطاء، حيث تظهر السلوكيات التكفيرية والتهجمات والاتهامات وما إلى ذلك فيما بينهم، بمجرد أن تظهر على السطح ثمة قضية اختلافية اجتماعية كانت أو ثقافية..

فمن يتأمل في الحالة الاجتماعية في الوسط الإسلامي هذه الأيام، يتعجب من طريقة التعاطي الاجتماعي بين التيارات والاتجاهات، فهناك الحروب الكلامية التي تمتلئ بها وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، وهناك الجفاء الشديد والخصام الحاد، هذا غير التحريضات التي يقوم بها كل تيار ضد الآخر.. الخ.. ولا شك أن كل ذلك عمل غير صحي، لعدم احتكامه إلى قوانين الدين وضوابطه التي شرعت لمثل هذه الحالة من الاختلاف.. فما هي تلك الضوابط التي ينبغي أن يلتزم بها كل تيار أو طرف عندما يختلف مع آخر..؟

الجواب: إن الدين الإسلام ي عندما جاء لينادي ببناء مجتمع له مميزاته وأسسه، لا بد أن يكون قد وضع في اعتباره بروز حالات من التعدد والاختلاف، إذ لا يعقل أن

يكون هناك مجتمع واسع كالذي يدعو إليه الدين، يتواجد فيه الأسود والأبيض والعربي والعجمي وأمثالهم، ثم لا تبرز في وسطه رغبات مختلفة وتصورات متباينة.. خاصة أن الدين لم يمنع من الاختلاف ولذا أقر الاجتهاد ودعا إليه، بل ونبذ التقليد الأعمى للغير..

لكن الدين الذي أقر حالة الاختلاف، لم يرد لتلك الحالة أن تستفحل وتمتلئ بالعصبيات لدرجة قد تضر بأساس المشروع الاجتماعي له المتمثل في بناء المجتمع الإسلام ي، ولذلك سن عدة من الضوابط التي تتكفل عند الالتزام بها بتحويل الاختلاف إلى حالة إيجابية، تساهم في دعم ذلك المشروع الاجتماعي وتطويره.. من بين تلك الضوابط:

1- المحافظة على حالة الوئام النفسي بين الأطراف، وذلك عبر نبذ البغض والأحقاد.. فلقد حرم الدين البغض الذي ينبعث في النفس تجاه المؤمن واعتبره من ممحقات الإيمان، حيث جاء في رواية صحيحة عن الإمام الصادق "ع" انه قال: قال رسول الله "ص": " ألا إن في التباغض الحالقة، لا أعني حالقة الشعر ولكن حالقة الدين ".

ففيما إذا حدث ثمة اختلاف بين مؤمن وآخر على الصعيد الاجتماعي أو الفكري، ينبغي أن لا يصاحب ذلك الاختلاف أي شئ من البغض والتشاحن النفسي، خاصة انه يقود ـ كما تبين الرواية ـ إلى الإضرار بدين الإنسان.

2- الحذر من الانتقال إلى منطق الاتهام والتشكيك في النيات.. فالاختلاف لا يعطي للإنسان الحق بأن يسئ الظن في أقوال وأفعال من يختلف معه ويحللها كما يشاء، ثم يوجه تلك التحاليل على هيئة تهم وافتراءات بهدف التعريض والاستنقاص.. فقد نطق الدين بحرمة إساءة الظن وحرمة الاتهام..

فقد قال الله سبحانه وتعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنْ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ}.الحجرات / 12.

وقال رسول الله "ص": " من أساء بأخيه الظن فقد أساء بربه ".

وقال الإمام علي "ع": " لا تظنن بكلمة خرجت من أحد سوءا وأنت تجد لها في الخير محتملا ".

ففي بداية الأمر لا يصح من المؤمن أن يشكك في نيات الآخرين، ثم لا يحل له أيضاً أن يحول نتائج تلك التشكيكات إلى تهم، لأن الاتهام أمر محرم شرعا، فقد ورد في الصحيح عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمار اليماني عن أبي عبد الله الصادق "ع": " إذا اتهم المؤمن أخاه المؤمن إنماث الإيمان في قلبه كما ينماث الملح في الماء ".

3- تجنب التشهير والكشف المتعمد لمخفيات الآخر.. حيث نرى في بعض الأحيان إن بعض التيارات أو الأفراد يعمدون إلى جمع أسرار من يختلفون معه ليستخدموها يوما أوراقا ضده، بهدف الحط من مكانته الاجتماعية.. وهذا عمل غير مشروع دينيا، فقد ورد في موثقة ابن بكير عن الصادق "ع" قال: " أبعد ما يكون العبد من الله أن يكون الرجل يواخي الرجل وهو يحفظ زلاته فيعيره بها يوما ما ".

هذه جملة من الأنظمة الشرعية التي تنظّم حالة الاختلاف الناشئة في وسط المجتمع، وليست كل الأنظمة، وسوف نتعرض إلى قسم منها ضمن تساؤلات أخرى لاحقة.

أخيراً لو أن المجتمع يحتكم إلى هذه القوانين والأنظمة عندما تنشأ في وسطه حالة الاختلاف، فلا شك أن اختلافه سيكون مؤدبا واكثر إيجابية.

هل من الدين استنقاص الآخرين

السؤال: هل توجد ثمة مبررات للاستنقاصات الدينية الشائعة في بعض الأوساط الإسلامية في مثل هذه الأيام.. ؟.. وتقريب هذا السؤال: إن أي مراقب اجتماعي لطبيعة العلاقة القائمة بين التيارات الفكرية أو الاجتماعية فيما بينها، أو حتى بين الأفراد من الدعاة والمثقفين، تطرق مسامعه بين الحين والآخر أقاويل تكفيرية تصدر من هذا وذاك ضد الآخر، خصوصا عند الاختلاف.. فمن أين جاز لشخص ما أو تيار ما إن يوجه لغيره -لمجرد اختلافه معه في فكرة أو برنامج- ما يجرح دينه بوصمه بالمنافق أو الفاسق أو الضال أو المنحرف، وهل يعطي الدين للإنسان حقا في أن يوجه مثل هذه الألفاظ إلى من يشترك معه في العقيدة..؟

الجواب: في البدء لا بد أن نعلم بأن الدين لم يعط لأي إنسان كان الإذن في أن يدعي بأنه على الحق المطلق، وأن غيره -ممن لا يعتقد برؤاه وأفكاره- على الباطل المطلق، وإنما أعطاه الصلاحية فقط في أن يدعي بأن ما يقوم به هو من أعمال مبرئ لذمته، أما أن أعمال الآخرين هل هي حق أم باطل فهذا أمر آخر لا يدخل ضمن صلاحياته، ولهذا قال سبحانه وتعالى: {قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً}. الإسراء / 84.

فالله جلت قدرته فقط هو الذي يعلم من يسير على الهدى ومن يتمثل الحق في حياته، أما الإنسان نفسه فإن غاية ما

يمكنه قوله أنه يعمل بما يبرئ ذمته.

بل إن ما يلفت الانتباه هنا أن الآيات القرآنية تلمح إلى أن هذا الحق لم يعط حتى للنبي المصطفى "ص"، فقد قال سبحانه وتعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ}. النحل / 124.

فالخطاب موجه في هذه الآية إلى الرسول محمد "ص"، بأن وظيفتك الدعوة إلى الدين، أما تحديد من يكون على الهدى ومن يكون على الضلال فهو أمر مختص بالله سبحانه.. ولهذا فإن الرسول "ص" ما كان يدعي لنفسه الحق المطلق ولغيره الباطل المطلق، مع أنه لا محالة متيقن من عقيدته، لكن التيقن من العقيدة شئ وإدعاء أن الآخرين على باطل مطلق شئ آخر.. فقد قال سبحانه في هذا الشأن: {وَإِنَّا أَو إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}. سبأ / 24.

بالتالي فإن الإنسان إذا لم يكن له الحق في أن يدعي كونه على الحق المطلق وأن غيره على الباطل المطلق، لم يصح منه تبعا لذلك أن يوجه إلى الآخرين ما يشين دينهم وينقص من اعتقادهم، كالاتهام بالفسق والضلال ونحوهما.

وضمن هذا السياق نجد أن الإمام علي "ع" ما كان يتهم من خرج عليه أيام حكمه بشيء يشين إلى تدينهم، مع علمه بعدم صحة مواقفهم.. فقد ورد عن الإمام الصادق "ع" عن أبيه الباقر "ع": أن عليا "ع" لم يكن ينسب أحداً من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق، ولكنه كان يقول: هم إخواننا بغوا علينا ".

وفي هذا الشأن أيضاً نقل الغزالي في المستصفى إن الإمام علي "ع" استشاره قضاته في البصرة في القضاء بشهادة أهل البصرة من الخوارج أو عدم قبول شهادتهم، فأمرهم بقبولها.

فبناء على ذلك لا يمكن القول بوجود أي مبرر لتوجيه

جرح ديني لأي إنسان مسلم لمجرد الاختلاف معه في رؤية أو برنامج.. نعم إلا اللهم إذا أنكر علنا ضروريا من ضروريات الدين كالتوحيد والنبوة الصلاة والصوم وأشباهها -وتفصيلها في محلها-، أو تجاهر بالفسق

والمعاصي.. ولكن أين مثل هؤلاء من أولئك الذين لا ذنب لهم إلا أنهم سلكوا طريقا مغايرا في الدعوة إلى الله سبحانه رأوا بأنه الأصح والأنسب، أو تبنوا رؤية دينية قامت عليها الأدلة والبراهين عندهم..

" المشكل الشبابي ومنهج التعامل العلمي"

في البدء لا بد أن نسجل ملاحظة ترتبط بالنخبة الشابة في بلادنا، وذلك كيلا يكون خطابنا في هذه الحوارية سلبيا.. وهي أن بلادنا تزخر بنخب شبابية عالية الجودة من الناحية الدينية، بخلاف العديد من البلاد، ولذلك فإننا لو قمنا بعمل مسح شامل على كافة المحافل الدينية من مساجد وحسينيات وما أشبه، لوجدنا بأن الجيل الشبابي يغطي مساحة كبيرة في تلك المحافل، بل إن بعض المحافل لا يكاد يوجد فيها إلا من هم من هذا الجيل، وهذا إن دل فإنما يدل على طيب الحالة الدينية في أوساط هذا الجيل.

ولكن مع ذلك فإن هذا الجيل يشكو من نقاط ضعف لا يستهان بها، يمكن أن يكون لها أثر سلبي على المدى البعيد، سواء على المستوى الديني أو الاجتماعي بل وحتى المستوى الحياتي، حيث يلاحظ في وسطه شيء من التسيب الديني من خلال التعاطي مع بعض المحرمات وبإصرار، كما يظهر في وسطه أيضا حالات من اللاحترام واللاتقدير للآخرين، أضف إلى ذلك الفراغ القاتل الذي يسيطر على أغلب فرصه الزمنية، واللاهدفية في التعامل مع الحياة، وما إلى ذلك من الملاحظات التي لا تخفى على أي متتبع.

هنا ينطلق السؤال: كيف نتعامل مع هذا المشكل، هل نواجهه بالعصبية والأساليب العنفية، أم نتعامل معه بشيء من الهدوء..؟.

هناك ثمة رأي يقول بأن هذا المشكل لا يمكن مواجهته إلا بالقوة، وذاك أنه وصل إلى حد لا يمكن بحال المهادنة معه، إضافة إلى أن التهاون مع هذا الجيل يعد تشجيعا ودفعا لهم نحو التواصل.

ولكن في حقيقة الأمر لا يمكن بحال القبول بمثل هذا الرأي، بسبب أن هذا الجيل إنما هو ضحية إما لتربية سيئة أو للدعاية والإعلام المضاد.. وضحية كهذه لا ينبغي إلا الرفق بها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إننا لسنا حكاما على البشر حتى نتعامل معهم بالشدة والقسوة، وإنما نحن دعاة، فلا يسعنا إلا أن نعمل ما عمله الأنبياء والرسل من الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة (ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك).. فالأنبياء جاءوا إلى شعوب تمتليء حياتها الدينية والاجتماعية بالموبقات والخزايا، ولكنهم مع ذلك تعاملوا مع تلك الشعوب بالرفق واللطف، ولهذا أثروا وإن كان على المدى البعيد.

الفصل الثالث

تأملات في حركة النفس

" القرآن الحكيم وديناميكية النفس البشرية "

عندما نتتبع الإصدارات الثقافية التي تهتم بتحليل حركة النفس البشرية، نجد أنها غلبا ما تركز على إبداعات العقل البشري، حيث تقوم باستعراض النظريات التي توصل إليها علماء النفس فقط، ثم تبني على أساسها موقفا علميا أو عمليا..

ولا شك أن هذا العمل في حد ذاته يستحق الشكر والتقدير، خاصة أنه لا يبني على تصورات ثقافية عامة، وإنما يبني على ما أسسه علماء مختصون في مادة علمية محكمة، وهذا هو الخيار العلمي الأصح.

إلا أن ما ينبغي التوقف عنده هنا، هو ما يلحظ من إغفال للعمق القرآني في سياق التحليل النفسي.. فمن جهة نحن لا نجد إرجاعا لذلك العمق، إذ عند استعراض النظريات البشرية في خصوص مشكلة أو حالة نفسية، لا نجد من يرجع هذه النظريات إلى النظرية القرآنية، بحيث يرى مدى تناسب الاثنتين مع بعضهما البعض، بغرض تقويم التصورات البشرية.. ومن جهة أخرى لا نجد تصويرا مستقلا للنظريات القرآنية المتعلقة بحركة النفس البشرية. - لكن ينبغي أن نعلم بأن هذه الملاحظة لا يشار إليها على نحو الإطلاق، فهناك من الإصدارات ما لا يمكن أن يلاحظ عليه بمثل ذلك ولو نسبيا -..

وإنما تقال مثل هذه الملاحظة، بل ويؤكد عليها، لتفرد

القرآن بشيء في هذا الخصوص لا يمكن للعقل البشري أن يصل إليه، كما لا يسعه الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال، على اعتبار أن في النفس دهاليز يصعب على الإنسان دخولها ومعرفة تفاصيلها، وبالتالي يصعب عليه الحسم ما لم يستند إلى الإشعارات القرآنية وتلميحاته.

ومرجع ذلك أن القرآن تحدث عن النفس البشرية بطريقة لا يكمن لأي إنسان أن يتحدث بها، باعتبار أن المتحدث هو خالق تلك النفس سبحانه وتعالى.. ويمكن لنا فقه هذا الإدعاء عند التأمل في الخطاب القرآني العارض، والذي يمكن تصوره في مراتب عدة:

المرتبة الأولى: الإدعاء بالمعرفة المطلقة بحقيقة النفس وطبيعتها، لا مجرد المعرفة بمظاهرها وطبيعة حركتها.. وليس ذلك فحسب، بل هناك إدعاء جازم من جهة أخرى، وهو استحالة الإطلاع على تلك المعرفة من قبل أي كان من البشر. وذلك مضمون قول الباري جل وعلا في سورة الإسراء:

(ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا).

المرتبة الثانية: التعويل في مسيرة الإنسان كلها صعودا وهبوطا على حركة النفس، فنجاحه مقرون بنجاح نفسه وكذلك العكس.. كما قال تعالى:

(ونفس وما سواها، فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح من زكاها، وقد خاب من دساها).

وفي ذلك إشعار بمعرفة - على مستوى التطبيق - بطبيعة حركة النفس، أي ليس معرفة بطبيعة النفس بما هي فقط وإنما معرفة بطبيعة حركتها، وكيفية تأثير تلك الحركة على مسيرة الإنسان.

المرتبة الثالثة: عرض تطبيقات ومواقف بشرية فاشلة

أو ناجحة، مع التنويه إلى أثر النفس فيها.. ولا شك أن ذلك يتطلب نوعا خاصة من المعرفة بحركة النفس، حتى يمكن إدعاء تأثيرها في قضية خاصة.

وذلك قد يأتي تصريحا كما في قوله تعالى:

(كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كفروا بآيات الله فأخذهم الله بذنوبهم إن الله قوي شديد العقاب، ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ...).

وقد يأتي تلميحا عبر ذكر لازم من اللوازم، كالإيمان الذي هو من لوازم صلاح النفس، وذلك كما في قوله تعالى:

(فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتعناهم إلى حين).

المرتبة الرابعة: وصف أنواع محددة من العلاج لما يطرأ على النفس من أمراض، كمرض القلق والخوف والتردد وما أشبه.. وذلك كما في قوله تعالى:

(ألا بذكر الله تطمئن القلوب).

فكل هذه الإشارات وغيرها مما لا يسع هذا المقام السريع بعرضها، تكشف مستوى العمق القرآني، ومدى تجاوزه للعقلية البشرية في هذا الحقل، وهو ما يحتم على الدارس للنفس البشرية أن ينتبه إليه ولا يكتفي بغيره.

" الإحباط ومشكلة التوقف الاجتماعي "

إن الإحباط - وهو الحالة التراجعية التي تطرأ على الإنسان والمجتمع في أحيان خاصة من مسيرته، بحيث ينتج عنها شعور بالضعف ونوع من الانهزامية أمام الواقع - يعد من أخطر الأمراض النفسية التي تلقي بظلال واسعة على مسيرة المجتمع وبرامج الدعوة والتغيير فيه.

إننا عندما نتتبع مسيرة أي مجتمع أو أي جماعة، لا بد أن نجد ظهورا لهذه الحالة في بعض الفترات الزمنية، خاصة على مستوى الرجال القائمين على هموم ذلك المجتمع أو الجماعة، وأن هناك من يتجاوز هذه الحالة بسلام، وهناك من يتوقف عندها مما قد يتسبب في القضاء عليه..

ولعل أبرز الأسباب التي تؤدي إلى هذه الحالة:

1- عدم تقدير المجتمع لنشاطات رجالاته.. فمن المعلوم أن في كل مجتمع نخبة من أبنائه المخلصين، عادة ما تتوجه لبعض الأدوار التطوعية المهمة التي تصب في مشروع البناء الاجتماعي، إلا أن هؤلاء بدل أن يشجعوا ويدفعوا من قبل مجتمعاتهم، لا يجدون إلا التوبيخ والإيذاء، كما فعل تماما مع الأنبياء والمرسلين..

ولا شك أن ردود الفعل السيئة للمجتمع وعدم التقدير، يؤذي المخلصين مما قد يتسبب في إحداث رد فعل معاكس لديهم.

2- طول المسيرة وصعوبة تحقيق النتائج.. فنتائج الإصلاح والتغيير وتطوير المسيرة على المستوى الاجتماعي الكبير، لا تحدث بسهولة وإنما تتطلب وقتا وجهودا مضاعفة، بل قد تحدث إخفاقات بين الحين والآخر، وذلك أيضا قد يؤثر على المستوى النفسي للمتصدين.

ولو أن هذه الحالة تمر لسويعات وتنتهي من غير أن تحدث أي أثر، لما كان هناك خوف ولا خشية، إلا أن المشكلة هي أن هذه الحالة ينجم عنها ثلاث مضار بالغة:

الأولى: التوقف عن الإنتاج والمواصلة.. ويكفي بذلك خطرا على الإنسان والمجتمع، لأن المجتمع المتوقف كالمنتهي تماما.

الثانية: التشكيك المتزايد في المتبنيات النظرية والعملية.. وبالتالي فإن الإنسان والمجتمع يحمل كل أوزار التوقف على تلك المتبنيات، ويعتبرها سببا لكل إخفاقاته.

الثالثة: نشوء الاضطراب والتمزق عن الصف الاجتماعي، إذ حينئذ لن يكون أحد راضيا عن آخر.

ولأن هذه الأمور الثلاثة كلها مضار ينبغي تجنبها، كان لا بد من مواجهة الإحباط بالتفاؤل والأمل، لأن التفاؤل هو الذي يعطي الإنسان القدرة على المواصلة ويدفعه للمداومة على الإنتاج.. ومن لوازم التفاؤل المطلوب: التقليل من إثارة السلبيات وعدم ترتيب آثار عليها، الثقة في الجميع وعدم التشكيك في النيات، الإصرار على العطاء الاجتماعي.

"كيف نعمق الأمل في حياتنا..؟."

السؤال: تمر على المسلمين في هذه المرحلة بعض الاخفاقات سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، ولذلك أثر كبير على نفسية الإنسان المسلم، لأنه يساهم في إضعاف حس الأمل والتفاؤل عنده، مما يوقف عنده الحركة النشاط ويحد من فاعليته وانتاجه، بل قد يقوده إلى التشكيك والتردد حتى في المثل والقيم التي يحملها، ويخشى أن يتعمق ذلك في هذه الفترة بعد أحداث فلسطين.. فكيف نستطيع أن نعمق من الأمل في نفوسنا..؟.

الجواب: لا شك أن الأمل قضية مفصلية في حياته الإنسان المسلم بالذات في مسيرته الدعوية وصراعه مع الباطل، وفقدانه لا يؤدي إلا إلى التراجع والتشكيك واستصغار الذات، بينما الأمل يعمق اليقين ويحول الهزائم إلى انتصارات كما حدث مع المسلمين في أحد - وقد بينت ذلك في المناقشات الشهرية الأخيرة -، ولذلك جاءت الآيات المباركة في سورة آل عمران النازلة بعد أحد لتضيء الأمل في نفوس المسلمين، فقال تعالى: (كنتم خير أمة أخرجت للناس).. فمع أنهم منهزمون ماديا إلا أن الآية كانت تخاطبهم باعتبارهم أفضل أمة على وجه الأرض، لتبقي شعلة الأمل متقدة في قلوبهم ويواصلوا الطريق بعزيمة كبيرة.

لذلك ينبغي أن نعمق الأمل في نفوسنا باستمرار، بالذات عند توالي الإخفاقات والهزائم المادية، ويمكن ذلك عبر عدة

أمور:

1. التأمل في سنن الله عز وجل التي تتحكم في مسيرة الحياة، بالذات التي تتضح من خلال العرض القرآني لتجارب الأمم والرسالات السماوية، فهي تبين أن النصر في نهاية المطاف للمتمسكين بحبل الله سبحانه، كما قال تعالى:(ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين)، ولكن ذلك لا يمر إلا بعد العديد من التضحيات (وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء)..

2. الإكثار من ذكر الله عز وجل، فإن القرب من الله سبحانه يشع نور الأمل في قلب الإنسان ويهوّن عليه المشاكل والصعاب، ولذا قال الحسين بن علي (عليه السلام) بعد أن قتل جميع أصحابه وأهل بيته وهو طريح على الأرض: (هوّن علي ما نزل بي أنه بعين الله)، وكذلك كان يونس بن متى (عليه السلام) يكثر من ذكر الله عز وجل وهو في بطن الحوت كما قال تعالى:(وذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات أن لا إله أنت سبحانك إني كنت من الظالمين).

3. الاعتماد على النظر إلى الآخرة باعتبارها المآل الأخير والحقيقي للإنسان، والنجاح فيها يكفي حتى لو أن الإنسان فشل وخسر كل ما في الدنيا من أمور، ولعله لهذا الأمر جاء في سورة آل عمران - التي نزلت بعد هزيمة المسلمين في أحد - قوله تعالى:(كل نفس ذائقة الموت وإنما توفون أجوركم يوم القيامة فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور).

الفصل الرابع

تأملات في شؤون العمل الإسلامي

تأملات في مشروع النهضة الحديث

في الملحق السنوي لصحيفة السفير اللبنانية الصادر في2001/12/29 المخصص لمسيرة ما يصطلح عليه بالإسلام السياسي، تحدث رئيس التحرير طلال سلمان في التقديم للفكرة التي تدور حولها المناقشات عن فكرة بناء الدولة الإسلامية المعاصرة، مستعرضا لحوارية دارت بين الحسن بني صدر وآية الله طالقاني "قده"، ثم قال متسائلا:" هل انهار المسلمون لأنهم مثقلون بأعباء النص الديني المانع لبناء الدولة الحديثة، أم أنهم عجزوا عن إعادة تفسير هذا النص بما يحفظ لهم كرامتهم ويحمي حقوقهم المدنية في دولتهم العصرية.... إن المسلمين في أزمة حادة يستوي في ذلك أحزابهم أو جمعياتهم أو الأفراد. لكأنهم أمام خيارين أحلاهما مر: أن يخرجوا من الدنيا ليبقوا في الدين الذي يشتد خلافهم معه ومن حوله، أو أن يبقوا في الدنيا ولكن بإسلام مستورد ومذبوح على الطريقة الشرعية بسكين أمريكية. أما العرب فكأنهم خارج الدين والدنيا معا ".

بعيدا عن أي دلالة جانبية لهذا الكلام، وهل أن كاتبه يؤمن به أم لا، نحن عندما نقرأه وأمثاله تنطلق مباشرة أمامنا عدة تساؤلات:

· هل أن المشروع النهضوي الإسلامي وصل فعلا إلى منطقة حائرة، لدرجة ما عاد قادرا على التوفيق بين الدين والدنيا في مشروعه السياسي..؟.

· هل أن التمسك بالنص يشكل عبأ يحول دون بناء دولة إسلامية في العصر الحديث..؟.

· ما جوهر الإشكال في كل ما يقال من تصورات نقدية حول ما تمخضت عنه الصحوة الإسلامية الحديثة..؟.

في بادي الأمر ينبغي لنا أن نعود إلى الوراء ونستذكر الأسس التي انطلقنا منها في بداية الصحوة الإسلامية الحديثة والمعاصرة، ونتساءل: إلى ماذا كنا نهدف عندما أعلنا صيحتنا ودعونا إلى تحكيم الإسلام في حياتنا، لأن ذلك سيقرر لنا فعلاً مستوى المكاسب التي أحرزناها.. ثم لا بد أن نقرن كل ذلك بطبيعة التضاريس - السياسية والثقافية والاجتماعية وما أشبه - التي يتحرك فيها دعاة هذا المشروع، عندئذ سنستطيع أن نحدد طبيعة الفشل والنجاح في مشروع الصحوة هذه، وسنعرف هل نحن فشلنا أم نجحنا، أم نحن في منطقة حائرة كما يقال.

إن أدبياتنا كانت تقول بأن المسلمين يجب عليهم أن يحكّموا الإسلام في حياتهم العامة فضلا عن الخاصة، فهو الطريق الوحيد للقضاء على الظلم والفساد الاجتماعي والسياسي، وتجاوز المحن ونقاط الضعف التي تشكو منها الأمة، وذلك يقتضي منهم بداية أن يشحذوا الهمم ويتصدوا لمقاومة كل أوجه الفساد، عبر الوسائل المقررة شرعا لترشيد الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، منتهجين لطريقة خاصة في المقاومة، تعتمد على التصدي الفعلي لعلماء الدين والقيادات الاجتماعية الدينية، بحيث تقودهم تلك المقاومة إلى إقامة دولة إسلامية تطبق في عملها الإداري أحكام الشريعة المقدسة.. وفي خضم كل ذلك كان للمسألة الثقافية موقعية خاصة ومميزة، باعتبار أن تحقيق الهدف الأسمى للصحوة وترشيد مسيرتها، يتوقف على إصلاح عقلية الإنسان المسلم وإصلاح ثقافته.

والآن ماذا أحرزنا من كل ذلك..؟.

لا شك أننا - كمسلمين - سلكنا طرقا مشروعة في المقاومة والتصدي للفساد - وإن كان في البين من ارتجل طرقا خاطئة كالعنف والتكفير -، وبذلنا جهدا ولازلنا في طريق البعث الثقافي، وكان لذلك أثر كبير في نهضة الأمة، فقد سجلت مكاسب كبيرة في هذا الصعيد، فالأمية الثقافية تقلصت وأخذ الوعي الثقافي الديني يتوسع باضطراد بين أبناء الأمة، وحالة السكون والاستسلام انقلبت إلى تحديات ومواجهة على مستوى العالم الإسلامي، تمخضت عن نتائج مهمة، فقد أقيمت عدة دول إسلامية، وتجذرت الديمقراطية في العديد من الدول ذات الطابع الديكتاتوري، بالإضافة إلى الانتصارات العسكرية على فلول الاستعمار القديم وبعض جنوده كإسرائيل...الخ.. ولم ينته الأمر بعد، فالمسيرة طويلة وشاقة، ومن الطبيعي أن نكبو فيها لعدة مرات، لطبيعة التضاريس السياسية والاجتماعية والثقافية التي نسير فيها.

لذلك أظن أننا لم نفشل في مشروع المقاومة بشكل عام - وإنما أقول بشكل عام لأن في التفاصيل تحدث تلكآت وتراجعات، ولكن بشكل عام المسيرة حسنة وتبشر بخير -، ولم يكن النص عبأ علينا في كل ذلك، بل كان المحفز الأول الذي يهدينا في الطريق، ويبعث عندنا روح الأمل.. فالمشروع السياسي إلى هذا المستوى أعتبره مشروعا ناجحا، ولا تضارب فيه بين الدين والدنيا، نعم هناك بعض الاتجاهات سلكت مسالك خاطئة باسم الإسلام، كالاتجاهات العنفية والتكفيرية والرجعية، ولكن هذه لا تعبر من وجهة نظرنا عن حقيقة الإسلام، ولا يؤدي عملها بالضرورة إلى فشل كل الاتجاهات التي تعمل باسم الإسلام، ولو كان الأمر كذلك لما بقي شيء على وجه الأرض يمكن أن نصفه بالصحة، إذ في كل ديانة يظهر من يشوّهها، وفي كل اتجاه يأتي من يعبث، إما بسبب قلة الوعي أو بسبب عدم الإدراك الحقيقي لمرادات تلك الديانة وذلك الإتجاه.

كما أن بعض التحولات التي تطرأ على بعض التيارات أثناء مسيرتها الإصلاحية، لا تدل على أي نوع من الحيرة أو

التردد، بقدر ما هي تكتيكات واستجابة لطبيعة التغيرات التي تفرض نفسها على الساحة السياسية أو الاجتماعية.

بقي أن ننظر إلى المشروع السياسي في مستوى آخر، وهو ما يأتي بعد تشكّل الدولة على نحو الاستقلال كما حصل في إيران والسودان، أو التمكن في الدولة على نحو الانضمام كما حصل في تركيا والأردن بنسبة وما أشبه، أو الحضور النسبي في الساحة السياسية كالتواجد البرلماني والحزبي كما في لبنان وغيرها.. فعلى هذه المستويات الثلاثة هل نحن فعلا في أزمة كإسلاميين، بمعنى أننا وصلنا إلى مفترق طرق يصعب عنده التوفيق بين الدين والدنيا على المستوى السياسي؟.. لا اعتقد ذلك، وفي نفس الوقت لا أدعي التكامل في سائر هذه الإنجازات، ومرجع ذلك أمور:

1. الإدارة السياسية ليست مجرد فكرة تتبنى في العالم النظري، وإنما هي أيضا ممارسة واقعية، فقد يعتقد إنسان بفكرة ما ناجحة وصادقة، ولكنه لا يجيد تطبيقها في الممارسة، إما بسبب المنهج العملي أو الظروف الضاغطة أو لسوء نية.

2. إن النواقص التي تتجدد بين الحين والآخر، والثغرات التي تنكشف أثناء الممارسة، ليس من الضرورة أن تنبيء عن سقم الفكرة وعدم قدرتها على الاستجابة للمستجدات، وإنما قد تكون راجعة إلى همم أصحابها، فقد يكونوا ضيقي الأفق وهو يؤدي إلى عدم تحريك الفكرة، أو قليلي النشاط الإبداعي وهو يؤدي إلى تجمد الفكرة.

3. ضغط الظروف الخارجية - الخارجة عن إرادة الإنسان -، إذ قد تتوفر سائر شروط النجاح والتفوّق، ولكن انشغال الإنسان المتصدي ببعض ما يفرض عليه من ظروف يؤخر نجاحه أو يشوّه مكاسبه، ففي إيران مثلا كان الانتصار ساحقا والشروط متوفرة من جهات عديدة، ولكن المؤامرة العالمية التي انصبت بقوة عليها في بداية ولادتها عبر إشغالها طاحنة وتشجيع المؤامرات الداخلية ومقاطعتها

خارجيا، لا بد أن يتسبب في إحداث نقص أو تأخر.

4. حداثة التجربة تجعلها في حاجة إلى زمن طويل كي تتجذر وتتكامل، وتتقلص نواقصها وتسد ثغراتها.. فالتجربة الإسلامية السياسية جاءت كمكسب لمقاومة جديدة، ولم تكن وليدة لتسلسل تاريخي وتراكم تجريبي على نفس المستوى، ما جعلها مفتقرة إلى مناخ هادىء وزمن كاف لتتبلور، ومقارنتها بدولة كأمريكا من حيث الاستقرار القانوني والإداري مغالطة كبيرة، فأمريكا استمرت الفرصة عندها مئتي سنة حتى استطاعت أن تصل إلى ما وصلت إليه.

فكل ذلك له تأثيره الكبير في نجاح التجربة، ولكن لا علاقة له بصحة الفكرة المغذية لتلك التجربة، نعم هذه التجارب الوليدة لا تخلو من النواقص بل من الفشل الجزئي - كما هو شأن أي تجربة سياسية على المستوى العالمي - ولكن ذلك لا يعني وصولها إلى حد التحيّر في مشروعها السياسي، بل هو واضح ولكنه يحتاج إلى زمن وإلى مواصلة وإلى تعدد تجارب أيضا.

الخطاب الإسلامي المعاصر

المبنائية والعلاجية

عندما نتأمل في النماذج والملامح التي تجلّى فيها الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، منذ صيحات السيد جمال الدين الأفغاني، ومروراً بنداءات المفكرين والحركيين والجماعات الإسلامية، وانتهاءً بكل صوت لأي داعية ومصلح نشط على الصعيد السياسي أو الفكري أو الاجتماعي، نجد أن الطابع الذي طغى على تلك النماذج كان طابعاً يرمي في حقيقته إلى التجديد والإصلاح، وإن أصرّ بعضها على النمطية السلفية.. وكان لهذا الطابع أثر كبير في شيوع منهج النقد ونمط الإثارة في العمل الفكري - ولهذا فإن من يراقب الإعلاميات وكثيراً من الإصدارات الثقافية يجد أنها مشبّعة بعدة من الآثارت التي عادة ما لا يرتقي صاحبها إلى حد الحسم عند عرضها وإنما يقدّمها بصفتها إثارة تبحث عن مستقر علمي تستقر فيه وعلى إثر ذلك كانت الأفكار والنظريات تسير في خطٍ سجالي تمتد تارة على الصعيد العلمي والشعبي وتنكمش في حالات أخرى.

ولاشك أن هذا الخطاب مع سجاليته إلا أنه سجّل تجربة رائعة في المراجعة والتصحيح الفكري، ولم يصل به الأمر إلى تجاوز أو تهميش الأصول والمباني الرئيسية للكتاب والسنة والسيرة وما أشبه، كما حدث في الغرب حيث كان مؤدى التجديد علمنة مطلقة.. وإن كانت ثمة أصوات تعالت

في العالم الإسلامي كانت ترمي لاقتفاء المنهج الغربي بكل صوره، لكنها لم تستقر لا أقل على المستوى الشعبي.

إنها فعلاً تجربة رائدة في المراجعة وفي التصحيح أيضاً.. وهي تجربة يمكن أن تكون زاداً كافياً يعتمد عليه - من خلال تجاوز أخطائه وتطوير إيجابياته- في تقنين الخطاب الإسلامي الذي ينبغي سيادته في الألفية الثالثة. بناءً على ذلك فإن الخطاب الإسلامي المعاصر حيث كان تصحيحاً يعتمد على الرفض لبعض النماذج السائدة وبالتالي التأثر بالفعل ورد الفعل، وبسبب الطبيعة السجالية التي تجلّى فيها وشيوع نمط الإثارة بل والارتجالية أيضاً، فقد أدى بعض ذلك إلى ظهور بعض النواقص العلمية والفنية، ولهذا فإن الخطاب القادم ينبغي أن يأخذ في اعتباره بعض الملاحظات التي تسهم في تهذيبه..

أولاً: الخطاب الإسلامي المعاصر بين ثقافة الشارع والثقافة المبنائية:

بفعل العوالم والظروف التي سبق الإشارة إليها، امتلأت المكتبة الإسلامية بأنواع متعددة من الثقافات الداعية للإصلاح، كان بعضها ثقافة متينة لها أسسها ومبانيها الواضحة، في حين كان البعض الآخر منها ثقافة خفيفة متسرعة أو ما يصطلح عليه بالثقافة السوقية..

ولو أردنا التمييز بين الثقافتين، فإننا سنجد أن ثقافة الشارع عادة ما تتصف بأمور أربعة:

1- هي ثقافة يكتبها غير المتخصص - بالذات ما يرتبط منها بالبحث التخصصي والأكاديمي، وقد تكون نتاجاً لمتخصص إلا أنه متخصص متسرِّع في إنتاجه، وهو من استعجل الإنتاج قبل أن تكتمل لديه الموهبة العلمية.

2- وهي ثقافة حماسية غير متزنة، تتكاثر فيها المواقف والأفكار الارتجالية.. ولهذا فهي عادة ما تخاطب السوق العام

لكسبه وتحريك مشاعره، وتنأى بنفسها عن مخاطبة الحكماء وذوي الاختصاص.

3- كما أنها ثقافة هجومية، بل قد تكون حادّة في بعض الأحيان.. وتتجلّى هجوميتها في التنكّر للماضي الفكري وتهميش قيمته العلمية.

4- تستند دائماً على أسلوب الإثارة في المناقشة الفكرية، وليس على المباني والقواعد العلمية -ولعل السبب يعود إلى أن أغلب كتّابها والمنادين بها من غير المختصين-، ولهذا فهي تكثر من إثارة الأسئلة والتوقفات والافتراضات.

وهذه الثقافة وإن أمكن القبول بها في ظرف زمني محدد، بحكم أنها تساهم في إثارة الجو العلمي وتحفيزه نحو الإصلاح والتجديد، إلا أن استمرارها له مضار جمة، من أبرزها تسطيح العقل المسلم وإيجاد حالة من الاضطراف في فهم الأفكار خاصة في السوق الاجتماعي العام.

والمطلوب لتجاوز هذه الإشكالية اعتماد ثقافة المبني، فهي تجعل العقل المسلم عقلاً مقَعَّداً يتحرك على قواعد ومباني متينة، كما أنها تساهم في خلق جوٍ من الاستقرار والاطمئنان الفكري سواء على مستوى العقل العلمي أو السوق.. وما نعنيه بثقافة المبنى "أو الثقافة المبنائية"، هي الثقافة التي تتحرك في المجال العلمي وتقبل وترفض بناءً على مبانٍ وأسس علمية صناعية، وهذه المباني عادة ما لا تكون وليدة لحظة وإنما نتاج تاريخ من السجال العلمي عند أهل صناعة من الصناعات العلمية، ولهذا فإن من قد يتأتى له إدراك حقيقة وروح تلك المباني إنما هم أهل صناعتها.. وهذا ما يجعلنا نطمئن إلى أ حركة التطوّر في الصناعة العلمية غالباً ما تكون بطيئة وغير ارتجالية لكنها راسخة. وعليه فإن الثقافة التي ينبغي أن يحملها معه الخطاب الإسلامي في متون الحقبة القادمة، إنما هي الثقافة المبنائية، ليس فقط في المجالات التخصصية وإنما حتى على مستوى الشارع الاجتماعي العام، وذلك لتمتين العقل المسلم وتعميق

مستوى أدائه وتعاطيه مع الأفكار والرؤى.

ثانياً: الخطاب الإسلامي المعاصر من صناعة النقد إلى صناعة الحل..

لقد شاعت في المرحلة الماضية ثقافة النقد، وأصبحت الدعوة إلى النقد من أولى الشعارات الثقافية التي امتلأت بها المحافل العلمية بشتى أصنافها، وليس على هذا المستوى فحسب بل امتلأت بها الأسواق العامة.. حتى تراءى لكثير بأن العقل العلمي إنما هو العقل المتحفّز لنقد المسلمات والأفكار والأشخاص وما أشبه، وفي خضم ذلك غابت ثقافة الجواب وتراجعت نسبة الحلول والعلاجات العلمية.

والحقيقة أن الاستطاعة العلمية إنما تكمن في مستوى القدرة على صناعة الأجوبة للإشكالات المثارة، والنقد وإن كان مطلوباً إلى حدٍّ ما، إلا أنه لا يعبّر بالضرورة عن قدرة علمية مستقرة، لذا ينبغي أن يكون محطة سريعة وقنطرة يُتَوصَل من خلالها إلى الحلول العلمية.. هذا مع ما نلتزم به من تحفّظ على القول بمنهجية ثقافة النقد من الجهتين الكبرى والصغرى.. فإما كبروياً فإن المنهج الأسلم والأعمق ليس هو النقد وإنما هو التفكير، وما جاءنا به الدين من منهج لتحريك العقل عند التعامل مع الأفكار، ووضَعَ له أنظمة وقواعد إنما هو التفكير -وليس هذا مقام التفصيل في الاستدلال على هذا التصوّر-، وإما صغروياً فإن ثقافة النقد قادت منتهجيها إلى الاصطدام بمطبات مؤذية، على رأسها أن الاكتفاء بالنقد وإغفال الحلول جعل الناقد ضعيفاً في ثوابته، كما أنه ومع مرور الزمن والتمادي في تصويب الانتقادات جعل مشروع الناقد هو النقد ذاته مما أفقده للمشروع.

وعلى كل حال فإننا حتى لو سلّمنا ونظرنا إليه على أنه منهج علمي، فإننا إنما نتحفّظ على الاعتماد عليه كثيراً في صياغة الخطاب الإسلامي في هذه المرحلة وندعو لاعتماد ثقافة الجواب لأمور:

1- لأنَّ تكوُّن الخطاب الإسلامي من مجموعة توقفات وأفكار غير محسومة بفعل التراكم الكبير للانتقادات والتشكيكات، يحوّله إلى خطاب هزيل ومتوقف، بعكس ما لو كان متكوّناً من إجابات واضحة ونظريات محسومة، فإنه آنئذٍ سيكون خطاباً متيناً ومتحركاً بل محرِّكاً.

2- حصر التنظير في ذوي الاختصاص.. وذلك لأن غير المختص غير قادر على صناعة الأجوبة، وإنما قدرته تنحصر في إثارة الإشكال فقط، بل حتى لو سعى لتقنين إجابة فإنها عادة ما تكون هزيلة.

فهذه وغيرها ملاحظات علمية أو فنية تهدف إلى ضبط الخطاب الإسلامي، وإبعاده قدر الإمكان عن الارتجالية والسطحية، بالذات فيما له صلة بالرؤى الدينية.

"الموضوعية عند تقويم الذات..

هكذا ننظر إلى واقعنا عند بروز الظواهر المظلمة"

في عددها "14098" الصادر في 5 شعبان لعام 1422ه-، نشرت صحيفة الحياة مقالا للعفيف الأخضر تحت عنوان "ولكن لماذا تفوّقنا - نحن العرب والمسلمين - في... النحر والانتحار".. وقد ركز الكاتب وبصورة حماسية جدا على القول بأننا - المتخلفين في كل شيء حسب تعبيره - نجحنا وتفوقنا في العمل السلبي والظلامي المتمثل في النحر والإنتحار، ولم أجد في طيّات كلامه ثمة إشارة إلى غير ذلك، فهو بعد أن يؤكد على عدة من سلبيات وضعنا الاجتماعي والسياسي، يشكل على بعض تصورتنا لبعض المفاهيم والأعمال، فيقول بأننا ننظر إلى العنف على أنه جهاد، ونعتبر القتلة أبطالا والانتحاريين شهداء، وكل ذلك "من دون أن نسأل أنفسنا لماذا تفوقنا نحن المتخلفين في كل شيء والمصرّين على عدم تقليد اليابان في قفزتيها النوعيتين من القدامة على الحداثة ومن الفاشية إلى الديمقراطية على اليابان الفاشية في صناعة الكاميكاز التي لا نحسد عليها؟

نعم تفوقنا على الكاميكاز الياباني الوثني كميا ونوعيا، كان يؤمر بطائرته على السفن الحربية الأمريكية وفي رأسه أمر واحد "لا تعد حيا". أما انتحاريونا فيفجرون أنفسهم وسط المراهقين اليهود المصطفين أمام مرقص وينقضون بطائرات ركاب خطفوها على آلاف الأبرياء في نيويورك

وواشنطن وترقص الجماهير لمآثرهم وتحيي النخب بطولاتهم ويصلي الكثيرون على أرواحهم الطاهرة.

سأسبح ضد التيار لأقول الحقيقة سافرة: جميع الانتهاكات المذكورة لحقوق الإنسان والمواطن الآخر هي بنت التعصب الذي ننتجه ونعيد إنتاجه الموسع في تعليمنا وإعلامنا.فما هو تعريف التعصب؟ هو باختصار قدرتنا الجبارة على النحر والانتحار لنصرة أفكار الأمة التي آمنا بها على غرار كهنة ايزيس الذين كانوا يدخلون في هذيان مقدس فيجرحون أنفسهم وغيرهم لحل الصراعات النفسية التي انفجرت في داخلهم كالبركان".

ولا شك أن مثل هذا النفس يحتاج إلى مراجعة وتقويم، مع أنني قد أتفق معه في بعض ما ورد في ثنايا الموضوع.

وأهم ما ينبغي التوقف عنده أمور:

1. لا ينبغي تصنيف كل ما يقوم به أبناء أمتنا في سياق واحد لمجد التشابه في بعض الصور.. فإذا جزمنا بأن الأعمال العنفية التي حدثت في نيويورك مجرد أعمال ظلامية، فلا ينبغي أن نسحب ذلك على ما يقوم به الشرفاء الأحرار ضد المحتلين والارهابيين اليهود في فلسطين ولبنان.. وهكذا سائر الأعمال البطولية، لأنها إنما تعبر عن روح يقظة ترفض العبودية والقهر وتتطلع إلى الحرية المسلوبة، وترد على الخصم بأساليبه، خاصة أنه لم يفتح لأصحابها متنفسا للتفاهم إلا عبر ذلك.

2. إن نشاطات ومساهمات أبناء أمتنا لبناء واقعهم الحضاري لا تنحصر في مثل ما سماه بأعمال النحر والانتحار، وإنما تتجاوز ذلك إلى ما هو أجل وأعمق وأنفع منه بكثير، من الأعمال الثقافية والاجتماعية والبرامج الفردية والمؤسساتية.. ونحن لا نحتاج إلا إلى شيء من الإنصاف والمسح البسيط، حتى نكتشف مثل هذه الأعمال الشريفة ونستدل على عمقها ومستوى تأثيرها ونفعها

لمشروعنا الحضاري.

لذلك فعندما تبرز على السطح بعض التصرفات التي تشعر بنوع من الظلامية والسلبية في النظر إلى الواقع وفي التعامل معه، يجب أن لا ننفعل، لأن الانفعال سيجعلنا ننظر إلى الواقع من خلال مثل هذه التصرفات فقط، مما قد يشعرنا بالإحباط والفشل، بل يجب أن نمد نظرنا إلى جميع الاتجاهات لنكتشف كم هي الأعمال الرائعة التي تنجز هنا وهناك من قبل الشرفاء.

" المراجعة النقدية بين الإيجاب والسلب "

من يتابع ويتأمل في مضامين التحليلات والأقوال التي تدور وبشكل واسع وغير منقطع في الأوساط الاجتماعية على مستوياتها المختلفة، سواء منها المستوى الثقافي الخاص أو المستوى العام، يجد أن طابعها العام طابع نقدي رافض - وإن كان ذلك الرفض متفاوتا شدة وضعفا حسب مزاج صاحبه -.. ولا شك أن الرفض من حق الإنسان، إذ لا يحق لأحد أن يملي رأيه أو مواقفه على غيره، بالإضافة إلى أن حرية التفكير والاستنتاج هي من أولى الحقوق الطبيعية للإنسان، كما أن الرفض ينبيء عن تنامي حالة الوعي وتصاعد المستوى المعرفي على السطح الاجتماعي العام.

لكن التوقف ليس في أصل الرفض والملاحظة، وإنما في تداعياته وما يترتب عليه من نتائج وأفعال.. ذاك أن الملاحظ في أكثر المراجعات الناقدة أو الرافضة، أنها غالبا إن لم تكن دائما - ما عدا القليل منها - تتوقف عند مجرد القول والتصريح الرافض لموقف أو لرأي أو لطريقة من العمل.. لهذا فإن من يتابع مسيرة مثل هذه الملاحظات الرافضة، لا شك أنه سيتعجب من كثرتها وتفاوتها في المستوى، بل سيندهش من الطابع القاسي والحاد الذي تحمله والذي تطرح فيه أيضا.. ولكنه لو يمشي وراءها متتبعا مسيرتها بغية الوصول إلى مؤدياتها النهاية وإلى ماذا تفضي، فإنه سيتفاجأ لأنه لن يرى سوى أقوال وتصريحات متوقفة، ورفض منحصر في مجرد الكلام، بلا أي آثار

عملية أو أفعال خارجية.

إن مراجعة نقدية كهذه لا شك أنها سلبية، وما يدعونا للتحفظ عليها، أنها لا تقدم للساحة العملية شيئا ذا قيمة، إذ أن حصيلتها النهائية دفع الكل للتوقف عن الإنتاج والحركة، فإذا لم يكن هناك فعل بعد الرفض فما النتيجة..؟!.. لا شك إنها التوقف.. هذا غير أن مثل هذه المراجعات عادة ما لا تكون دقيقة بما فيه الكفاية حتى يستفيد منها المعنيون، وذلك لعدم استنادها إلى تجارب عملية وأطروحات فعلية على الساحة العامة، وإنما هي مجرد نظرات تقويمية لمشاهدات عامة ومتفرقة.. وأما ما تسببه مراجعة كهذه من تنشيط للسلبيات وتكريس للطابع التشاؤمي في الساحة فهو أوضح من أن يوضح.

على ذلك فإن ما تحتاجه الساحة العملية من مراجعات، هي المراجعات الإيجابية، التي من أولى معالمها أنها تترجم إلى برامج وأفعال حقيقية، فالمراجعة في الحياة الثقافية لا بد أن يصاحبها مشروع ثقافي واضح متجاوز للإشكاليات التي جاءت من أجلها المراجعة الناقدة.. والمراجعة للمشروعات الاجتماعية ينبغي أن يرافقها برامج اجتماعية أكثر تطورا ... وهكذا.. أما مجرد نثر السلبيات في الساحة فلا يبدو أن ساحتنا المليئة بالسلبيات بذاتها في حاجة إليه.

"التفاكر في المشروعات العامة..

دعوة للتفكير الجمعي في المشروعات الإصلاحية العامة"

كثيرا ما يلاحظ بأن مشاريع الإصلاح والعمل الاجتماعي تدرس وتناقش في دوائر خاصة وأحادية، بحيث تتولى كل جهة على حدة تكوين رؤية عملية تختص بها من غير أن تشرك معها الفاعليات الأخرى الموجودة على السطح، وعادة ما يكون السبب ذا وجهة أمنية أو اجتماعية.

في حين أن مثل هذه الموضوعات ينبغي أن تكون مثارة على المستوى العام، وذلك لأمور عدة:

1. إن مشاريع الإصلاح الاجتماعي ليست خاصة بشخص أو جهة، وإنما هي عامة تستوعب كل أفراد المجتمع.

2. إنها ترتبط بمصير المجتمع بأجمعه، فكل من يعيش في بحر مجتمع ما تؤثر فيه مباشرة وبشكل أساسي كل المشاريع القائمة شاء أم أبى، وبالتالي من المستحسن أن يكون له رأي فيها، وإلا ستكون قسرية مفروضة على المجتمع فرضا على خلاف ما يريده لها أصحابها.

3. إن التفاعل الجماهيري الذي تفتقر إليه هذه المشاريع لا يمكن تأتيه إلا عبر إشراك الجماهير في تكوينته النظرية الأولى - ولو عبر عقلاء كل جهة -.

4. تعدد التجارب العملية المتصلة بهذا الأمر، فهناك تجارب متعددة على الصعيد الاجتماعي، تتفاوت النسب فيها من حيث النجاح والفشل، وتدوير هذه التجارب يعتبر من أوليات ما تحتاجه المشاريع الإصلاحية في مسيرتها نحو الأحسن وفي سعيها لتخطي أكبر قدر ممكن من العثرات.

لذلك كله ينبغي أن تسعى الجهات المهتمة بالعمل الإصلاحي إلى إشراك أكبر قدر ممكن من الفعاليات الاجتماعية بالذات من ذوي التجارب والخبرات العملية.

" التغيير بين العقل والعاطفة"

ما نعنيه بالعقل في هذا المانشيت هو الرؤية الحكيمة والمتأنية التي يتبنّاها غالبا أهل الدراية من ذوي الخبرة والتجربة قبال الأحداث والتطورات التي تمر على المجتمع الذي يعيشون فيه.. وأما العاطفة فهي إشارة إلى تلك المواقف المتسرعة والحماسية التي تغلب على المتحمسين من أبناء المجتمع بالذات من هم في سن الشباب.

وما ينبغي التوقف عنده هنا أن الملاحظ في غالب الأحيان طغيان الحالة العاطفية في الساحات المتحركة على الحالة العقلية، بحيث نجد أن الطابع الحماسي للجيل الشاب هو الذي يتحكم في المسيرة التغييرية، لدرجة يصعب على الجيل المتعقل أن يجهر برأيه، حيث ينظر إليه باعتبار أنه ضرب من التراجع والإنهزامية.

وهذا ليس في صالح العمل التغييري، فالتغيير ينبغي أن يخضع للضوابط التي يراها عقلاء المجتمع، وذلك للأسباب التالية:

1. إن تحديد الطريقة المناسبة للتغيير في وسط المجتمعات يحتاج إلى خبرة كافية وتجارب واقعية متعددة، ومثل ذلك غير متسن إلا للمهتم بمعايشة مثل تلك التجارب، كما أنه يتطلب زمنا كافيا وهذا ما لا يستطيعه الجبل الشاب، لأنه حديث عهد بالحياة وتقلباتها.

2. كما أن تحديد مثل هذه الطريقة يحتاج إلى بعد أفق وقدرة على استشراف المستقبل، ومثل هذه القدرة تتطلب تجارب متعددة ودراسة واعية للتاريخ ومعرفة بطبيعة الظرف المعاش، وعادة ما يتوفر كل ذلك عند العقلاء، وأما الجيل الشاب فتحكمهم الحالات الوقتية والطرق الحماسية غير المدروسة التي لا تهتم بالمستقبل ولا تتقيد به.

لهذا لا بد من التركيز على تغليب الحالة العقلية، لأن الحالة العاطفية تؤخر عملية التغيير بل تعقدها.. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عبر بث الوعي الاجتماعي وتثقيف المجتمع وفتح أعينه على الطرق الأكثر حكمة ونضجا.

لماذا نحيي المناسبات الدينية؟

السؤال: على مستوى السنة تتفرق العديد من المناسبات ذات الطابع الديني، كالوفيات والمواليد، هذا عدا عن بعض الأزمنة المقدسة كرمضان.. وفي هذه المناسبات جرت العادة في مجتمعاتنا المتدينة على الاهتمام ببرامج الإحياء ضمن طقوس خاصة.. وهنا ينطلق سؤال حول جدوائية مثل هذه الإحياءات بعد تطاول المدة الزمنية الفاصلة بين الزمن الحقيقي للمناسبة وبين أزماننا المعاصرة، فهل ثمة فائدة عملية تلحظ من إحياء المناسبة الدينية، أم أن الأمر لا يعدو كونه عادة اجتماعية مألوفة..؟.

الجواب: ليس الأمر من قبيل العادة الاجتماعية المجردة الفارغة من المحتوى الحقيقي والمضمون، وإن كان المجتمع فعلا إعتاد على برامج الإحياء بطرق معينة وألفها، بل هناك العديد من الأهداف الواقعية الشريفة والعالية المضمون تكمن وراء ذلك، وهي بمجموعها تشكل فلسفة الإحياء، وأما تحول تلك البرامج إلى ما يشبه العادة الراسخة التي يصعب تبديلها، فذاك تعبير واضح عن نجاح الدعوة والتبشير الديني في الأوساط المتدينة، لأنها استطاعت أن تثبت القيم والممارسات الحسنة في أوساطها إلى حد أصبحت فيه أشبه بعادة متوارثة.. وأما تلك الفلسفة المشار إليها فتنحل إلى أهداف أربعة:

1. إن تلك المناسبات داخلة بأجمعها تحت عنوان "

الشعائر الدينية "، والإحياء إنما هو تعظيم لها، فقد قال تعالى: (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب).

2. إن الإحياء هو أفضل وسيلة نتذكر من خلالها القيم التي نهض من اجلها صاحب المناسبة، فإحياؤنا لفاجعة كربلاء مثلا يستبطن استذكارا للقيم التي حملها سيد الشهداء الحسين بن علي (عليه السلام) في نهضته ضد الحكم الأموي، والاستذكار بدوره يستبطن في ثناياه تضامنا وولاء.

3. لا شك أن الإنسان المتدين تعتريه بين الحين والآخر حالات من الفتور والاسترخاء، واستمراره يشكل خطرا عليه وعلى مسيرته، والإحياء يزوّد المؤمن بزحم روحي وطاقة إيمانية تدفعه باستمرار للأمام، ولعل هذا هو الوجه في قوله تعالى: (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين)، فمع أنه مؤمن إلا أنه يحتاج بين الحين والآخر إلى ما يذكره بإيمانه وقيمه ليحافظ على حيويته وانطلاقته.

4. كما أن الإحياء وسيلة مناسبة - من بين عدة وسائل - للتربية والتوجيه، خاصة للأجيال الصاعدة، كما هو ملاحظ وجدانا.

المحتويات

"مقدمة" 1

الفصل الأول: تأملات في الحالة الثقافية 2

الاستجابة الرشيدة لعولمة الأفكار 3
ثقافتنا في ظل العصر الجديد 12
مقدمات النهوض الثقافي: 13
ثقافة الديمقراطية وديمقراطية الثقافة: 17
تفكيك إشكالية التراث والمعاصرة: 22
مشكلات الثقافة بين الكل والجزء: 25
"ذاتنا الثقافية المستقرة وتقلبات الثقافة الأخرى" 29
المؤمن وثقافة دينه 33
الاختصاص وأثره في مسيرة العلم 39
"الرؤية.. وحيثيات الصناعة العلمية" 42
المرحلة الثقافية الثالثة: ومهمة التقويم العلمي 44
كيف نقرأ دور الفقيه 48
1- توقف التنظير الديني.." سبب علمي ": 48
2- تمييع القيم الدينية.." سبب اجتماعي ": 49
1- إثارة الشكوك العقيدية.. " سبب عملي ": 49
2- الدفع السياسي باتجاه فكر خاص: 50
"عالم الدين بين التخصص والشمولية" 52
متى تكون القراءة من مقومات النهضة الثقافية؟ 54
"ما ينبغي أن نقرأ وما لا ينبغي" 60
" هل يصح للداعية بث شكوكه أمام الملأ.. ؟. " 62
"بين موقفين: الردع والاستجابة.. 65
"التحليل الرشيد في ظل الصخب والإثارة" 67
الهموم الثقافية للساحة العريضة 71
"الاستجابة العلمية لإثارات الشارع العام" 74

الفصل الثاني: تأملات في الحالة الاجتماعية 76

" كيف نخفف من حدة التوترات الجهوية.. ؟. " 77
" التأزمات الاجتماعية وضرورة الدور الدعوي " 80
الضوابط الشرعية للاختلاف 86
هل من الدين استنقاص الآخرين 89
" المشكل الشبابي ومنهج التعامل العلمي" 92

الفصل الثالث: تأملات في حركة النفس..... 94

" القرآن الحكيم وديناميكية النفس البشرية " 95
" الإحباط ومشكلة التوقف الاجتماعي " 98
"كيف نعمق الأمل في حياتنا..؟." 100

الفصل الرابع: تأملات في شؤون العمل الإسلامي..... 102

تأملات في مشروع النهضة الحديث 103
الخطاب الإسلامي المعاصر 108
المبنائية والعلاجية 108
أولاً: الخطاب الإسلامي المعاصر بين ثقافة الشاعر والثقافة المبنائية: 109
ثانياً: الخطاب الإسلامي المعاصر من صناعة النقد إلى صناعة الحل.. 111
"الموضوعية عند تقويم الذات.. 113
" المراجعة النقدية بين الإيجاب والسلب " 116
"التفاكر في المشروعات العامة 118
" التغيير بين العقل والعاطفة" 120
لماذا نحيي المناسبات الدينية؟ 122
المحتويات 124